تُحفة الإخوان في صفات الرحمن

إطلالة على رسالة العقائد.. ومنهج
الإمام البنا وجماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات

إعداد
د. محمد محمد عبد العليم
الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

مراجعة
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء
والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية

إهداء

*إلى روح الإمام الشهيد حسن البنا.
*إلى قادة الفكر الإسلامي وإلي كل مسلم غيور..
كي يكون سليم العقيدة صحيح العبادة.
*إلى الذين يتطلعون إلي إعادة الخلافة المفقودة والوحدة المنشودة.. كي يصححوا أولا ً من مسار عقيدتهم، وليجعلوها خ لافه علي منهاج النبوة.

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم

الحمد لله والصلاة والسلام علي رسول الله.. أما بعد:

= فإيماناً بأهمية تصحيح العقيدة، وبوجوب معرفة التوحيد الذي هو أعظم الأوامر التي يخاطب الله بها المكلفين من عباده ونبذ ما هو ضده من الشرك و التعطيل، والتأويل والتفويض، والتمثيل والتشبيه والتجسيم التي هي من أعظم المناهي.

= ومن منطلق أن طاغوت التأويل هو سبب البلاء الذي حل بالأمة الإسلامية علي مر العصور، فأراق دماءها واستحل أموالها وأعراضها وفرّق جمعها إلي ثلاث وسبعين فرقة.

= وتصديقاً لما ذكره بعض العلماء من ضرورة تصفية العقيدة الإسلامية مما هو غريب عنها كالشرك وجحد الصفات وتأويلها، وتربية الجيل الناشئ علي الإسلام المصفى تربية إسلامية صحيحة[1].

= ولأن الإعراض عن مثل هذا الأمر يتضمن: إبطال أصول الدين ودعائم التوحيد، وكتمان ما بعث الله به رسوله من إثبات صفات الله علي نحو ما أراده تعالى في كتابه ووصفه به رسوله [2].

= ولأن "قضية الصفات من قضايا العقيدة التي لا يجوز الخلاف فيها"[3].

= وإجلاء لهذا الأمر المعمى علي كثير من الناس، حتى من علماء المسلمين و العاملين في الحقل الإسلامي.

= وإرجاعاً للأمر الأول، لتفهم عقيدة سلف الآمة من الصحابة – المرضي عنهم في قوله تعالى: (رضي الله عنهم ورضوا عنه)[4]، والمشهود لهم بالخيرية والسبق في قوله : (خير القرون، الذي بعثت فيه.. ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) – و التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

= ومن أجل الحب في الله – الذي جمعنا علي طريق واحد – نستلهم معالمه من الكتاب والسنة، ومن أولى دعائمه: التناصح ابتغاء مرضاة الله عملاً بقول النبي

---

[1] ينظر مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني – المجلد الثاني.

[2] ينظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية 5/ 1227.

[3] تنبيهات في الرد علي من تأول الصفات للشيخ ابن باز وابن فوزان ص 59.

[4] التوبة 100 ، المجادلة 22.

: (الدين النصيحة)، وأخذاً بقول عمر رضي الله عنه: (رحم الله امرأ أهدى إلي عيوبي).
= وإعمالا ً لما صرح به الإمام حسن البنا من أنه: لا مانع من الخلاف والتحقيق العلمي النزيه، في جوٍّ من الحب في الله.
= من أجل كل هذا، كان لزاماً علينا أن نطرق هذا الباب المدلهم والمنزلق الخطير، ألا وهو: (موضوع تأويل صفات الله سبحانه، وتفويضها واعتقاد أن المراد منها غير الظاهر).. علّ الله أن يعصمنا من الزلل وأن يرشدنا إلي الحق، وأن يهدنا ويهد بنا.. اللهم آمين.

تمهيد

وقبل أن نبدأ الحديث عن هذا الأمر المتعلق بتوحيد الله في صفاته وأفعاله، لمعرفة أوجه الصواب فيه والخطأ، علي ضوء ما جاء في (رسالة العقائد) التي تكاد تمثل منهجاً في عقيدة توحيد الأسماء والصفات لجماعة لها وزنها وثقلها علي الساحة، لابد – من باب التذكير – من الوقوف علي هذه التنبيهات:

التنبيه الأول:

أن ندرك مدي أهمية هذا الأمر، وخطورة الإعراض عنه، وأهميته إنما تكمن في أن الإيمان بالصفات التي أثبتها الله لنفسه من غير تأويل ولا تفويض ولا إخراج لها عن ظاهرها، من أفرض الفرائض وأوجب الواجبات علي العبد، لتعلق ذلك بتوحيد الله تعالي في ذاته وصفاته وأفعاله، ذاك الذي يمثل النوع الأول من التوحيد، و المسمى بتوحيد الإثبات، والذي يشمل أنواع التوحيد الأخرى – الربوبية والألوهية – لأنه "يقوم علي إفراده سبحانه بكل ما له من الأسماء الحسني والصفات العليا التي لا تنبغي إلا له، ومن جملتها كونه رباً واحداً لا شريك له في ربوبيته، وكونه إلهاً واحداً لا شريك له في إلهيته"[1].. لذا كان أول واجب فرضه الله عز وجل علي العبيد هو معرفتهم إياه بالتوحيد الذي خلقهم له، وأخذ عليهم الميثاق به، ثم فطرهم شاهدين مقرين به، ثم أرسل به رسله إليهم وأنزل به كتبه عليهم.
فمعرفة العباد ربهم بالتوحيد هو أعظم من كل الأوامر التي يخاطب الله المكلفين

[1] دعوة التوحيد، أصولها والأدوار التي مرت بها، د. محمد خليل هراس ص 70، 71.. علي أن السعدي في شرحه كافية ابن القيم، قد أدخله ضمن توحيد الألوهية كما أدخل توحيد الربوبية ضمن توحيد الأسماء و الصفات، فقال: "وهذا النوع من التوحيد – أي توحيد الألوهية – متضمن للنوع الأول الذي هو توحيد الأ سماء والصفات الداخل فيها توحيد الربوبية، لأن الله هو الذي له صفة الإلهية وهي صفات الكمال كلها، ولهذا كلما قوي إيمان العبد ومعرفته بأسماء الله وصفاته قوي توحيده وتم إيمانه" [الحق الواضح ص 58].. وسواء كان توحيد الله في أسمائه وصفاته متضمناً توحيدي الربوبية والألوهية أو متضمنا لتوحيد الربوبية فقط، فإن ذلك كله يُظهر مدي أهمية هذا النوع من التوحيد وهو: توحيد الإثبات، لذا فقد أسماه الإمام أبو حنيفة بالفقه الأكبر وقال: "ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه خير له من أن يجمع العلم الكثير"، ومن هنا كان من أعظم مداخل الشيطان ومكائده.. قال عمرو بن عثمان المكي: "من أعظم ما يُوسوس في التوحيد: بالتشكيك، أو في صفات الله بالتمثيل والتشبيه أو بالجحد لها والتعطيل" [ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص 38، 37).

من عباده بها، كما أن ضده من الشرك والتعطيل والتمثيل هو أعظم المناهي، ولهذا لا يدخل العبد في الإسلام إلا به، ولا يخرج منه إلا بضده، ولن يزحزح عن النار ويدخل الجنة إلا لأجله.. ولا يخلد في النار ويحرم الجنة إلا بضده، ولم تدع الرسل إلي شيء قبله ولم تنه عن شيء قبل ضده[1]، ولأهميته كثرت فيه التآليف حتى جلت عن الحصر، جاءت في كتب الصحاح والسنة والمسانيد، وبوبت فيه أبوابا مثل: (كتاب التوحيد والرد علي الزنادقة والجهمية) الذي هو في آخر كتاب صحيح البخاري، وبنحوه عند أبي داود وغيره.. كما صنفت فيه مصنفات كثيرة أربت علي الأربعين مصنفاً[2].

أما عن خطورة ترك الحديث عن صفات الله جل وعلا، فلقد ذكرها ابن تيمية في سبعة عشر وجهاً، وذلك إثر ورقة كتبت له يطلب أصحابها أن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلي البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها، ومن أهم هذه الأوجه وأبرزها: أن ذلك يتضمن إبطال أعظم أصول الدين ودعائم التوحيد، فإن من أعظم آيات الصفات آية الكرسي، و(قل هو الله أحد.. الإخلاص/ 1) وفاتحة الكتاب.. وأن كاتم معنى ذلك ينطبق عليه قول الله تعالي: (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون.. البقرة/ 159)، وقول الرسول : (من سئل عن علم يعلمه فكتمه، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار).. وأن الإجماع في وجوب الإ فتاء في باب الصفات بما في الكتاب والسنة، دون قول جهم المتضمن للنفي، فمن كتمها فقد خالف ذلك الإجماع[3].

<u>التنبيه الثاني:</u>

هو خطورة (طاغوت التأويل) علي نحو ما أسماه ابن القيم في مختصر الصواعق وأفرد له ما يقرب من المائة صفحة.. فما ضلت فرق المعطلة والجهمية وغيرهم إلا بسبب الجدال العقيم والنقاش الذميم في صفات الله وأسمائه بتأويلها أو تعطيلها، حتى أصبحت الأسماء والصفات مادة للأخذ والرد، بل وما كفرت فرق النصارى إلا بإلحادهم في أسماء الله وصفاته وذلك حين نسبوا إليه سبحانه الصاحبة والولد، وكذا المشركون حين جعلوا (لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون.. النحل/ 57).

ثم لنا أن نتساءل: أليس مما يجني علي العقيدة ويضعف سلطانها علي القلوب أن تصبح محلا ً للمناقشة ومجالا للأخذ والرد، يقول فيها كل إنسان برأيه ويبتدع ما شاء له هواه ولو خالف صريح الكتاب والسنة، وذلك علي الرغم من بساطتها ويسرها؟!.

لقد "نهي السلف رحمهم الله عن الجدال في الله – جل ثناؤه – في صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا علي الجدال فيه والتناظر، لأنه علم يُحتاج فيه إلي

---

[1] ينظر معارج القبول في شرح سلم الوصول للشيخ حكمي ص 45، 46 باختصار.

[2] ينظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية 5/ 10، 15وقطف الثمر للقنوجي ص 53 .

[3] ينظر السؤال والجواب والأوجه السبعة عشر في الفتاوى الكبرى لابن تيمية 5/ 5 : 2.

رد الفروع إلى الأصول للحاجة إلي ذلك، وليس الاعتقادات كذلك، لأن الله لا يوصف عند الجماعة – أهل السنة – إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسول الله أو أجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو إنعام نظر"[1].

لقد اختلف الأئمة ومن قبلهم من صحابة النبي وتابعيهم في كثير من مسائل الفقه، ولم يختلفوا في مسألة واحدة تتعلق بعقيدة توحيد الله في أسمائه وصفاته، ولا حكي عنهم أحد ذلك قط، يقول ابن القيم: "تنازع الناس في كثير من الأحكام ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد.. وهذا يدل علي أنها أعظم النوعين بياناً، وأن العناية ببيانها أهم لأنها من تمام تحقيق الشهادتين وإثباتها من لوازم التوحيد"[2].

وقد جاء في الخطط للمقريزي أنه لم يرد من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم علي اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله عن معني شيء مما وصف الله به نفسه، بل كلهم فهموا معني ذلك وسكتوا عن الكلام عن الصفات في حقيقتها.

ولعل نهي السلف عن الجدال في أسماء الله وصفاته نظراً لبيانها من جانب، ولأن الجدل فيها يؤدي إلي ضعف سلطانها علي القلوب من جانب آخر.. لعل ذلك ما دعا الألباني إلي أن ينبه علي ضرورة تصفية العقيدة مما هو غريب عنها كالشرك وجحد الصفات الإلهية وتأويلها من أجل استئناف الحياة الإسلامية وتربية الجيل الناشئ تربية إسلامية صحيحة[3].

فليعلم القاصي والداني أننا لا نريد إلا ذلك، ولا نريد شيئاً سوى إرجاع الأمر في العقيدة الإسلامية إلي أول أمرها، بسيطة سهلة يأخذها المسلمون عن الكتاب و السنة، فيُمِرُّون آيات الصفات وأحاديثها لا يقفون عند شيء من حقيقة كنهها ولا كيفية قيامها بذاته سبحانه مع إدراكهم لمعانيها وبيان دلالتها، ولا يرون أنفسهم في حاجة إلي تأويلها، بل يجرون هذه النصوص علي ظواهرها، مع التسليم لله فيما وراء ذلك واعتقاد تنزيهه عن مماثلة المخلوقين.

<u>التنبيه الثالث:</u>

إننا لا نريد للحق أن يضيع أو للعلم أن يكتم أو للهدى أن ينزوي، وسط ضجيج الا نفعالات والتعصب وتقديس الأشخاص واتباع الهوى والمغالاة في حب الذوات و الزعم بأننا دعاة هجوم وتفرقة، وأولات خرق للصف الإسلامي وغير ذلك مما هو متوقع حدوثه والقول به.. فليس لنا حيال هذا الأمر وتوضيحه إلا واحدة من اثنتين: إما أن نسكت علي هذا الفهم الخاطئ في توحيد الله في صفاته، بل وعن دفاع البعض عنه وتمييع عقيدة الأمة، واستجهال الناس بهذا الخطر المحدق وهو

---

[1] جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر 2/ 113 .
[2] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 17 .
[3] ينظر مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني – المجلد الثاني .

خطر التأويل، ونكتم ما أمر الله بتبيانه، فنأثم وتحل علينا لعنة اللاعنين[1]، وإما أن نصدع بالحق وبتبليغ دعوة الله إلي الناس ولا نخشى في الله لومة لائم، عملاً بقول الله تعالي: (الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا إلا الله.. الأحزاب/ 39)، وقوله عليه السلام: (بلغوا عني ولو آية)، وهذا هو الواجب المنوط بكل مسلم .. وفي ذلك يقول ابن رجب الحنبلي: "الواجب علي كل من بلغه أمر الرسول وعرفه أن يبينه للأمة وينصح لهم ويأمرهم باتباع أمره، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة، فإن أمر رسول الله أحق أن يعظم ويقتدي به من رأي أي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم علي كل مخالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا في الرد، حتى ولو على آبائهم وعلمائهم لا بغضاً له، بل هو محبوب عندهم معظم في نفوسهم، لكن رسول الله أحب إليهم وأمره فوق كل مخلوق.. بل ذلك المخالف المغفور له – يعني: بسبب اجتهاده في طلب الحق الذي أخطأه – لا يكره أن يُخالف أمرُه إذا أمر الرسول بخلافه"[2].

ولا يعد ذلك خرقاً للجماعة، لأن الجماعة الحقة التي تسعى للتمكين لدين الله هي التي لابد لها أن تكون علي الحق المبين الذي قال عنه : (هو ما أنا عليه وأصحابي)، وقال: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علي الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله)، ولابد أن يسعى أفرادها لتكون عقيدتهم هي عقيدة أهل الحق ولينخرطوا في عداد جماعة الحق التي أشار إليها ابن مسعود بقوله: (الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك)، وقال عنها نعيم بن حماد: (إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك.. فإنها الجماعة حينئذ)، والذين هم أهل الحديث وأصحاب الأثر، والسائرين علي درب المرضي عنهم من الصحابة وسلف الأمة، والذين عنهم يقول ابن مسعود:
(من كان منكم متأسيا فليتأس بأصحاب محمد فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً،

---

[1] إشارة إلي قول المولي تبارك وتعالي: (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدي من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون.. البقرة/ 159].

[2] ولنا فيهم المثل الأعلى والقدوة الحسنة: فقد جاء رجل من أهل الشام لابن عمر فسأله عن التمتع بالعمرة إلي الحج، فقال ابن عمر: حسن جميل، فقال أبوك كان ينهي عن ذلك، فقال: ويلك فإن كان أبي قد نهي عن ذلك وقد فعله رسول الله وأمر به، فبقول أبي تأخذ أم بأمر رسول الله ؟!. قال: قم عني.. وقال البخاري : سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي فأتاه رجل فسأله عن مسألة فقال: قضي رسول الله بكذا وكذا، فقال الرجل للشافعي: ما تقول أنت؟، فقال: سبحان الله تراني في كنيسة؟!، تراني في بيعة؟!، تري علي وسطي زناراً؟!، أقول قضي رسول الله بكذا وكذا وأنت تقول لي ما تقول أنت؟!.. وقال المزني وحرملة عن الشافعي: (إذا وجدتم سنة رسول الله فاتبعوها ولا تلتفتوا إلي قول أحد).. وقال الربيع عن الشافعي: (ليس لأحد قول مع سنة رسول الله)، وعنه: (متى رَويتُ عن رسول الله حديثاً صحيحاً فلم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب).. هذا وقد اتفق المسلمون علي أن حب رسول الله فرض.. كما اتفقوا علي أن حبه لا يتحقق إلا باتباع آثاره والتسليم لما جاء به والعمل علي سنته وترك ما خالف قوله لقوله)[ينظر صفة صلاة النبي ص 19، 20 عن إيقاظ الهمم لابن رجب الحنبلي وينظر الصواعق ص 563 ، 564].. وإذا كان هذا في حق فقهاء الأمة وجهابذة التابعين، فلأن يكون في حق غيرهم من أعلام وأفذاذ ومناظري ومرشدي جماعة الإخوان وغيرهم أولي.

وأعمقها علوماً وأقلها تكلفاً وأقومها هدياً وأحسنها حالا ً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوا آثارهم فإنهم كانوا علي الهدي المستقيم)، ويقول عمر بن عبد العزيز: (سن رسول الله وولاة الأمور – من العلماء – من بعده سُنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله، من عمل بها مهتد ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولي وأصلاه جهنم وساءت مصيراً)، ويقول الأوزاعي: (اصبر نفسك علي السنة وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم)، ويقول: (عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول)، ويقول ابن عمر: (أيها الناس: إنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالأمر الأول).

والحاصل أن الجماعة المحقة والطائفة المنصورة لابد أن تسير علي منهاج النبوة وأن يكون فكرها فكر الكتاب والسنة، ومنهجها هو منهج السلف الصالح والرعيل الأ ول، لأن هذا المنهاج هو بحق: الصحيح القادر علي إعادة الخلافة في الأرض.

إن النصيحة التي حدث بها في قوله: (الدين النصيحة)، لابد أن تجد طريقها إلى قلوب المخلصين، كما لابد أن تكون حباً في الله وابتغاء مرضاته لا تصيداً للأ خطاء، أو تجريحاً للأشخاص أو إغماضاً لأصحاب الفضل، كما لابد علي من توجه إليه النصيحة أن يتقي الله فيها، ولا يُعرض عنها عناداً أو إعراضاً أو سخرية أو استهزاء، بل يتمثل بأخلاق الإسلام في قبولها والتواضع لسماعها، وبتربية النفس ومجاهدتها علي تعلم الهدى والبعد عن الهوى.

إن جميعنا يحلم بيوم ينشق فجره، وقد اتحدت أعلام المسلمين على كلمة سواء، معتصمين بحبل الله، سائرين علي هدي أصحابه، ولم يبق لنا حيال هذا المطلب الذي ليس علي الله بعزيز، إلا واحدة هي: أن نرجع إلي ما اختلف فيه إلي الفهم الصحيح الذي تركه هؤلاء المرضي عنهم من الصحابة وتابعيهم علي ضوء من كتاب الله وسنة رسول الله ، والذي صدق فيه قول إمام دار الهجرة: (إن آخر هذا الزمان لن ينصلح إلا بما صلح به أوله).. وأخري، هي: أن نضرع إلي الله سبحانه وتعالى آملين أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، وألا يجعل ذلك متشابهاً علينا فنضل ضلالا ً بعيداً.. اللهم آمين.

على أن هذا الكتاب الذي مَهّدنا له بكل ما سبق – تحاشياً للتطاول على أصحاب الفضل وتوخياً في نفس الوقت للوصول إلى الحق بدون مجاملة – ليَتناول الحديث عن مسائل توحيد الله في أسمائه وصفاته وما يتعلق بذلك من تأويل وتفويض وإخراج للصفات عن ظاهرها، كما يتناول ما ورد في (رسالة العقائد) للإ مام حسن البنا[1] بهذا الخصوص.. ليستند فيما وَلى وجهه إليه إلى أقوال من لا

[1] علماً بأن هذه الرسالة في العقائد، قد جاءت مادتها في (مجموعة الرسائل الإمام حسن البنا) من ص 289: 331، وطبعت في رسالة مستقلة حققها الأستاذ رضوان محمد رضوان.. كما تضافر على شرحها والتعليق علي بعض ما جاء فيها، لفيف من علماء الإخوان ومنظريهم

يُشك في علمهم ولا في معتقدهم من سلف الأمة وتابعيهم، كما يهدف إلى الوقوف علي الأخطاء الشرعية التي حوتها الرسالة والتي توارثتها جماعة الإخوان المسلمين جيلا ً بعد جيل وتعصب لها بعضهم حتى أراد البعض منهم أن يجعلها منهج عقيدة، يُلزم بها الدعاة إلي الله، ودافع عنها دفاعاً مستميتاً الأستاذ سعيد حوي، وأكدها وكررها وأعاد بنودها المرشد السابق للجماعة الأستاذ (عمر التلمساني)[1] – رحمه الله – وغيره.

وقد جاءت خطة هذا الكتاب مشتملة علي فصول ثلاثة حوت في طياتها الحديث عن سبعة أخطاء، هي: جملة ما يتعلق بمسائل توحيد الصفات والأسماء في معتقد صاحب (رسالة العقائد) عليه من الله سحائب الرحمة والرضوان.

الفصل الأول منها: خاص بمناقشة مسألة التفويض من خلال النصوص الواردة في رسالة العقائد للإمام البنا.. وقد تم فيه تناول المسائل الآتية:

1- القول بتفويض هذه الصفات لله جل وعلا.

2- نسبة ذلك إلي السلف.

3- الاستدلال الخاطئ بعدم تفهم السلف لصفات الله جل وعلا.

الفصل الثاني: ويختص بمناقشة مسألة التأويل من خلال نصوص الرسالة السالفة الذكر.. وفيه تم مناقشة:

4- الزعم باتفاق السلف والخلف علي أصل التأويل.

5- الاعتقاد بأن رأي السلف أسلم ورأي الخلف أعلم.

6- نسبة التأويل إلي الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة رحمه الله ورضي عنه.

الفصل الثالث: وهو خاص بمسألة إخراج الصفات عن ظاهرها في ضوء ما ورد بنفس الرسالة، وفيه تم تناول:

7- الزعم بأن المراد من الصفات غير الظاهر، ونسبة هذا إلى السلف[2].

ونسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه تعالي وأن ينفع به، وأن يجمع أمة محمد علي الحق، وأن يهيأ لها من أمرها رشداً.. اللهم آمين.

---

[1] فلقد ذكر الأستاذ عمر التلمساني مقالا بعنوان: (هل الدعاة إلى الله منهج)، وذلك في عدد المحرم سنة 1408 هـ من مجلة (لواء الإسلام) تعرض فيه ضمن ما تعرض لهذه النقاط السبع، وأوردها علي نحو ما فعل الإمام البنا، بل وأرادها أن تكون منهجاً للدعاة علي نحو ما ألمح لذلك في عنوان مقاله.. وهنا تكمن الخطورة، بل ومما زاد الطين بلة دفاعه عن آراء الإمام البنا وكذا دفاع الأستاذ (سعيد حوى) وحماسهما الشديد لآرائه وكأنها وحي يوحي.. وما هكذا علمنا الإسلام، وإنما علمنا أن نبحث عن الحق وألا نقول سواه وألا تأخذنا في قوله لومة لائم وألا نتعصب إلا له.

[2] ويمكن إجمال ذلك في :

أ- التفويض. ب- التأويل. ج- إخراج الصفات عن ظاهرها.

ولكن نظرا لأهمية ولخطورة ما تفرع عن هذه الثلاث، آثرنا تفصيل القول في ذلك ليتضح الأمر جلياً والله نسأله الهداية والتوفيق.

الفصل الأول
مبحث في تفويض الله علم الصفات إلى الله تعالى

المسألة الأول: القول بتفويض علم الصفات إلى الله:

وفيها يقول الإمام البنا رحمه الله: "إن البحث في مثل هذا الشأن مهما طال فيه القول، لا يؤدى في النهاية إلا إلى نتيجة واحدة هي تفويض له تبارك وتعالى"[1].. (مجموعة الرسائل ص 329).

وهذا قول "يتناقض – كما ذكر ابن تيمية رحمه الله في الإكليل – مع قول الله تعالى: (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون. قرآناً عربياً غير ذي عوج.. الزمر/ 27، 28)، وقوله: (آلر تلك آيات الكتاب المبين. إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون.. يوسف1، 2)، فأخبر أنه أنزله ليعقلوه، وأنه طلب تذكرهم.. وقال أيضاً: (وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون.. الحشر/ 21)، فحض على تدبره وفقهه وعقله، والتذكر به والتفكر فيه، ولم يستثن من ذلك شيئاً بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله تعالى: (أفلا يتدبرون القران أم على قلوب أقفالها.. محمد/ 24)، وقوله: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً.. الحشر/ 21).. ومعلوم أن نفى الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفه"[2].

بل إن معرفة أسماء الله وصفاته مما يجب العلم به والسعي لتحصيله فقد رُوى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه، تفسير تعرفه العرب من كلامها: وهو تفسير مفردات اللغة كمعرفة معنى (القرء) و

---

[1] مقصود البنا من التفويض هنا ومن سائر عباراته، هو: ترك بيان المقصود من الصفات وعدم معرفة معناها و السكوت عن تفسيرها، آية ذلك قوله عن السلف أنهم كانوا "يتركون بيان المقصود منها" [مجموعة الرسائل ص 327].. وأن مذهبهم أن يسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها [مجموعة الرسائل ص 329]، وقوله فيما ينبغي علينا: "هو أن نترك بيان المقصود منها لله.. ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها" [الرسائل ص 325].. وغير ذلك مما سيأتي من نصوص له في المسألة الثانية.. والسؤال: أين ذلك من تفسير ابن عباس وعدم سكوته في بيان المقصود الله تعالى: (استوى على العرش)، (استوى إلى السماء)، أنه بمعنى: (علا) و(ارتفع)، وقد جاءت هذه الروايات في صحيح البخاري في باب: (وكان عرشه على الماء) [ينظر فتح الباري 414/13 وما بعدها ط دار التراث بيروت]، وقول الإمام مالك وشيخه (ربيعة الرأي) وغيرهما: (الاستواء معلوم).. وشأن هذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه؟!.. بل أين ذلك مما تضافرت عليه أدلة العقل والنقل والإجماع في معرفة المقصود من صفات الله سبحانه وأسمائه، ومعرفة معانيها – على نحو ما سنفصل فيه القول في هذا الفصل –؟!.. والحق أن "السلف كانوا يفهمون معاني هذه الآيات والأحاديث ولو كان معناها غير مفهوم لهم لما صح منهم الإثبات، إذ كيف يثبتون شيئاً لا يعقلون معناه، وغاية الأمر أنهم لم يكونوا يبحثون فيما وراء هذه الظواهر عن كنه هذه الصفات، أو كيفية قيامها بذاتها لله تعالى" [ينظر ابن تيمية السلفي د. هراس ص 48، 49].

خلاصة الأمر أن هذا النوع الذي أراده البنا من التفويض، هو: المنهي عنه وهو المذموم، أما النوع الثاني وهو: تفويض علم حقيقة وكنه الصفات وكيفية قيامها بذاته سبحانه، فذلك ما أمرنا بعدم الخوض فيه وهكذا فعل السلف.

[2] الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية ص 45 ، 46. مكتبة أنصار السنة المحمدية القاهرة- ط 2 سنة 1366هـ.

(النمارق) و(الكهف) ونحوها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته: وهو تفسير الآيات المكلف بها اعتقاداً أو عملاً، كمعرفة الله بأسمائه وصفاته ومعرفة اليوم الآخر و الطهارة والصلاة والزكاة وغيرها، وتفسير يعلمه العلماء: وهو ما يخفى على غيرهم مما يمكن الوصول إلى معرفته، كمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والعام و الخاص والمحكم والمتشابه ونحو ذلك، وتفسير لا يعلمه إلا الله فمن ادعى علمه فهو كاذب: وهو حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، فإن هذه الأ شياء نفهم معناها، ولكن لا ندرك حقيقة ما هي عليه في الواقع[1].

ولكن لدقة الأمر وعموم البلوى فيه، وجهل الكثيرين بأهميته، فالأحوط لنا أن تعذّر فيه بالجهل اتباعاً لقول الشافعي بعدم جواز رد شئ من أسماء الله وصفاته، فمن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، وأما قبل ثبوت الحجة فمعذور با الجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية والفكر، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها[2].

على أن مقتضى القول بالتفويض يستلزم أن الله خاطب عباده بما لا يفهمون معناه، بل يستلزم أن يكون نبينا محمد وجبريل بل وجميع الأنبياء والملائكة لا يعلمون معاني آيات الصفات، كما يستلزم أن يكون الأنبياء أنفسهم قد تكلموا بما لا يعقلون، وبعثوا بتبليغ العباد وتكليفيهم بما لا يفهمون، كما يستلزم أيضاً أن يكون الله تعالى قد أنزل نحو مائة آية عبثاً لا تفيد العباد عقيدة ولا ديناً.. وهذه لوازم شنيعة بإجماع الأمة، ولذلك لا يعذر باعتقادها والتزامها المقلدون، بل يجب عليهم ا لإيمان بأن مراد السلف الصالح من تلك العبارات المنع من تأويل الصفات، وإلزام الناس أن يعتقدوا بمعانيها اللغوية وأن لا يبحثوا عن كيفيات صفات الله التي دلت الآيات عليها، وأن الكيفيات هي وحدها الممنوع من اتباعها والتي يجب أن تكون من قبيل المتشابه دون أصل معانيها، فإن جميع العباد مكلفون باعتقاد أصل المعاني المذكورة، وبذلك يمكنهم أن يقصدوا ويتوجهوا إليه سبحانه.

كما أن القول بالتفويض يستلزم أيضاً استجهال السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنهم كانوا يقرئون الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به، ولازم قولهم أن رسول الله كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه[3].. "ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل إليه من ربه وينزل عليه (اليوم أكملت لكم دينكم.. المائدة/ 3) ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إليه مما لا يجوز مع حضه على التبليغ عنه بقوله: (ليبلغ الشاهد الغائب) حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما فُعل بحضرته، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذي أراده الله منها ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات بقوله (ليس كمثله شيء.. الشورى/ 11)، فمن أوجب خلا

---

[1] ينظر الحموية الكبرى لابن تيمية ص 22 وينظر فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص 106.
[2] ينظر معارج القبول للشيخ حكمى ص 268/1، وينظر بحث العذر بالجهل عقيدة السلف لشريف هزاع.
[3] ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 40، 62 وما بعدهما.

اف ذلك فقد خالف سبيلهم"[1]

بل ومن الأدلة على أن القول بالتفويض مناقض ومخالف لما عليه جميع العباد وفى مقدمتهم الأنبياء والمرسلون، أن "من تأمل خطب النبي وخطب أصحابه وجدها كفيلة ببيان الهدى والتوحيد وذكر صفات الرب جل جلاله وأصول الإيمان الكلية.. فيذكرون من عظمة الله وصفاته وأسمائه ما يحببه إلى خلقه"[2]، وهذا ما تعنيه عبارة: (إثبات الصفات لله سبحانه)، وفى ذلك يقول ابن القيم رحمه الله في الكافية الشافية:

وهذا ومن توحيدهم إثبات أو صاف الكمال لربنا الرحمن

"أي من توحيد الأنبياء والمرسلين وأتباعهم أن يعترفوا ويثبتوا لله كل صفة للرحمن وردت في الكتب الإلهية وثبتت في النصوص النبوية، يتعرفون معناها، ويعقلونه بقلوبهم ويتعبدون لله تعالى بعلمها واعتقادها، ويعلمون بما يقتضيه ذلك الوصف من الأحوال القلبية، والمعارف الربانية، فأوصاف العظمة والكبرياء والمجد والجلال تملأ قلوبهم هيبة لله وتعظيما له وتقديسا، وأوصاف العز والقدرة و الجبروت تخضع لها القلوب، وتذل وتنكسر بين يدي ربها، وأوصاف الرحمة والبر و الجود والكرم تملأ القلوب رغبة وطمعا فيه وفى فضله وإحسانه وجوده وامتنانه، وأوصاف العلم والإحاطة توجب للعبد مراقبة ربه في جميع حركاته وسكناته، ومجموع الصفات المتنوعة الدالة على الجلال والجمال والإكرام تملأ القلوب محبة لله وشوقا إليه وتوجب له التأله والتعبد والتقرب من العبد إلى ربه بأقواله وأفعاله بظاهره وباطنه، بقيامه بحقه وقيامه بحقوق خلقه، وبهذه المعاني الجليلة وتحقيق هل يرجى للعبد أن يدخل في قوله : (إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة"[3].. فإحصاؤها فهمها وعقلها والاعتراف بها والتعبد لله بها)[4]. فكيف يسوغ إذا القول بغير ذلك؟!.

والظاهر أن الذي حمل الأستاذ البنا على القول بالتفويض، ما وجده في أقوال السلف من ألفاظ لم يدرك البنا حقيقتها ولا المراد منها.. آية ذلك ما ساقه لأبى عبد الله أحمد بن حنبل: "نؤمن بها ونصدق بها – أي الصفات – ولا كيف ولا معنى ولا نردُ منها شيئاً.. إلخ"[5]، وما ساقه لأبى القاسم اللالكائي عن محمد بن الحسن، صاحب أبى حنيفة "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في

---

[1] فتح الباري لابن حجر 333/13 ط دار إحياء التراث – بيروت.
[2] زاد المعاد لابن قيم الجوزية 1/ 116.
[3] متفق عليه.
[4] الحق الواضح في شرح كافية ابن القيم للسعدي ص 12، 13.
[5] مجموعة الرسائل ص 326.

الكتاب والسنة ثم سكتوا"[1]، وكذلك ما ساقه لغيرهما مما يفيد ذلك.

و"الجواب على ذلك: أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه، هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم وحرفوا به نصوص الكتاب والسنة، وأخرجوها عن ظاهرها إلى معان تخالفه، ويدل على ما ذكرناه أنه نفى المعنى ونفى الكيفية، ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتدعتين، طائفة المعطلة وطائفة المشبهة"[2]، ويدل عليه أيضا قول أحمد نفسه "إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه"[3].. وعلى مثل ذلك تحمل عبارات نفى التفسير كما في رواية اللالكائي في أصول السنة عن محمد بن الحسن تلميذ أبى حنيفة والتي ذكرناها بنصها وفيها: (إثبات صفة الرب من غير تفسير ... إلخ)، وكما في قول الأئمة أيضاً: (نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك)[4]، وكذا كلام الأثرم والطلمنكي والماجشون: (لا نجحد ما وصف ولا نتكلف معرفة ما لم يصف)، وهؤلاء جميعهم من علماء السلف وقد ساق البنا كلامهم[5].

وفى بيان ذلك يقول ابن القيم: "الصحابة والتابعون فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهى، وإن لم يعلموا الكيفية.. فمن قال من السلف: (إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى) – الكيفية – فهو حق، وأما من قال: (إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله) فهو غلط، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه"[6].. وفى هذا، القول الفصل في الرد على معتقد البنا، ومن دافع عنه وسار على دربه في مسألة التفويض.

****

المسألة الثانية: نسبة التفويض إلى السلف:

يقول الإمام البنا رحمه الله: "قد علمتَ أن مذهب السلف فى الآيات والأحاديث التى تتعلق بصفات الله تبارك وتعالى أن يمرها على ما جاءت عليه، ويسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها" (مجموعة الرسائل ص 329)، وهو يعنى بالتفويض هنا: عدم إدراك معاني هذه الصفات وترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى، وهو ما عبر عنه بقوله: "أما السلف رضوان الله عليهم، فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى، فهم يثبتون اليد و

[1] نفس المصدر ص 325، 326.
[2] فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص 63.
[3] مختصر الصواعق المرسلة ص 124، وينظر الإكليل ضمن الرسائل الكبرى (2/ 22، 23) لابن تيمية.
[4] فتح البارئ 13/ 346 ط دار إحياء التراث.
[5] مجموعة الرسائل ص 326.
[6] مختصر الصواعق المرسلة ص 125، وينظر المسألة الثانية والثالثة من هذا الفصل.

العين والأعين والاستواء والضحك والتعجب.. إلخ، وكل ذلك بمعان لا ندركها ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها" (مجموعة الرسائل ص 325)، وقوله: "أن السلف رضوان الله عليهم يؤمنون بآيات الصفات وأحاديثها كما وردت، ويتركون بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى.. إلخ" (مجموعة الرسائل ص 327)[1].

والتفويض بهذا المعنى، ليس هو عقيدة أهل السنة والجماعة من السلف.. فهذا أمر فيه لبس، "فليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات إلى علام الغيوب، لأنه سبحانه بيّنها لعباده وأوضحها في كتابه الكريم، وعلى لسان رسوله الأمين ولم يبيّن كيفيتها، فالواجب تفويض علم الكيفية لا علم المعاني، وليس التفويض مذهب السلف بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السلف الصالح، وقد أنكر الأ مام أحمد – رحمه الله – وغيره من أئمة السلف على أهل التفويض وبدّعوهم، لأن مقتضى مذهبهم أن الله سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه، والله سبحانه وتعالى يتقدس عن ذلك"[2].

وقد زاد ابن تيمية هذا الأمر وضوحاً في (الإكليل) باستشهاده بالآيات وما ورد عن سلف الأمة، على نحو ما جاء عن "عليّ عليه السلام لما قيل له: هل ترك عندكم رسول الله شيئا؟، فقال: لا، والله والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة.. وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة، قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها وفسروها وفق دلالتها، ورووا عن النبي أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم، مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول: لو أعلمُ أعلمَ بكتاب الله منى تبلغه آباط الإبل لأتيته"[3].. وقال: (ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيما أنزلت).. وعبد الله بن عباس وقد قال فيه مجاهد: (عرضت المصحف على ابن عباس إلى خاتمته، أقفه عند كل آية وأسأله عنها).. ومسروق، قال: (ما سال أصحاب محمد عن شئ إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه)[4].. ولو كانت معاني هذه الآيات منفياً أو مسكوتاً عنه، لم يكن ربانيو الصحابة أهل العلم بـ الكتاب والسنة أكثر كلاما فيه.

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة، ولم يُذكر عن أحد منهم قط أنه امتنع عن تفسير آية.. وكذلك الأئمة كانوا إذا سُئلوا شيئاً عن ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى.. طه/5) كيف استوى؟،

---

[1] ومن شديد ما يُعجب له في هذا الصدد، الجمع بين عقيدة الإثبات التي تقتضى ضرورة الوقوف على معنى الصفة ومعرفة المراد منها من جهة المعنى، وبين عقيدة التفويض الذي يعنى عدم معرفة ذلك، والأعجب من ذلك نسبة هذا المعتقد المتناقض لسلف الأمة رضوان اله عليهم.

[2] تنبيهات على ما كتبه الصابوني للشيخ عبد العزيز بن باز ص 12، 13.

[3] الإكليل في المتشابه والتأويل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص 46، 47.

[4] ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 125.

فقال: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)، وكذلك ربيعه – أستاذه وشيخه – قبله وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول، فليس من أهل السنة من ينكره.. فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الا ستواء، لأنه قد ورد عنهم وعن الصحابة أن معناه: العلو والارتفاع، وقال بعضهم عبارات أخرى وهي ثابتة عن السلف، وقد ذكر البخاري في صحيحه بعضها في آخر كتاب (الرد على الجهمية)، وهذا – بالطبع – شأن جميع ما وصف الله به نفسه[1].. ومن هنا جاء قول الخطابي: (إن مذهب السلف إثباتها وذلك لا يكون إلا بمعرفة معناها وإجراؤها على ظواهرها ونفى الكيفية والتشبيه عنها).. وقد نقل نحواً منه من العلماء من لا يُحصى عددهم[2].

إن حب المعرفة التي فُطِر عليه الناس، كان يدفع هؤلاء الصحابة دون حرج إلى سؤال الرسول كما يعد من أمهات المشكلات الفلسفية، فهذا أبو رزين العقيلي يسأل رسول الله : أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟، فلا ينهاه الرسول عن الخوض في مثل هذه المسائل أو يأمره بتفويض علمها إلى الله سبحانه، وإنما يجيبه قائلاً : (في عماء[3]، ما تحته هواء وما فوقه هواء، ثم خلق عرشه على الماء)[4].. لم يكتف الصحابة إذاً بالوقوف عند المعاني الظاهرة للقرآن، بل تعمقوا في فهم آياته واستخراج المعاني الدقيقة منها، فإنهم كانوا إذا تعلموا من النبي عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل[5].

وبذلك جاءت مآثر سلف الأمة في التسليم والإمرار لآيات الصفات، أي: في كنهها وحقيقة أمرها مع معرفة ظاهر معناها، ومن ذلك قول بعضهم، (تفسيرها قراءتها).. وقول الشافعي رحمه الله تعالى: (آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنا برسول وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله)، وقوله أيضاً: لله أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر نبيه أمته، لا يسع أحد من خلق الله قامت عليه الحجة ردها، لأن القران نزل بها وصح عن رسول الله القول بها فيما روى عنه العدول، فمن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، وأما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر، ولا يكفّر بـ الجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، وتثبت لديه هذه الصفات ويُنفى عنها التشبيه، كما نفى تعالى التشبيه عن نفسه فقال: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. الشورى/ 11).. وقول الإمام أحمد رحمه الله: (ليس كمثله شيء في ذاته.. وصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه.. نؤمن بالقرآن كله محكمه

---

[1] ينظر الإكليل لابن تيمية ص 46 وما بعدها.

[2] ينظر الفتوى الحموية ص 35.

[3] العماء: السحاب الكثيف المطبق فيما ذكره الخليل.. والحديث أخرجه الترمذي 3109، وابن ماجة182، وأحمد16188، وقال الترمذي: حسن، والراجح أنه ضعيف لجهالة وكيع بن حدس، قال القطان: مجهول الحال، وقال: الذهبي وابن قتيبة: لا يعرف، وقال الحافظ في التقريب: مقبول واختلف في اسم أبيه.

[4] ينظر الفتوى الحموية ص 32.

[5] ينظر الإكليل لابن تيمية ص 48، وينظر الفتوى الحموية لابن تيمية أيضاً ص 23.

ومتشابهه، ولا تُزيل عنه صفة من صفاته بشناعة شنعت.. سميع بصير لم يزل متكلماً عالماً غفوراً، عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب.. فهذه صفات وصف بها نفسه لا تُدفع ولا تُرد وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى: (ثم استوى على العرش)[1] كيف شاء، المشيئة إليه.. ليس كمثله شيء وهو خالق كل شيء وهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير، لا نتعدى القرآن والحديث، تعالى الله عما يقول الجهمية والمتشبهة[2].

هذا، وقد رَوى الحاكم عن الأوزاعي رحمه الله تعالى قوله: (كنا والتابعون نقول: إن الله عز وجل فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته).. وللثعلبي عن أحاديث الصفات: (أمرها كما جاءت).. وعن سفيان الثوري قال في جميع أحاديث الصفات: (أمروها كما جاءت)، وسُئل مالك عن قوله: (الرحمن على العرش استوى.. طه/ 5)، فأطرق وأخذته الرحضاء، ثم قال: (كما وصف نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت صاحب بدعة، أخرجوه)، وفى روية له أخرى: (الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون ضالا ً)، وأمر به فأخرج.. وهؤلاء أبو داود في سننه وابن ماجه، وكذلك مسلم في صحيحه والنسائي في سننه وغيرهم من أهل الحديث، ساقوا أحاديث الصفات وأمروها كما جاءت ولم يتعرضوا لها بكيف ولا تأويل.. يقول سهل بن عبد الله التستري بعد كلام له في إثبات الصفات: (وإنما سُمى الزنديق زنديقاً، لأنه وزن دق الكلام بمخبول عقله، وترك الأثر وتأول القرآن بالهوى، فعند ذلك لم يؤمن بأن الله تعالى على عرشه).. بل إن تفسير أبى جعفر بن جرير الطبري إمام المفسرين – رحمه الله – مشحون بأقوال السلف على الإثبات.. ويقول أبو عمر بن عبد البر في شرح حديث النزول: علماء الصحابة والتابعين الذين حُمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله تعالى (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم.. المجادلة/ 7): هو على العرش وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله.. ورُوى عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من السنة، في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهات – أي في كنهها وحقيقة قيامه بذاته سبحانه – (أمروها كما جاءت بلا كيف).. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: (أدركنا العلماء في جميع الأمصار – حجازاً وعراقاً ومصراً وشاماً ويمناً – فكان من مذاهبهم: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.. وأن الله على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.. الشورى/ 11)[3].

وعلى نحو ما أزلنا اللبس – في المسألة الأولى – في عبارات السلف عن ترك

---

[1] سورة الأعراف: 54 ، يونس: 3 ، الرعد: 2، الفرقان:59 ، السجدة: 4، الحديد: 4.
[2] ينظر معارج القبول للشيخ حكمي 1/ 267، 268.
[3] حديث النزول لابن عبد البر ص32، وينظر ص 53 ومعارج القبول 1/ 118: 120، 127 ، 132 ، 195.

المعنى وعدم تفسير آيات الصفات.. نزيله هنا في عبارات (الإمرار) التي جاءت على ألسنتهم، ذلك أن الواضح على ما يبدو أن الذي دفع الإمام البنا إلى القول بـ التفويض في الصفات عند السلف، إجماعهم على (إمرار الصفات على ما جاءت بلا كيف)، والجواب عنه أن مقصود (الإمرار) هنا، إنما هو لحقيقة الصفة وكنهها وكيفية قيامها بذاته سبحانه وليس لمعنى الصفة، "ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: (أمروا لفظها، ولا تتعرضوا لمعناها)"[1]، ويقول شيخ الإسلام رحمه الله: "لو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بـالله، لما قالوا: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول.. فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولا ً بمنزلة حروف المعجم.. ولما قالوا: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، إذ لو كان مرادهم تفويض معناها لقالوا: (أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد)، أو (أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقته)، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ (بلا كيف)، إذ نفى الكيف عما ليس بثابت لغو من القول"[2].. هكذا نص عليه بن تيمية.

ويؤكد ذلك.. أن كل من نقل عنه مثل هذه العبارات قد نقل عنه – أيضاً – القول بالإثبات، ومثال ذلك ما رواه الدار قطني في رسالته (الصفات) بسنده من قول سفيان بن عيينة: "كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراته تفسيره لا كيف ولا مثيل"[3].. "وقال الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني – لما تكلم عن آيات وأحاديث الصفات –: (إن مذهبنا فيه ومذهب السلف إثباته وإجرائه على ظاهره ونفى الكيفية والتشبيه، وقد نفى قوم الصفات فأبطلوا ما أثبته الله تعالى، وتأولها قوم على خلاف الظاهر فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التعليل والتشبيه، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، لأن دين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه، فالأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الله تعالى إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فإذا قلنا يد وسمع وبصر ونحوها فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ولم يُقل معنى اليد: القوة، ولا معنى السمع والبصر: العلم والإدراك، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، وإنما نقول وجب إثباتها لأن الشرع ورد بها، وأوجب نفى التشبيه عنها لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.. الشورى/ 11).

كذلك قال علماء السلف في جميع أخبار الصفات: (أمروها كما جاءت).. والمراد من قول سفيان.. إنما هو نفى الكيفية، كما نفتها أم سلمة وتابعها مالك وغيره من السلف عندما قالوا الاستواء معلوم والكيف مجهول[4].

---

[1] فتح رب البرية لابن عثيمين ص 63.
[2] الفتوى الحموية لابن تيمية ص 25.
[3] الصفات للدارقطني ص70.
[4] علامة الإثبات ص 69، 70 باختصار وينظر الحجة في بيان المحجة للأصفهاني ق 23 / ب. والكلام بنصه نقله ابن تيمية في الفتوى الحموية ص 34، 35 عن الخطابي في رسالته (الغنية).

ويؤكد ابن تيمية رحمه الله هذه الحقيقة فيقرر أن "قول ربيعة ومالك: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب)، موافق لقول الباقين: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا ظاهر معنى الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً.. وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذ لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذا أثبت الصفات، وأيضاً فإن من ينفى الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج أن يقول: (بلا كيف)، فمن قال: (إن الله ليس على العرش) ، لا يحتاج إلى أن يقول: (بلا كيف).. وكذلك لو كان مذهب السلف نفى الصفات في نفس الأمر، لما قالوا: (بلا كيف)، وعليه فإن قولهم: (أمروها كما جاءت)، يقتضى إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معان، إذ لو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال: (أمروها لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد)، وحينئذ فلا تكون أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ: (بلا كيف) إذ نفى الكيف عما ليس بثابت – كما سبق تقريره – لغو من القول"[1] .

هذا، وقد "قال الترمذي في سننه: (قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال (كيف)، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف.. وقال عبد العزيز بن الماجشون إمام أهل المدينة، وأحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى: (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه)[2].. وذكر أبو بكر الخلال في (كتاب السنة) بإسناده عن الأوزاعى، قال: سئل مكحول و الزهرى عن تفسير هذه الأحاديث – أحاديث الصفات – فقال: (أمروها على ما جاءت)، وقال الوليد بن مسلم: (سألت الأوزاعى ومالكاً وسفيان عن هذه الأحاديث التي فيها الصفات، فقالوا: أمروها بلا كيف)، قال أبو عبيدة: (هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهى عندنا حق لا شك فيه ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه، أو كيف ضحك قلنا: لا نفسر هذا ولا سمعنا أحدا يفسرها[3]، وروى اللالكائى بسنده أن وكيعاً قال: (إذا سُئلتم عن ضحك ربنا، فقالوا: كذلك سمعنا[4].

كما جاء في بعض العبارات أيضاً عن بعض السلف: (وترك تفسيرها) – أي أحاديث الصفات – ومرادهم منها: ترك تأويلها، لأن لفظ التأويل لا يأتي في كلام، إ لا ويراد به التفسير أو الحقيقة الموجودة في الخارج التي يؤول إليها الشيء، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.. أو أن المراد من ذلك ترك التفسير الذي يخرج عن ظاهر اللفظ، أو ترك التفسير الذي يؤدي إلي معرفة الكيفية أو الكنه، قال حنبل

---

[1]مجموع الفتاوى لابن تيمية 41/5 ، 42 بتصرف.
[2]ينظر موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول لابن تيمية 1/ 22.
[3]ينظر علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص 71 نقلا عن الحجة في بيان المحجة ق 71/ 1.
[4]المصدر السابق ص 71 عن شرح أصول السنة ق 98/1.

بن إسحاق: سألت أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروي عن النبي : (إن الله ينزل السماء الدنيا)، قال أبو عبد الله: (نؤمن بها ونصدق، ولا نرد شيئاً منها إذا كانت الأسانيد صحاحاً، ولا نرد علي رسول الله قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق)، قلت لأبي عبد الله: ينزل الله إلي السماء الدنيا؟!، قلت: نزوله بعلمه أو بماذا؟، قال لي: (اسكت عن هذا، ما لك ولهذا؟ امض الحديث علي ما روي بلا كيف ولا حدٍّ كما جاءت به الآثار وما جاء به الكتاب، قال الله عز وجل: (فلا تضربوا لله الأمثال.. النحل/ 74)، ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيء علماً، لا يبلغ قدره وصف واصف، ولا ينأي عنه هرب هارب"[1].

وقال العلامة ابن القيم: "ومراد السلف بقولهم (بلا كيف)، هو: نفي للتأويل فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل، فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تخالف الحقيقة، فيقعون في ثلاثة محاذير:

1- نفي الحقيقة.. 2- إثبات التكييف بالتأويل.. 3- وتعطيل الرب تعالي عن صفته التي أثبتها لنفسه، وأما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكيف ما أثبته الله تعالي لنفسه ويقول كيفيته كذا وكذا حتى يكون قول السلف (بلا كيف) رداً عليه، وإنما ردوا علي أهل التأويل الذي يتضمن التحريف والتعطيل، تحريف اللفظ وتعطيل معناه"[2].

وغاية القول أن مذهب السلف، هو: الإثبات وليس التفويض لما يرد علي التفويض من محاذير منها – بالإضافة إلي الثلاثة التي ذكرها ابن القيم:

4 – عدم معرفة النبي والصحابة لمعاني آيات وأحاديث الصفات.

5 – أنه يؤدي إلي القول بأن ظواهر هذه النصوص تدل علي معني لا يليق بالله تعالي.

6 – إبطال إجماع السلف علي عدم تفويضهم لمعاني الصفات، ومعلوم أن الإجماع أحد أصول التشريع.

7 – مصادمة هذا القول للنصوص التي تفيد الإثبات، والتشكيك في صفات الله تعالي، وهذا أمر لا يجوز شرعاً، لأنه يؤدي إلى التشكيك بالموصوف.

8 – أنه يؤدي إلي أن ينسب إلي البدعة من خالف القائلين بالتفويض، وفي هذا خطأ كبير.. لأن فيه تسوية بين من أثبت الصفات وبين من نفاها، وهذا يؤدي إلي أن يكون الحق باطلاً وأن تكون السنة بدعة.

9 – كما أن القول بمبدأ تفويض الصفات، هو الذي ألجأ الملاحدة القدامى إلي إنكار معاد الأجساد في الآخرة، لأنهم اعتبروا القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص الصفات.. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان ذلك: "وبهذا احتج الملاحدة كابن سينا وغيره علي مثبتي المعاد، وقال: القول في نصوص المعاد كالقول

---

[1] علاقة الإثبات ص 72 عن شرح أصول السنة للالكائي ق 205 / 1-2 .

[2] اجتماع الجيوش لابن القيم ص 77 دار الفكر .

في نصوص التشبيه والتجسيم، وزعموا أن الرسول لم يبين ما الأمر عليه في نفسه لا في العلم بالله تعالي ولا باليوم الآخر"[1].
وخلاصة الأمر فإن معاني هذه الصفات التي أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله ، ظاهرة المعني ،واضحة البيان ،أما كيفياتها وحقيقة أمرها ففيه التفويض، وليس في معاني الصفات علي نحو ما ذهب إليه البنا رحمه الله ونسبه خطأ إلي السلف رضوان الله تعالي عليهم .

******

المسألة الثالثة: الاستدلال الخاطئ من القرآن والسنة علي التفويض!.
وفي ذلك يقول البنا رحمه الله: "فهم – يعني السلف يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب.. إلخ، وكل ذلك بمعان لا ندركها ونترك لله تبارك وتعالي الإحاطة بعلمها، ولاسيما وقد نهينا عن ذلك في قول النبي : (تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله، فإنكم لن تقدروه قدره" (مجموعة الرسائل ص 325).
ويقول في موضع آخر: "ومعرفة الله تبارك وتعالي وتوحيده وتنزيهه أمسّ عقائد الإسلام، وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة، وما لحق بذلك من المتشابه نؤمن به كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء، ويسعنا ما وسع رسول الله وأصحابه (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا.. آل عمران/ 7)" (مجموعة الرسائل ص 269، 270).
ولنعلم بداية أن القول بمثل ذلك، من قبيل ضرب نصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض – وذلك إثم عظيم لمن تعمده – وقد عرفنا ما كان عليه السلف من إدراكهم لمعاني الصفات الثابتة في حق الله سبحانه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون في ذلك مخالفين لنصوص الكتاب والسنة، يقول شارح العقيدة الطحاوية حاكياً عن حال أهل البدع وممثلا ً لذلك بمسألة القدر والصفات: "وجميع أهل البدع مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعض دون بعض، يقرون بما وافق رأيهم من ا لآيات، وما يخالفه: إما أن يتأولونه تأويلا ً يحرفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدوا ما أنزله من معانيه وهو في معني الكفر بذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معني هو من جنس إيمان أهل الكتاب كما قال تعالى: (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا.. الجمعة/ 5)، وقال تعالي: (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني.. البقرة/ 78) أي – لا يعلمون – إلا تلاوته من غير فهم معناه"[2].
وإذا كان هذا حال البدع، فهل يليق بنا – أهل السنة والجماعة – أن نطلق

---

[1] موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول لابن تيمية 119/1 ، 120 وينظر علاقة الإثبات لرضا بن نعسان ص 52 : 63 بتصرف .
[2] شرح العقيدة الطحاوية ص 524 ، 525 .

أوصافهم هذه علي صحابة رسول الله   وتابعيهم بإحسان إلي يوم الدين، فنضرب كتاب الله وأحاديث رسوله بعضها ببعض؟! اللهم لا.. إذاً فلنرفع هذا اللبس الذي وقع في نصوص الإمام البنا رحمه الله واستدلالاته الخاطئة ونقول وبالله التوفيق:

أما عن الحديث: (تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله، فإنكم لن تقدروه قدره)، فإن معني إدراك السلف الصالح لمعاني الصفات دون إدراك كنهها وحقيقتها، هو ما يعنيه إثباتهم لحقيقة الصفة أو الذات، ونفيهم لعلم كيفيتها وإمرارها كما جاءت هو مفهوم الحديث الذي استشهد البنا به هنا إن صح الحديث.. والقول بخلاف ذلك ضرب – كما قلنا – لنصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض، وتناقض شنيع علي نحو ما في هذه النصوص التي سقناها قبلا ً وجاءت معبرة عن إجماع الصحابة وسلف الأمة.

فإذا ما أضفنا إلي ذلك ضعف هذا الحديث، دل ذلك علي عدم صحة الاستدلال به علي الإطلاق في مسألة عقدية كهذه وعلي النحو الذي ذهب إليه الإمام البنا.. يقول الحافظ العراقي في تخريجه لهذا الحديث – الذي ساقه البنا هنا – والمروي عن ابن عباس: "أخرجه أبو نعيم في الحلية بالمرفوع منه بإسناد ضعيف، ورواه الأصبهاني في الترغيب والترهيب من وجه آخر أصح منه، ورواه الطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب من حديث ابن عمر، وقال: هذا إسناد فيه نظر قلت – والكلام للحافظ العراقي – فيه (الوازع بن نافع) متروك"[1].

والعجيب أن البنا نفسه قد ألمح في مجموعة رسائله إلي ذلك، فذكر أن إسناد هذا الحديث ضعيف علي نحو ما ذكر العراقي في رواية أبي نعيم[2].. بل إن هذا الحديث مع ضعفه لا يدل علي ما أراده الإمام البنا من تفويض السلف لمعاني الصفات وعدم إدراكها وترك الإحاطة بعلمها، بل يعني ترك التفكر في حقيقة ذاته سبحانه وحقيقة صفاته.. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإذا كان.. إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف"[3].

يريد أن معاني هذه الصفات التي أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله   ظاهرة المعني وواضحة البيان، أما كيفياتها وحقيقة أمرها ففيه التفويض، "ومن المحال أن يكون النبي   قد عَلَم أمته كل شيء حتى الخراءة وقال: (تركتكم علي المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك)، وقال فيما صح عنه أيضاً: (ما بَعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته علي خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم)، وقال أبو ذر: (لقد توفي رسول الله   وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علما)، وقال عمر ابن الخطاب فيما رواه عنه الإمام البخاري:

---

[1] إحياء علوم الدين للإمام أبي أحمد الغزالي، تخريج الحافظ العراقي 4/ 386 .

[2] مجموعة الرسائل ص 325 .

[3] الفتاوى الحموية لابن تيمية ص 35 .

(قام فينا رسول الله   مقاماً فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه).. ومن المحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين وإن دقت، أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول علي غاية التمام؟!.. ثم إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه.. ثم من المحال أيضاً أن تكون القرون الفاضلة.. غير عاملين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع"[1] .

"أما امتناع الجهل: فلأنه لا يمكن لأي قلب فيه حياة ووعي وطلب للعلم ونهمة في العبادة، إلا أن يكون أكبر همه هو: البحث في الإيمان بالله تعالي ومعرفته بأسمائه وصفاته وتحقيق ذلك علماً واعتقاداً.. ولا ريب أن القرون المفضلة وأفضلهم الصحابة هم أبلغ الناس في حياة القلوب ومحبة الخير وتحقيق العلوم النافعة.. وأما امتناع كتمان الحق: فلأن كل عاقل منصف عرف حال الصحابة رضي الله عنهم، وحرصهم علي نشر العلم النافع وتبليغه الأمة، فإنه لن يمكنه أن ينسب إليهم كتمان الحق ولاسيما في أوجب الأمور، وهو معرفة الله وأسمائه وصفاته"[2].. وعلي هذا سار التابعون بإحسان، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه علي ما يليق بالله، لما قالوا الاستواء معلوم بل كان مجهولاً ، وأيضاً فإنه لا يُحتاج إلي نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم من اللفظ معني[3] .

ويجمل ابن عثيمين كلام ابن تيمية في أن المراد بإمرار الصفات شيئان: "الأول قولهم: (أمروها كما جاءت)، فإن معناه إبقاء دلالتها علي ما جاءت به من المعاني، ولا ريب أنها جاءت لإثبات المعاني اللائقة بالله تعالي، ولو كانوا لا يعتقدون لها معني لقالوا: (أمروا لفظها ولا تتعرضوا لمعناها)، ونحو ذلك.. الثاني قولهم: (بلا كيف)، فإنه ظاهر في إثبات حقيقة المعني، لأنهم لو كانوا لا يعتقدون ثبوته ما احتاجوا إلي نفي كيفيته، فإن غير الثابت لا وجود له في نفسه، فنفي كيفيته من لغو القول.. فإن قيل: ما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث النزول وشبهه: (نؤمن بها ونصدق، لا كيف ولا معني)، قلنا الجواب علي ذلك: أن المعني الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعني الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم،

[1] الحموية ص5 .
[2] فتح البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص 51 .
[3] ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص 25.

وحرفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معان تخالفه، ويدل علي ما ذكرنا: أنه نفي المعني ونفي الكيفية، ليتضمن كلامه الرد علي كلتا الطائفتين المبتدعتين، طائفة المعطلة وطائفة المشبهة"[1].

أما عن الآية التي استشهد بها الإمام البنا واستند إليها واستدل بها علي جعل آيات الصفات من المتشابه، وهي قول الله تعالي: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا.. آل عمران/ 7)، فالاستدلال بها في تفويض معاني صفات الله سبحانه واعتبارها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله خطأ جسيم.. فلقد "فسر ا لإمام أحمد – ولا أحد يشك في أنه من الراسخين في العلم – الآيات التي احتج بها الجهمية وجعلوها من المتشابه، وقال: (إنهم تأولوها علي غير تأويلها وبين معناها)"[2]، وقال: "إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه"[3]، "وكذلك الصحابة والتابعون –وهو خيرة الراسخين في العلم – فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لو يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته.. فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعني – أي حقيقة وكنه الصفة – فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة وجمهور الآمة علي خلافه"[4].

بل "إن الصحابة نقلوا عن النبي أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة، ولم يذكر أن أحدا منهم قط امتنع عن تفسير آية، قال أبو عبد الرحمن السلمي: (حدثنا الذين كانوا يقرئوننا: عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل)، قالوا: (فتعلمنا القرآن والعلم والعمل)، وكذلك الأئمة كانوا إذا سُئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعني وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس: (ا لاستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)"[5].. وعلي هذا الدرب سار من بعدهم "يقول الحسن البصري: (ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد منها).. وقال الشعبي: (ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله

---

[1] فتح البرية ص 63.. وهذا الكلام الذي سقناه هنا يُحمل عليه كما قلنا كلام اللالكائي في أصول السنة في إثبات (صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه)، كما يُحمل عليه قوله: (فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج عما كان عليه علم النبي ، وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا...إلخ).. وكلا م الخلال من كتاب السنة في كلامه عن بعض صفات الله سبحانه وفيه: (قال أبو عبد الله – أحمد بن حنبل: نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معني)، وكذا كلام الأثرم والطلمنكي وابن الماجشون: (لا نجحد ما وصف ولا نتكلف معرفة ما لم يصف).. وهؤلاء جميعهم من علماء السلف، وقد ساق البنا كلامهم في مجموعة الرسائل ص 326 .

[2] مختصر الصواعق المرسلة ص 125 .

[3] مختصر الصواعق ص 124.

[4] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية ص 125.

[5] الإكليل في المتشابه والتأويل ص 46، 48 .

بيانها)"[1]، وكذلك "سائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها وفسروها بما يوافق دلالتها، ورووا عن النبي أحاديث كثيرة توافق القرآن"[2]، فبالإضافة لما في كتب الصحاح والسنة والمسانيد التي اشتملت علي أحاديث الصفات وبوبت فيها أبواباً مثل: (كتاب التوحيد)، و(الرد علي الزنادقة و الجهمية) التي هي آخر كتاب صحيح البخاري، ومثل: (كتاب الرد علي الجهمية) في سنن أبي داود، جمع طائفة من العلماء من هذا الباب مصنفات منها: مصنفات حماد ابن سلمة وعبد الله بن المبارك وجامع الثوري وجامع ابن عيينة ومصنفات وكيع ومالك بن أنس[3] وغيرهم كثير.. وفي ذلك كله بيان قاطع لما كان عليه سلف الأمة وتابعيهم، ورد حاسم علي من ظن خلاف ذلك وزعم أن مذهبهم التفويض وعدم إدراك معاني آيات الصفات، وفي الرد علي هذه المزاعم يقول ابن خزيمة أيضاً:

"وزعمت الجهمية – عليهم لعائن الله – أن أهل السنة ومتبعي الآثار – القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم المثبتين لله جل وعلا من صفاته ما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله المثبت بين الدفتين، وعلي لسان نبيه المصطفي بنقل العدل – فوضوه إليه"[4].. والحق أن هذا غير صحيح، إذ إن معرفة الصفات أمر يوافق النقل علي نحو ما رأينا في قول الله تعالي: (أفلا يتدبرون القرآن أم علي قلوب أقفالها.. محمد/ 24)، وقوله: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً.. النساء/ 82)[5].. ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفه"[6].. كما يوافق أيضاً العقل، ذلك أن رسالة النبي تضمنت شيئين هما: العلم النافع والعمل الصالح كما أفاده قول تعالي: (هو الذي أرسل رسوله بالهدي ودين الحق ليظهره علي الدين كله ولو كره المشركون.. التوبة/ 33، الصف/ 9)[7]، فالهدي هو: العلم النافع، ودين الحق هو: العمل الصالح الذي اشتمل علي الإخلاص لله والمتابعة لرسوله .

والعلم النافع يتضمن كل علم يكون للأمة فيه خير وصلاح في معاشها ومعادها وأول ما يدخل في ذلك: العلم بأسماء الله وصفاته وأفعاله، فإن العلم بذلك أنفع العلوم وهو زبدة الرسالة الإلهية وخلاصة الدعوة النبوية، وبه قوام الدين قولاً وعملاً واعتقاداً، ومن أجل ذلك كان من المستحيل أن يهمله النبي ولا يبينه بياناً ظاهراً ينفي الشك ويدفع الشبهة – خاصة – وأن الإيمان بالله وأسمائه وصفاته هو أساس الدين وخلاصة دعوة المسلمين، وهو أوجب وأفضل ما اكتسبته

---

[1] مختصر الصواعق المرسلة ص 125.
[2] الإكليل في المتشابه والتأويل ص 46 ، 47 .
[3] ينظر الفتاوى الكبرى ص 5 / 10 ، 15 وقطف الثمر للقنوجي ص 53 .
[4] التوحيد لابن خزيمة ص22 .
[5] النساء : 82 .
[6] الإكليل لابن تيمية ص45 ، 46 .
[7] التوبة : 33 ، الصف : 9 .

القلوب وأدركته العقول.. ثم أنه كان أعلم الناس بربه، وهو أنصحهم للخلق وأبلغهم في البيان، فلا يمكن مع هذا المقتضي التام للبيان أن يترك باب الإيمان ب الله وأسمائه وصفاته ملتبساً مشتبهاً[1].

بل إن المتتبع لكلامه ووصاياه وخطبه، يلحظ أن فيها "تقرير لأصول الإيمان"، كما يلحظ أنها "كفيلة ببيان الهدي والتوحيد وذكر صفات الرب جل جلاله.. والأمر بذكره وشكره الذي يحببهم إليه، فيذكرون – يعني: النبي وأصحابه في خطبهم ووصاياهم – من عظمة الله وصفاته، وأسمائه ما يحببه إلي خلقه، ويأمرون من طاعته وشكره وذكره ما يحببهم إليه، فينصرف السامعون وقد أحبوه وأحبهم"[2].

وعلي ذلك فـ "إدخال أسماء الله وصفاته – علي نحو ما صرح الإمام البنا في مجموعة الرسائل [3] – أو بعض ذلك، في المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم[4]، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولون ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام من وجهين:

<u>الأول</u> من قال: إن هذا من المتشابه وأنه لا يُفهم معناه، فهؤلاء جعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي، ولا يعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من أئمته لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية.. ولا قالوا: إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه.. بل تكلم أحمد عن ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجري في ذلك علي سنن الأئمة قبله.. فهذا اتفاق من الأئمة علي أنهم يعلمون معني هذا التشابه، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة، من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسمائه – وصفاته وآياته" [5].

<u>الثاني</u> أنه إذا قيل: هذا من المتشابه، يقال: الذي في القرآن، أنه لا يعلم تأويله إلا الله، ونفيُ علم تأويله ليس نفي علم معناه كما.. في القيامة وأمور القيامة، ويؤيده أنه قد ثبت أن القرآن متشابه (الله الذي نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً.. الزمر/ 23)، وهو: ما يحتمل معنيين، وفي مسائل الصفات، ما هو من هذا الباب.. بل نفي التشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا[6].

وقد هاجم شيخ الإسلام ابن تيمية مدعي التشابه في آيات الصفات من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، ووصفهم بقوله: "وهذه حال أهل البدع والأهواء الذين يسمون

---

[1] ينظر رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص50 ، 51 .
[2] زاد المعاد لابن القيم ص 1/ 116 .
[3] مجموعة الرسائل ص 269، 270.
[4] وقد ذهب إلي هذا بعض المفسرين والمؤلفين في علوم القرآن كالسيوطي في الإتقان وغيره .
[5] الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية ص29 : 31 بتصرف .
[6] الإكليل لابن تيمية ص44 ، 45 بتصرف .

ما وافق آراءهم من الكتاب والسنة محكماً.. وما خالف آراءهم متشابهاً، وهؤلاء كما قال الله تعالي: (ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولي فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين. وإذا دُعوا إلي الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون. وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين. أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله.. النور/ 47: 50)، وكما قال تعالي: (فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون.. المؤمنون/ 3).. ذلك أن ادعاء التشابه وأنه لا يعلمه إلا الله، يستلزم الإعراض عن ذكره وعدم الا شتغال به، وحاشا لله أن يكون في كتاب الله ما أمر المسلمين بالإعراض عنه وعدم التشاغل به، أو أن يكون سلف الأمة وأئمتها أعرضوا عن شيء من كتاب الله لا سيما الآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته، فما منها آية إلا وقد روى الصحابة فيما يوافق معناها وفسروه عن النبي وتكلموا في ذلك بما لا يحتاج معه إلي مزيد، والدليل على ذلك: أن أئمة السنة وأخيار الأمة بعد صحب النبي لم يودع أحد منهم كتابه الأخبار المتشابهات، فلم يورد مالك رضي الله عنه في الموطأ منها شيئا وكذلك الشافعي وأبو حنيفة وسفيان والليث والثوري.. وأن هذا الكلام لا يقوله إلا من كان من أبعد الناس عن معرفة هؤلاء الأئمة وما نقلوه وصنفوه، وقوله رجماً بالغيب مما كان بعيد[1].

ذلك أن ظواهر الشرع كلها تقتضي بإثبات الجهة مثل قوله تعالي: "ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية.. الحاقة/ 17)، ومثل قوله: (يدبر الأمر من السماء إلي ا لأرض ثم يعرج إليه.. السجدة/ 5)، وقوله: (تعرج الملائكة والروح إليه.. المعارج/ 4)، وقوله: (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور.. الملك/ 5).. إلي غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً، وإن قيل: إنها من المتشابهات، عاد الشرع كله متشابهاً، لأن الشرائع كلها مبنية علي أن الله في السماء وأن منه تنزّلُ الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأنه من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي حتى قرُب من سدرة المنتهي، وجميع الحكماء قد اتفقوا علي أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع علي ذلك[2].

كما ساق ابن تيمية دليلاً آخر مؤداه: أن الله وصف نفسه بصفات مثل سورة ا لإخلاص وآية الكرسي[3] وأول الحديد وآخر الحشر، وقوله: (إن الله علي كل شيء قدير.. البقرة/ 20) وأنه يحب المتقين والمقسطين والمحسنين، وبمثل قوله: (فلما آسفونا انتقمنا منهم.. الزخرف/ 55)، (ولكن كره الله انبعاثهم.. التوبة/ 46)، (الرحمن علي العرش استوي.. طه/ 5)، (ثم استوي علي العرش.. الأعراف/ 9)، (إنني معكما أسمع وأرى.. طه/ 46)، (وما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي.. ص/

---

[1]ينظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية 5 /296، وينظر مجموع الفتاوى له 2/ 126، 5 / 263.
[2]ينظر مناهج الأدلة لابن تيمية ص 93 وينظر بن تيمية السلفي ص153، 154 .
[3]البقرة : 255 .

75)، (بل يداه مبسوطتان.. المائدة/ 64)، (ويبقي وجه ربك.. الرحمن/ 27)، (يريدون وجهه.. الأنعام/52، الكهف/ 28)، (ولتصنع علي عيني.. طه/ 39) إلي أمثال ذلك، فمن قال أن ذلك متشابه لا يعلم معناه، كان هذا عناداً ظاهراً، وجحداً لما يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام، بل كفر صريح.. فإنا نفهم من قوله: (إن الله بكل شيء عليم)[1] معني، ونفهم من قوله: (إن الله علي كل شيء قدير)[2] معني ليس هو الأول، ونفهم من قوله: (ورحمتي وسعت كل شيء.. الأعراف/ 156) معني، ونفهم من قوله: (إن الله عزيز ذو انتقام.. إبراهيم/ 47) معني، وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا.. فإن لم يعترف أن هذه الأسماء دالة علي الإله المعبود فهو المعطل، وإن أقر ببعضها قيل له: ما الفرق بين ما أثبتَه وما نفيتَه أو سكتَ عن إثباته ونفيه بالتفويض، خاصة وأن السمع والعقل دلتا علي إثبات هذا وذاك.

أما الأول فدلالة القرآن علي أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير عليّ عظيم، كدلا لته علي أنه قدير مستو له يد ووجه ومجيء ويمين وإتيان وأصابع، ليس بينهما فرق من جهة النفي.. أما الثاني: فالمعني المفهوم في حقنا يمتنع علي الله، فكما أن إرادته ليست من جنس إرادة خلقه، فرحمته كذلك ليست من جنس رحمة خلقه، وكذلك محبته[3] واستواؤه ووجه ويداه، وكل ذلك معلوم بالبديهة[4].

<u>وخلاصة الأمر:</u> أن التأويل في الآية: (وما يعلم تأويله إلا الله.. آل عمران/ 7) منفي ومثبت، فالمنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله، ونفي علم تأويلها ليس نفياً لعلم معناها المثبت[5]، إنما هو نفي علم حقيقتها وكنهها كما في القيامة وموعود الجنة وفيما اختص الله بعلمه كأعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها، <u>أما المثبت</u> فهو بيان ذلك ومعرفة معناه والمقصود منه.. و"القول الشامل

---

[1] الأنفال : 75 ، التوبة : 115 ،العنكبوت : 62 ، المجادلة : 7 .

[2] البقرة : 20 وغيرها .

[3] ينظر الإكليل لابن تيمية ص 32 : 36 .

[4] وفي ذلك الرد القاطع علي مدرسة الإمام البنا التي تبنت مذاهب الأشاعرة والمعطلة والنفاة والجهمية، من ذلك ما جاء علي لسان الأستاذ (إسماعيل الشطي) رئيس تحرير مجلة المجتمع (اللسان الناطق للإخوان المسلمين في الكويت) حين قال: (لا أدري كيف أثبت لله يداً)، وفي الرد علي هذا: يقول الشيخ العلامة حمود بن عبد الله التويجري في كتابه الإجابة الجلية علي الأسئلة الكويتية: "من أنكر توحيد الأسماء و الصفات فهو جهمي، ومن أنكر أن يكون لله يداً أو أنكر غير ذلك من أسماء الله وصفاته فهو جهمي، وقد صرح كثير من أكابر العلماء في زمان إتباع التابعين ومن بعدهم، بتكفير الجهمية وأخرجهم من الثنتين و السبعين فرقة من فرق هذه الأمة، والكلام في تكفيرهم مذكور في كتاب (السنة) لعبد الله بن الإمام أحمد وغيرها من كتاب السنة.. وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالي في الكافية الشافية :
"ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان، واللالكائي حكاه عنهم، بل حكاه قبله الطبراني، فذكر أن خمسمائة من العلماء تقلدوا القول بتكفير (الجهمية)" أ هـ.. ويرد صاحب كتاب (وقفات) علي ما ادعاه الأستاذ (جاسم المهلهل) بعد ذلك من أن عقيدة الإخوان موافقة لعقيدة السلف فيقول:
"كيف نوفق بين ادعائك بأن عقيدة (الإخوان المسلمين)عقيدة سلفية وبين عقيدة (إسماعيل الشطي) في إنكار بعض صفات الله سبحانه وتعالي؟!".. ويعقب علي ذلك بقوله: "ثم أليس هذا من عدم الوضوح العقائدي عند منهج الإخوان المسلمين؟" أ.هـ [وقفات لمحمد بن سيف العجمي ص 22: 24 ط 2] .

[5] ينظر الإكليل ص 39 ، 40 ص 53.

في جميع هذا الباب: أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله وما وصفه به السابقون الأولون، لا يتجاوز القرآن والحديث.. ونعلم أن ما وصف الله به نفسه من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لاسيما إذا كان المتكلم – وهو الرسول – أعلم الخلق بما يقول وأفصح الخلق في بيان العلم.. وفي التعريف والدلالة والإرشاد"[1].

والكلام في تأويل آيات الصفات هو فرع في تأويل الآيات المحكمات، والناس متفقون علي أنهم يعرفون تأويل المحكم ومعلوم أنهم لا يعرفون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه في الآيات المحكمات، فدل ذلك علي أن عدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه، وما يقال في الآيات المحكمات يقال أيضاً في آيات الصفات، فالناس يعلمون تأويل الصفات وتفسيرها، وهو هو جانب المحكمات فيها، ولكن لا يعرفون كيفية وحقيقة وكنه ما أخبر الله به.. فدل ذلك علي أن الصفات كلها معلومة، فهي من المحكم ولم يغب ويحجب عنا إلا كيفيتها، وهذا هو جانب المتشابهات منها وعدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه.. وسيأتي تفصيل ذلك في الحديث عن أسباب التأويل إن شاء الله تعالي.

****

[1] الفتوى الحموية لابن تيمية ص 16 بتصرف.

الفصل الثاني
مبحث في تأويل الصفات في حقه سبحانه وتعالى

المسألة الأولى: الزعم باتفاق السلف والخلف على أصل التأويل:

وفيها يقول الإمام البنا: "وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل".. مجموعة الرسائل ص 330.

ومفهوم التأويل في كلام البنا الذي أراد أن يجمع من خلاله هنا بين الخلف و السلف، والذي دل عليه سائر نصوصه، هو: صرف الكلام عن ظاهره، وهو ما ذهب إليه المعتزلة والجهمية، واتبعهم فيه علماء الكلام وغيرهم من المتأخرين، ذلك أن التأويل نوعان: تأويل في اصطلاح أهل التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث، ومرادهم منه: التفسير والبيان، أو ما يؤول إليه الكلام.. وتأويل عند المعتزلة و الجهمية وغيرهم من المتكلمين، ومرادهم به: صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا هو الشائع في عرف المتكلمين من أهل الأصول والفقه[1].. وكلام البنا عن هذا الأخير وهو مذموم، إذ ليس في كلامه – رحمه الله – عن الصفات ما يدل على أن المراد بالتأويل في الصفات بيان تفسيرها إطلاقاً، فضلاً عن أن التأويل في الصفات بالذات أول ما يطلق عند المتأخرين – على نحو ما ذكر ابن القيم – يطلق على المعنى الثاني له، ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هنا، دفاع البنا رحمه الله عن التأويل عند أحمد وذلك في قوله عنه: "وقد لجأ أشد الناس تمسكاً برأي السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وذلك تأويله لحديث: (الحجر الأسود يمين الله في أرضه، وقوله : (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن).. إلخ"[2]، فدفاعه عن التأويل بمثل هذه الطريقة، واستدلاله بما نسب إلى الإمام أحمد – رغم عدم صحته على نحو ما سنبينه بالتفصيل – وتلمُّس العذر للقائلين به بصفة عامة، ومحاولته التقريب بين آراء السلف والخلف في ذلك بصفة خاصة، كل هذا يدل بما لا يدع مجالاً للشك على

[1] ينظر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 11.
[2] مجموعة الرسائل ص 330.

أنه قصد التأويل المذموم والمنهي عنه شرعاً، إذ إن كلامه لا ينصرف إلا إليه، ومن هنا كانت محاولاته المستميتة وغير الموفقة في التوفيق بين مذهب السلف و الخلف في مثل قوله: "وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل"[1].. ومما يجد ذكره هنا، التنبيه على أن الذي أوقع البنا وغيره في هذا الأمر – وهو أمر التأويل – يرجع إلى أربعة أسباب رئيسة هي:

السبب الأول: عدم التفرقة بين ظاهر الصفة وبين كيفيتها وحقيقتها[2]:

---

[1] يقول البنا هذا، على الرغم من اتساع الهوة التي بينهما، فلقد ذكر البنا نفس الحديث الذي نسب إلى أحمد تأويله، وهو (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن) – رغم عدم صحة هذه الحكاية أصلاً عن أحمد – ذكره كشاهد على التأويل عند بعض علماء الخلف وهو أبو حامد الغزالي، فنقل كلامه وتعليقه على هذا الحديث، وفيه قوله: "إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين لم نجد فيه أصابع، فعلم أنها كناية عن القدرة التي هي سر الأصابع وروحها الخفي، وكنى بالأصابع عن القدرة: لأن ذلك أعظم وقعاً في تفهم تمام الا قتدار"[مجموعة الرسائل ص 329]، فهل هذا التأويل الذي أراد البنا التقريب بينه وبين السلف وعلى رأسهم الإمام أحمد إلا التأويل المذموم والمنهي عنه شرعاً، وهو صرف الصفات عن ظاهرها؟، على أن الغزالي نفسه والذي ساق البنا بعض كلامه، وكذا الرازي والجويني وأبا الحسن الأشعري وغيرهم ممن كانوا يقولون بذلك، قد تراجعوا فيما بعد عن مسألة تأويل الصفات، واقتنعوا بالسير على طريقة أهل السنة والجماعة من السلف وذموا علم الكلام كما ذموا المتكلمين فيه، ونصوصهم في ذلك كثيرة.. فقد صرح الغزالي بتحريم الخوض في علم الكلام قائلاً في كتابه: (التفرقة بين الإيمان والزندقة): "لو تركنا المداهنة لصرحنا بأن الخوض في هذا العلم حرام"، ومات الغزالي على خير أحواله، مات على الصحيحين البخاري ومسلم طالباً علم الحديث، فتحول من الكلام إلى السنة من مصادرها الصحيحة[ينظر مناهج الحديث د. مصطفى حلمي ط. دار الدعوة ص 189].. كما أن الرازي – وهو المعبر عن المذهب الأشعري، وقد نقل البنا في مجموع الرسائل ص 328 بعض كلامه في تأويل الصفات – نبه في أواخر عمره إلى ضرورة اتباع منهج السلف، وأعلن أنه أسلم المناهج، وذلك بعد أن دار دورته في علم الكلام[ينظر مناهج الحديث ط. دار الدعوة ص 169].. يقول د. مصطفى حلمي: "وأئمة الأشعرية بعده اتخذوا موقفاً مشابهاً يثير الانتباه ويدعو لبحث هذه الظاهرة التي تدل على الإخلاص في البحث عن الحقيقة من جهة، كما تدل من جهة أخرى على أنه لا سبيل إلى معرفة أصول الدين إلا من مصادره، من الكتاب والسنة"[نفس المصدر ص 297]، وله كلام آخر نسوقه في حينه عند الحديث عن المسألة الثانية من هذا الفصل.. والذي نريد أن نخلص إليه الآن هو أن هؤلاء الذين ذكرنا – وغيرهم ممن سلك طريقهم وهم كثر – أثبتوا أنهم من أهل السنة، وفيهم يقول ابن تيمية: "أما من قال منهم – أي الأشاعرة – بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهو يعد من أهل السنة"[مجموع الفتاوى 6/ 359]، وبمثل ذلك نقول في هذه الأيام ونوصي به مدرسة الإ خوان.. والسؤال: كيف يتسنى للإمام البنا رحمه الله أن يذكر عنهم مذهبهم القديم، ولا يشير مجرد إشارة إلى تراجعهم عنه وتبرأهم منه وبخاصة مع شيوع هذا الأمر عنهم، ومعلوم أن رأي الإنسان: ما استقر عليه في نهاية حياته، ولا يكتفي بذلك حتى يزعم أخيراً أن السلف والخلف قد اتفقوا على أصل التأويل؟.. التأويل الذي يجر إلى تعطيل صفات الله وإنكارها، ويؤدي إليه – على نحو ما ذكره وأفاض فيه ابن القيم رحمه الله حين جعله شر من التعطيل[ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص 37].. وأخيراً لا بد لدارس عقيدة السلف والخلف بعد هذا، أن يعرف معنى التأويل الذي استعمله السلف وأنه بمعنى التفسير، والذي استعمله الخلف وعنوا به: (صرف اللفظ عن ظاهره)، وذلك حتى يكون طالب الحق والعلم على بصيرة من أمره، فإن هذه الكلمة قد استغلها الخلف وجعلوها أداة لهدم النصوص وتحريفها عما أراد الله بها وما أراده بها رسول الله ، ولهذا فقد اعتنى الإمام ابن القيم فخص لأمر التأويل هذا، جزءً كبيراً من كتابه (مختصر الصواعق)، وجعله أحد الطواغيت التي يجب كسرها، وعن التأويل يقول رحمه الله: "وهذا التأويل هو الذي صنف في إبطاله القاضي أبو يعلى والشيخ موفق الدين ابن قدامة، وقد حكى غير واحد إجماع السلف على عدم القول به"[مختصر الصواعق المرسلة ص 11]".

[2] وكلام البنا يفيد ذلك، فهو لم يفرق بين ظاهر الصفة، وهو ما ينبغي أن يُعرف معناه، وبين حقيقتها وكنهها

فلقد نشأت فكرة تأويل الصفات لعدم استيعاب فهم السلف الصالح في معرفة الظاهر من آيات الصفات والأفعال مع ترك حقيقة وكنه ذلك إلى الله، فأرادوا تنزيهه سبحانه فأخطئوا وضلوا الطريق، فما بين مثبت لها بتأويل وما بين معطل لكل صفاته أو بعضها، خاصة فيما يتعلق بالصفات الاختيارية، و"معلوم بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال الاختيارية كالاستواء إلى السماء والاستواء على العرش والقبض والطي، والإتيان والمجيء والنزول ونحو ذلك، بل والخلق والإحياء والإ ماتة، فإن الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء وبالأفعال المتعدية كـ الخلق.. والفعل المتعدي كالفعل اللازم، فإن الفعل لابد له من فاعل سواء كان متعدياً إلى مفعول أو لم يكن، والفاعل لابد له من فعل، والفعل المتعدي إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله إذ كان لا بد له من الفاعل، وهذا معلوم سمعاً وعقلاً "[1].

ويدلل ابن تيمية على هذا بالعقل، فيذكر أن نفي صفات الأفعال يؤدي إلى إنكار حدوث المخلوقات، بينما هي مشهودة مرئية لنا جميعاً، دالة بنفسها على خالق حكيم قدير[2].. كذلك لا يرى – رحمه الله – سبباً يدعو إلى إنكار صفات الأفعال أو تأويلها، مستنداً في ذلك إلى دليل عقلي آخر، مقتضاه: أن دلالة السمع – أي النقل – على علم الله تعالى وقدرته وإرادته وسمعه وبصره، كدلالته على رضاه ومحبته وغضبه واستوائه على عرشه، وهذه بعض أدلة السمع والعقل على ذلك وبعضاً من وجوه دلالتها:

يقول تعالى: (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل.. الروم/ 58)، ويقول: (ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً.. الفرقان/ 33)، وقال عليه السلام مجيباً لمن سأله عن رؤية الله ونحن كثير: (سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر من لآيات الله كلكم يراه.. إلخ)، وبداهة أن يكون التشبيه هنا للرؤية لا للمرئي، فإن الله (ليس كمثله شيء.. الشورى/ 11).. وكانت هذه طريقة الصحابة أيضاً، فقد روي عن ابن عباس أنه لما عارض السائل بقوله: (لا تدركه الأ بصار.. الأنعام/ 103)، قال له: (ألست ترى السماء؟)، فقال: (بلى)، فسأله مرة ثانية، (أتراها كلها؟)، أجاب: (لا)، يريد أن رؤية الله – وله المثل الأعلى – كذلك.. وقد مضى أئمة الحديث والسنة على نفس الطريقة، فعندما أثيرت صفة العلو وأنه تعالى مستو على عرشه عالم بكل شيء، أراد الإمام أحمد أن يشرح ذلك، فضرب لذلك مثلين – ولله المثل الأعلى – فقال: لو أن رجلاً في يده قوارير فيها ماء صاف لكان بصره قد أحاط بما فيها مع مباينته له، والثاني: لو أن رجلاً بنى داراً

وكيفية قيامها بذاته سبحانه، وهو ما يكون تفويض العلم فيه إلى الله جل وعلا، ونصوصه في المسألة الثانية بالذات في الفصل الأول، وكذا الأولى والثالثة تدل على ذلك فليرجع إليها.

[1] موافقة صحيح المنقول لابن تيمية 2/ 3 وينظر المجموع 6/ 233.. ولعل ما ذكره ابن تيمية هنا، يكون خير دليل على عدم صحة ما ذهب إليه كثير من مبتدعة الإخوان الذين زعموا ضرورة تأويل الصفات الخبرية وصفات الأفعال.

[2] ينظر منهج علماء الحديث ص 233، 178.

لكان مع خروجه منها يعلم ما فيها.. فالله الذي خلق العالم يعلمه مع علوه عليه ومباينته له، كما قال: (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير.. الملك/ 14)[1].. غاية ما في الأمر أنه لا يجوز أن نكيف استواءه سبحانه أو علمه.. ثم يلخص ابن تيمية – رحمه الله – ذلك فيقول:

"إنه يمكنا وضع القضية في الصيغة المنطقية الآتية: الله تعالى موصوف بصفات الكمال، منزه عن النقائص، وكل كمال وُصف به المخلوق من غير استلزامه لنقص ف الخالق أحق به، وكل نقص نزه عنه المخلوق فالخالق أحق بما ينزه عنه، والفعل – من نحو: الكلام والقدرة – صفة كمال لا صفة نقص، وعدم الفعل – من نحو: عدم الكلام وعدم القدرة – صفة نقص، فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع وزال ا لإشكال"[2].

ومما لا شك فيه أن هذه الأدلة العقلية والبراهين والأمثلة المنطقية، تثبت بطلان القول بتأويل الأفعال بحجة أن ذلك مما لا يدرك، كما تثبت بطلان حجج الأشاعرة وغيرهم في تأويل الصفات، وتوضح أن هناك فرقاً بين ظاهر الصفة وبين حقيقة كنهها.. ومن هنا جاءت عبارة سلف الأمة وفقهائها: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فللثعلبي عن أحاديث الصفات: (أمرها كما جاءت)، وللثوري والأوزاعي والليث بن سعد عن أحاديث الصفات: (أمرها كما جاءت)"[3].

وللخطابي قوله: "إن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين"، وقد نقل نحواً منه من العلماء من لا يحصى عددهم[4]، فأثبتوا بذلك فهمهم لمعاني ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات ووقوفهم عند كيفياتها، وردوا بقولهم: (أمروها كما جاءت) على المعطلة، لأنه يعني بقاء دلالتها على ما جاءت به من المعاني اللائقة به سبحانه.. كما ردوا بقولهم: (بلا كيف) على المشبهة لأنه ظاهر في إثبات حقيقة المعنى، إذ لو كان السلف لا يعتقدون ثبوت هذه الصفات ما احتاجوا إلى نفي كيفيتها، فإن غير الثابت لا وجود له في نفسه، فنفى كيفيته من لغو القول[5].

والكيفية هي: حكاية كيفية الصفة سواء كانت مطلقة أو مقيدة بشبيه، كقول القائل: كيفية يد الله أو نزوله من السماء كذا وكذا[6].. وإنما "يقال: (أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد)، أو (أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقته)، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ: (بلا كيف)،

---

[1] ينظر موافقة صحيح المنقول لابن تيمية 1/ 142، 143، 152 والمجموع 3/ 18، 178.
[2] منهج علماء الحديث ص 233 والمجموع 6/ 219.
[3] معارج القبول للشيخ حكمي1/ 118، 120، 133.
[4] ينظر الفتوى الحموية ص 34، 35.
[5] ينظر الحموية ص 25 وفتح البرية ص 63.
[6] ينظر فتح البرية ص 55.

إذ نفي الكيف عما ليس بثابت – على ما تقرر – لغو"[1].. ولذا فقد روى الخلال في كتاب السنة عن الفضيل بن عياض قوله: "ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؟، لأ ن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: (قل هو الله أحد. الله الصمد. لم يلد ولم يولد. ولم يكن له كفواً أحد.. /الإخلاص) ولا صفة أبلغ مما وصف به نفسه"[2].

ولقد وصلت الجرأة – بسبب عدم التفرقة بين ظاهر الصفة وبين حقيقة كنهها، وبسبب ما نتج عن ذلك من التعصب للتأويل في الصفات والمبالغة في جحدها – وصلت الجرأة ببعض المتأولة وهو جهم بن صفوان العين إلى أن يقول – في قول الله تعالى: (ثم استوى على العرش)[3] –: (لو وجدت سبيلا ً لحكها – أي استوى – لحككتها، ولأبدلتها بـ (استولى)، وله في ذلك سلف اليهود في تحريف الكلم عن مواضعه، هذا على الرغم من أن هذا التأويل الذي ذهب إليه المتأولون في (استوى)، قد استشهدوا فيه ببيت مجهول روي على خلاف وجهه – وقيل إنه منسوب إلى الأخطل النصراني – وهو:

قد استوى بشر على العراق * من غير سيف ولا دم مهراق

فعدلوا عن أكثر من ألف دليل من التنزيل إلى بيت ينسب إلى بعض من ليس على دين الإسلام ولا على لغة العرب، فطفق أهل الأهواء يفسرون كلام الله عز وجل ويحملونه عليه مع إنكار عامة أهل اللغة لذلك، فإن الاستواء لا يكون بمعنى ا لاستيلاء بوجه من الوجوه البتة.. وقد سئل ابن الأعرابي – وهو إمام أهل اللغة في زمانه – بعد أن جادله في ذلك أحد الناس، فأجابه: (اسكت ما يدريك ما هذا؟، إن العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون به فيها مضاء، فأيها غلب قيل له: استولى، والله تعالى لا مغالب له)[4].. وفي ذلك يقول ابن القيم: "لو لم يكن منها – أي من تأويل (استوى) وجعلها بمعنى (استولى) – إلا تكذيب رسول الله لكفاه، فإنه ثبت في الصحيح: (أن الله قد مقادير الخلائق قبل السماوات الأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء)، فكان العرش موجوداً قبل خلق السموات وا لأرض بخمسين ألف سنة، فكيف يقال إنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم أقبل على خلق العرش، والتأويل إذا تضمن تكذيباً لرسول الله فحسبه ذلك بطلا ناً"[5].

وفضلا ً عن كونها دعوى مجردة ليس لها شاهد من كلام العرب، بل وفيها تكذيب لرسول الله ، فإن فيها أيضاً تكذيب للمولى سبحانه، ذلك أنه أخبر أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أوضح أن العرش كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض على الماء، وحينئذ فهو من حين خلق العرش

[1] الحموية ص 25.
[2] ينظر الحموية ص 36.
[3] الأعراف/ 54، يونس/ 3، الرعد/ 2، الفرقان/ 59، السجدة/ 4، الحديد/ 4.
[4] ينظر معارج القبول للشيخ حكمي 1/ 262، والمجموع 5/ 121، 146.
[5] مختصر الصواعق المرسلة ص 13، 14.

مالك له مستولٍ عليه، فكيف يكون الاستواء عليه مؤخراً عن خلق السماوات والأ رض؟، وأيضاً فهو مالك لكل شيء مستول عليه لا يخص العرش بالاستواء، وإذا كان المر كذلك وكان الاستواء من الألفاظ المختصة بالعرش بحيث لا تضاف إلى غيره، فلم يُتَكلف في صرفه عما وضع له من معنى ظاهر؟[1] .. ثم ماذا بعد تكذيب الله وتكذيب رسوله ؟.

لأجل ما يستلزمه ما سبق من جعل الاستواء بمعنى الاستيلاء، كانت خطورة التأويل.. وكان ابن القيم محقاً حين جعله شراً من التعطيل الذي هو "نفي الصفات الإلهية وإنكار قيامها بذات الله سبحانه"[2]، لأنه يتضمن التشبيه والتعطيل والتلاعب بالنصوص وإساءة الظن بها، فإن المعطل والمؤول قد اشتركا في نفي حقائق الأ سماء والصفات، وامتاز المؤول بتحريفه للنصوص ونسبة قائلها إلى التكلم بما ظاهره الضلال والإضلال فجمعوا بذل بين أربعة محاذير:

1- اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله محال باطل، ففهموا التشبيه – الناتج عن فساد اعتقادهم بإلحاق استواء الخالق باستواء خلقه – أولا ً.

2- ثم عطلوا حقائقها بناء منهم على هذا الفهم الذي لا يليق بالرب سبحانه.

3- نسبة المتكلم الكامل العلم الكامل البيان التام النصح – وهو الله سبحانه – إلى ضد البيان والهدى والإرشاد، لأن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلم منه وأفصح وانصح للناس.

4- تلاعبهم بالنصوص وانتهاك حرماتها"[3].. فضلا ً عن:

5- "أن المؤول لم يرض لله تعالى ما رضيه له أعرف الناس به وهو رسوله .

6- "أن هذا التأويل لو أراده الله تعالى لنفسه، لأمر به في كتابه أو على لسان رسوله ، ولكان حينئذ التأويل لصفات الله تعالى واجباً دينياً يحرم إهماله ويأثم تاركه، غير أنه لما لم يأذن الله تعالى به كان فعله خطأ وتكلفاً مذموماً محرماً، لما فيه من معنى الاستدراك على الله تعالى وعلى رسوله .

7- أن المؤول لصفات الله تعالى فراراً من التشبيه وخوفاً منه، قد جهل حقيقة عظيمة هي: استحالة وجود أي شبه بين صفات الله تعالى وصفات عباده، إذ لا شبه بين صفات الخالق وصفات المخلوق أبداً، لما أخبر تعالى من أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ومن أنه أحد ولا كفؤ له.. وهو في ذلك كاذب، إذا الواقع يختلف عما قال تماماً.. ومكذب لأنه كذب الله تعالى في قوله: (ليس كمثله شيء.. الشورى/ 11).. ويخشى عليه الكفر والشرك لتشريكه بعض عباد الله في بعض صفاته تعالى.

8- أن هذا المؤول لصفات الله تعالى فراراً من التشبيه وخوفاً منه، قد خفي الفرق العظيم بين صفات الخالق جل وعلا وبين صفات المخلوقين العاجزين

[1] ينظر تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية ص 234 وما قبلها.
[2] الإيمان حقيقته وأركانه د. محمد نعيم ياسين ص16.
[3] ينظر مختصر الصواعق ص 37.

الضعفاء"[1].

9- كما أن "التأويل يفقد النصوص هيبتها، لاسيما عندما يكون هذا التأويل غير معتمد على نص شرعي صحيح ولم يقل به أحد من علماء السلف"[2].

10- كذلك فإنه "يتنافى مع كون الإسلام ديناً عملياً يتمشى مع كل زمان، ويتنافى مع وصف الله تعالى للقرآن بأنه تبيان لكل شيء مُيَسّر للذكر، وأن آياته مطلوب تدبرها والتفكير فيها، ولذلك فقد قال أبو القاسم بن مندة في كتابه (الرد على الجهمية): (التأويل عند أصحاب الحديث نوع من التكذيب)"[3].

خلاصة الأمر: أن نصوص القرآن والحديث الدالة على تدبر القرآن – وهي كثيرة – كلها تدل على وجوب معرفة الظاهر من آيات الصفات والأفعال ومعرفة مراد الله منها.. وكذلك نصوص فقهاء الأمة التي تحث على وجوب ترك حقائق وكيفية هذه الصفات، إذ إن ذلك هو ما فهمه واستقر عليه أمر فقهاء الأمة وعلمائها، من ذلك قول ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من السلف: (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه)، وقول مالك وربيعة: (الا ستواء معلوم والكيف مجهول)[4] ، فالمعلوم هو ظاهر الصفة، والكيف المجهول – الذي لا ينبغي الخوض فيه – هو حقيقتها وكنهها.

يقول ابن تيمية رحمه الله: "وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول، فليس في أهل السنة من ينكره، وقد بين – الإمام مالك – أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به تعالى به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها ،فلا يقال: كيف استوى؟، ولم يقل مالك: (الكيف معدوم)، وإنما قال: (الكيف مجهول)، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء، وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه".. ويقول – رحمه الله – بعد أن ذكر ما أثر عن الصحابة في تعلمهم القرآن و العلم والعمل، "وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية"[5].

فدل هذا كله على وجوب التفريق بين ظاهر الصفات وحقيقتها، وعلى وجوب معرفة الظاهر منها والمراد، دون ما خوض في معرفة كنهها، أو كيفية قيامها بذاته سبحانه، وبغير ذلك يكون التفويض والتأويل والتعطيل والتحريف والتكييف و التشبيه والتمثيل.

السبب الثاني: جعلها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله:

يقول ابن القيم: إن أصحاب التجهيل الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل

[1] عقيدة المؤمن لأبي بكر الجزائري ص 111بتصرف.
[2] علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا بن نعسان ص 19.
[3] ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص 124.. وليت الذين يدافعون عن البنا في ظاهرتي التأويل والتفويض كا لأستاذ سعيد حوى وغيره، يدركون ذلك وينتبهون وينبهون إليه، حتى لا يتحملوا عاقبة ذلك ممن يتبعونهم.
[4] ينظر مختصر الصواعق ص 124.
[5] الإكليل ص 48، 49.

معانيها ولا يُدري ما أراد الله ورسوله فيها، ولكن نقرؤها ألفاظا لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلا لا يعلمه إلا الله.. بنوا مذهبهم علي أصلين:
أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه.. الثاني: أن للمتشابه تأويلا لا يعلمه إلا الله، فنتج عن هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنهم كانوا يقرئون هذه الآيات المتعلقة بـ الصفات ولا يعرفون معني ذلك ولا ما أريد به، ولازم قولهم: أن رسول الله r كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه، ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا: تجري علي ظواهرها، وتأويلها بما يخالف الظواهر باطل، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يثبتون لها تأويلا ً ويقولون: تجري كما هي علي ظواهرها، ثم يقولون: الظاهر منها مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل من التناقض أقبح من هذا؟.
والحق أن "هؤلاء غلطوا في المتشابه وفي جعل هذه النصوص من المتشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فأخطئوا في المقدمات الثلاث، واضطرهم إلي هذا التخلص من تأويلات المبطلين وتحريفات المعطلين وسدوا علي نفوسهم الباب، وقالوا: لا نرضي بالخطأ ولا وصول لنا إلي الصواب، فتركوا التدبر المأمور به، والتعقل لمعاني النصوص وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها دون تعقل معانيها وتدبرها والتفكر فيها، وأولئك جعلوها عرضه للتأويل والتحريف كما جعلها أصحاب التخييل أمثالا ً لا حقيقة لها[1]"، في حين أن "أن الله سبحانه وتعالي أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله، وأخبر أنه بيان وهدي وشفاء لما في الصدور، وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ومن أعظم الاختلاف اختلافهم في باب الصفات والقدر والأفعال.. و اللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدي ولا شفاء ولا بيان"[2].. و"من المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير r – الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلي النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلي ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعوا إلي الله وإلي سبيله بإذنه علي بصيرة، وأخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم وأتم عليهم نعمته – محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسا مشتبهاً"[3].. ونكرر القول بأن في آيات الصفات ما يُعلم معناه، وهو ظاهر الصفة وذاك هو الجانب المحكم، وإنما ذم السلف تأويلات الجهمية ونفوا علم الناس بكيفيته، كقول مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول، وكذلك قال سائر أئمة السنة في سائر أسماء الله وصفاته.. ففرق بين المعني المعلوم وبين الكيف المجهول، فمن سمي الكيف تأويلا ً ساغ أن يقال التأويل لا يعلمه إلا الله.. وإما إذا جعل معرفة المعني وتفسيره تأويلا ً كما يجعل

[1] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 63
[2] نفس المرجع ص123
[3] الفتوى الحموية لأبن القيم ص 5،4

سائر آيات القران تأويلا ً فهو من المحكم، وقد جري علماء السلف علي ذلك وما تجرأ أحد أن ينسبهم إلي الضلال أو يخرجهم عن أهل السنة والجماعة1.

فهل يسوغ للأستاذ البنا بعد هذا أن يقول:

"وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وما لحق بذلك من المتشابه، نؤمن به كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء ويسعنا ما وسع رسول الله وأصحابه (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا.. آل عمران/ 7)"2؟.. إن هذا القول" قول مردود، فقد تطرق إمام المفسرين ابن جرير الطبري في تفسيره، إلي بيان المراد بالمتشابه عند قول الله تعالي (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات.. آل عمران/ 7)، وذكر الأقوال في ذلك عن السلف، ولم يذكر أن أحدا من السلف قال بدخول آيات الصفات في قسم المتشابه"3.

وقد رد مؤلف كتاب (إيثار الحق علي الخلق) علي من ردد – في عصره – مقولة البنا بكلام جيد، واعتبر هذا القول غير صحيح، لقول الراسخين في العلم (آمنا به كل من عند ربنا.. آل عمران/ 7)، ولِذمِ الله الذين في قلوبهم زيغ بابتغاء تأويله"[4].. وقد سبق أن ذكرنا جانباً للرد على هذه الشبهة في المسالة الثالثة فليرجع إليها.

إن مما يدحض القول بقصر المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله على الصفات، وأنها المقصود بقول الله تعالى: (وأخر متشابهات.. آل عمران/ 7) وأن ما عداها محكم، ما جاء في صحيح البخاري من أن النبي قال لعائشة: (يا عائشة إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذريهم)، وهذا عام حتى في المحكمات، وقصة صبيغ مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا على ذلك، فقد بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن حتى رآه عمر، فسأل عمر عن (والذاريات ذرواً.. الذاريات/ 1)، فقال: ما اسمك ؟ قال: عبد الله بن صبيغ، قال وأنا عبد الله عمر، وضربه الضرب الشديد.. على الرغم من أن سؤاله كان عن آية محكمة، وليس عن شيء من الصفات، وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس، يقول: ما أحوجك أن يُصنع بك كما صنع عمر بصبيغ، هذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام، كما قال : (إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذريهم)، وكما قال الله تعالى: (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة.. آل عمران/ 4).

وقد نهى النبي عن ذلك وقال: (ولا تضربوا كتاب الله بعه ببعض، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبهم)، ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله، فكان مقصودهم مذموماً، ومطلوبهم متعذراً مثل أغلوطات المسائل التي نهى عنها

---

[1] ينظر الإكليل لابن تيمية ص19، ص 30: 32.

[2] مجموعة الرسائل ص 269، 270.

[3] علاقة الإثبات ص53.

[4] إيثار الحق على الخلق لابن المرتضى ص 282، 283 وعلاقة الإثبات ص 53.

رسول الله .

ومما يبين الفرق بين المعنى وبين التأويل – الفاسد والمذموم – أن صبيغاً سأل عن الذاريات وليست من الصفات، وقد تكلم الصحابة في تفسيرها مثل علي بن أبي طالب مع ابن الكواء، لكن لما سأله عنها، كره سؤاله لما رآه من قصده، لكن علياً كانت رعيته ملتوية عليه ولم يكن مطاعاً فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه، و (الذاريات) و(الحاملات) و(الجاريات) و(المقسمات) فيها اشتباه، لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة، ويحتمل غير ذلك.. إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف، والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله: هو أعيان الرياح ومقاديرها ومتى تهب، وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر، وكذلك في (الجاريات) و(المقسمات)، فهذا لا يعلمه إلا الله[1].

ومن المناسب هنا أن نوفق بين آيات الإحكام وآيات التشابه كي يتضح الأمر بصورة أكمل وأبين، ذلك أن الله تعالى وصف القرآن كله بأنه محكم، فقال: (كتاب أحكمت آياته ثم فصلت.. هود/ 1)، ومقصوده فيها الحكم المفصل بين المتشابهات علماً وعملا ً، إذ ميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار.. وبأنه متشابه وذلك قوله: (الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني.. الزمر/ 23)، و التشابه الذي يعمه هو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً.. النساء/ 82)، ومقصود به هنا: تماثل الكلام وتناسبه بحيث يصدّق بعضه بعضاً، فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، أما التشابه الخاص والإحكام الخاص كقوله: (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات.. آل عمران/ 7)، فهو مشابهة الشيء لغيره من وجه ومخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس دون البعض، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وُعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، ولهذا: ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أن في الجنة لحماً وعسلا ً وخمراً وغير ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته، فأسماء الله وصفاته أولى، وإن كان ما بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ولا حقيقته كحقيقته[2].

بل إن ابن القيم رحمه الله يثبت أن آيات الصفات أبين وأوضح وأجلى من آيات ا لأحكام، فيقول: "تنازع الناس في كثير من الأحكام ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بياناً وان العناية

---

[1]ينظر الإكليل لابن تيمية ص 50: 53.
[2]الرسالة التدمرية لابن تيمية ص 30: 33 باختصار.

ببيانها أهم لأنها من تمام تحقيق الشهادتين وإثباتها من لوازم التوحيد، فبينها الله ورسوله بياناً شافياً لا يقع فيه لبس يوقع الراسخين في العلم، وآيات الأحكام لا يكاد يفهم معانيها إلا الخاصة من الناس، وأما آيات الصفات فيشترك في فهم معناها الخاص والعام.. ولهذا أشكل على بعض الصحابة قوله تعالى: (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود)، حتى بين لهم بقوله: (من الفجر.. البقرة/ 187)، ولم يشكل عليه ولا على غيره قوله: (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب.. البقرة/ 186).. وأيضاً فإن آيات الأحكام مجملة عُرف بيانها بالسنة كقوله تعالى: (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك.. البقرة/ 196)، فهذا مجمل في قدر الصيام و الإطعام، فبينته السنة بأنه صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين أو ذبح شاة، ونظائره كثير كآية السرقة وآية الصلاة والزكاة والحج وليس في آيات الصفات وأحاديثها مجمل يحتاج إلى بيان من خارج، بل بيانها فيها، وإن جاءت السنة بزيادة في البيان والتفصيل"[1].

من ذلك ندرك أن الصحابة قد تنازعوا "في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المسلمين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلا ً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا ً، ولم يبدوا الشيء منها إبطالا ً، ولا ضربوا لها أمثالا ً، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يحب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإيمان والتعظيم"[2].

وبمثل هذا، جاء كلام ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم) وفيه يقول: "نهى السلف رحمهم الله عن الجدال في الله جل ثناؤه في صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر، لأنه علم يُحتاج فيه إلى رد الفروع إلى الأ صول، للحاجة إلى ذلك.. وليس الاعتقادات كذلك لأن الله لا يوصف.. إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله أو أجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو إنعام نظر"[3].

ومن هنا كانت كلمة الصحابة على الاتفاق "في توحيد الله عز وجل ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه، قولا ً واحداً وشرعاً ظاهراً، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ذلك حتى قال: (عليكم بسنتي).. (لعن الله من أحدث حدثاً..)، فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف، وهم الذين أمِرنا بالأخذ عنهم، إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنقل إلينا كما نقل سائر الا ختلاف، فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم

[1] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 17.
[2] أعلام الموقعين لابن القيم1/ 40.
[3] جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر2/ 113.

بإحسان، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن لأ ن الاختلاف كان عندهم في الأصل، كفراً"[1].

ومما سبق نلحظ أن التأويل منفي ومثبت، فالمنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله، ونفي علم تأويلها ليس نفياً لعلم معناها – إنما هو نفي لعلم حقيقتها وكنهها – كما في القيامة وأعيان الرياح ومقاديرها.. إلخ.. والقاعدة المعروفة عند علماء السلف في ذلك: أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولا سنة رسوله عن ظاهره المتبادر فيه إلا بدليل يجب الرجوع إليه، وعن هذا النوع يقول ابن تيمية: "أما التأويلات المحرفة مثل (استولى) وغير ذلك، فهي من التأويـلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية"[2].. والصواب هو "ما عليه أئمة الهدى، وهو أن يصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان، والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات فتكون من باب: تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يُعرض عنها فتكون من باب: (الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صماً وعمياناً.. الفرقان/ 73)، ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب: الذين (لا يعلمون إلا أماني.. البقرة/ 78)[3].. هذا عن التأويل المنفي.

أما التأويل المثبت أو المعلوم: فهو الأمر الذي يَعلم العباد تأويله، ففرق بين الإحاطة بعلم القرآن، وهو: معرفة معاني الكلام على التمام، وذلك ممكن (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه.. يونس/ 39).. وبين إتيان التأويل الذي هو: وقوع المخبر به في المستقبل، وذلك أمر مستبعد لا يعلمه إلا الله، (هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله.. الأعراف/ 53)[4].. قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره ثلاث مرات، أقف عند كل آية وأسأله عنها، فهذا ابن عباس وهو أحد من كان يقول: (وما يعلم تأويله إلا الله.. آل عمران/7)، يجيب مجاهداً عن كل آية في القرآن.. وهذا هو الذي حمل مجاهداً ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله: (والراسخون في العلم).. فجعلوا الراسخين في العلم يعلمون التأويل"5.

وفي ذلك يقول ابن قتيبة6: "ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، فهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى، ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده".. ويتساءل رحمه الله: "هل يجوز لأحد أن يقول أن رسول الله لم يكن يعرف المتشابه؟، وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله)، جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته – وهو ما كان – فقد

---

[1] الفتوى الحموية لابن تيمية ص 42.
[2] الإكليل ص 50 وما بعدها.
[3] الإكليل لابن تيمية ص 44.
[4] ينظر الإكليل ص 53.
(5) والإكليل ص 18، 19وينظر الصواعق ص 125 و الحموية ص 23.
(6) عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، صدوق ثقة ديّن فاضل له زهاء ثلاثمائة مصنف، سكن بغداد وروى عن ابن راهويه وجماعته، وهو لأهل السنة كالجاحظ للمعتزلة، ت 276 .. ينظر العلو ص 216وكذا ميزان الاعتدال وهما للذهبي.

علم   علياً التفسير ودعا لابن عباس فقال: (اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين)1.. وعن ابن عباس أنه قال: (كل القرآن أعلم إلا أربعاً: غسلين وحناناً والأواه والرقيم)2، وكان هذا من ابن عباس – بالطبع – في وقت سابق ثم علم ذلك بعد.. وعن مجاهد قال: تعلمونه وتقولون آمنا به، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من المتشابه إلا أن يقولوا: (آمنا به كل من عند ربنا)، لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين بل على جهلة المسلمين، لأنهم جميعاً يقولون: (آمنا به كل من عند ربنا)".

ثم يعقب ابن قتيبة على ذلك بقوله: "إنا لم نر المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمرُّوه كله على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور"3.. ومن ذلك ندرك أن الصفـات مثل سائر آيات القرآن، لها جانبان:

جانب محكم: يتأول، ويدخل فيه ما لا مندوحة عن تأويله لأسباب لغوية أو شرعية أو اعتقادية، وعليها تأويلات السلف، وهو: ما لا يخرج عن ظاهر المعنى وما ورد عنهم من أمثال ما جاء في تفسير ابن عباس لمعنى الاستواء بالعلو والارتفاع، وهذا هو التأويل المقصود من دعائه – عليه السلام – له (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)، فهو مشروع محمود، لكونه من باب إيضاح المعنى وإزالة اللبس[4].

وجانب متشابه: لا يتأول، ويدخل فيه حقيقة وكنه صفاته جل وعلا، فتمر بلا كيف.. لكونها من المتشابـه وتأويلها مذموم ممنوع، وكذلك الشأن في غير الصفات كما مثلنا بـ (الذاريات، وبقصة صبيغ).. والنقول المتواترة عن السلف تفيد أنهم كانوا يفهمون معاني الصفات كما يفهمـون معاني غيرها من القـرآن.. وإن كان كنه الرب تبـارك وتعالى لا يحيط به العباد، فذلك لا يمنع أن يعلموا مـن أسمائه وصفاته ما علمهم سبحانه، كما أنهم إذا علموا أنه بكل شيء عليم وأنه على كـل شيء قدير لم يلزم منه أن يعرفوا كيفية علمه ولا كيفية قدرته، وإذا عرفوا أنه حق موجود لم يلزم أن يعرفوا كيفية ذاته.

وإذا عرفنا ذلك ظهر لنا أن ادعاء الإمام البنا أن آيات الصفات وأحاديثها وما لحق بذلك من المتشابه.. إلخ، هكذا على إطلاقه عار من الصحة، إذ إن "العبارة الجامعة في باب التوحيد أن يقال في المعتقد الصحيح لباب الصفات: إثبات معانيها ومعرفة الظاهر منها من غير تشبيه، وهذا يعلمه الراسخون في العلم.. ونفي معرفة حقيقتها وكنهها من غير تعطيل، قال الله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع العليم.. الشورى/ 11).. والعبارة الجامعة في المتشابه من آيات الصفات أن يقال: آمنت بما قال الله على ما أراده، وآمنت بما قاله رسول الله   على ما أراده، فهـذا اعتقادنا الـذي نتمسك به وننتهي إليه، ونسأل الله أن يحيينا عليه ويمتنا عليه

([1]) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة والحاكم 6280وأحمد1/ 266، 314، 328، 335 والطبراني في الكبير والأوسط.

([2]) أورده ابن قتيبة في مختلف الحديث 1/ 150، 159 والقرطبي 4/ 18والإمام الذهبي في السير 3/ 345.

([3]) تأويل مشكل القرآن ص72، 73.

[4] تنبيهات على ما كتبه الصابوني لابن باز ص 44.

وأن يجعله وسيلتنا يوم القيامة بين يديه إنه جواد كريم1.

السبب الثالث:

ظنيه التشابه بين صفات الخالق وصفات المخلوق[2]: ذلك أن المؤول لصفات الله أو لبعضها – كما سبق أن قلنا – ما فعل ذلك إلا لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم من التشبيه، فمثل أولا ً وعطل ثانيا ً ثم اضطره ذلك إلي أن يؤول ثالثا ً، وذلك حتى يفلت من شائبة التكذيب لآيات القرآن الكريم وأحاديث السنة المطهرة.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الإمام البنا نقلا ً عن ابن الجوزي معبرا ً عن رأي الخلف في قضية الصفات وفي خلاصة ما جنح إليه: "إن الأخذ بالظاهر هو تجسيم وتشبيه، لأن ظاهر اللفظ هو ما وضع له فلا معني لليد حقيقة إلا الجارحة"[3].. وكذا ما نقله عن الفخر الرازي من "أن ظاهر قوله تعالي : (ولتصنع علي عيني.. طه/ 49) ، يقتضي أن يكون موسي عليه السلام مستقرا علي تلك العين ملتصقا ً بها مستلقيا ً عليها، وذلك لا يقوله عاقل"[4].. وما يعاب به هنا علي البنا، هو: دفاعه عن الخلف، ومحاولاته التهوين من آرائهم هذه في مثل قوله: "وانحصر الخلاف بينهما – السلف والخلف- في أن الخلف زادوا تحديد المعني المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلي ذلك، حفظا ً لعقائد العوام من شبهة التشبيه، وهو خلاف لا يستحق ضجة ولا إعناتا"[5].

وللرد علي ذلك نقول: إن الحكم بأنه "لا معني لليد إلا الجارحة"، وأن معني: (ولتصنع علي عيني) هو: الاستعلاء والالتصاق والاستقرار.. تحكم بغير دليل، ومخالفة للواجب في صفات الله.. ذلك الحق أن التجسيم والتشبيه لا وجود لهما إ لا في خيال أصحابه، فها هم أصحاب رسول الله وسلف الأمة إنما أخذوا بهذا الظاهر وآمنوا به ولم يروا فيه تشبيها ً ولا تجسيما ً، ومعاذ الله أن تأتي نصوص القرآن بما يوهم التشبيه والتجسيم، وحاشاه تعالى أن يكون كتابه سببا ً للوهم أو الضلال، خاصة في أمر هو من أسمي عقائد الإسلام.. كما أن الإنسان عادة ما يفرق بدلالة الإضافة بين صفات المخلوق، وهي: عرض زائل ٍ، وبين

([1]) ينظر اجتماع الجيوش ص67 والحموية ص 16 وهامش الحجة في بيان المحجة للأصبهاني 1/ 169.

[2] فالذي قال بالتأويل شبه ضمناً، وهو لا يدري، فقد أراد تنزيه الله سبحانه فأخطأ وضل الطريق.. يقول ابن القيم في شأن القائلين بالتأويل: إنهم وقعوا في عدة محاذير.. أولها: اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله محال باطل، ففهموا التشبيه أولا ً، ثم عطلوا حقائقها بناء منهم علي ذلك الفهم.. إلخ (مختصر الصواعق ص 37).. كما أن قصر الصفات علي سبع (وهو مذهب الأشاعرة) بزعم أن ظاهرها يوهم مشابهة الله للحوادث، أو ثلاث (كما يري المعتزلة) بحجه تنزيه الله عن صفات المخلوقين، يلزم منه تعطيل سائر الصفات الأخرى.. وسواء كان التعطيل خاصا (كما يري الأشاعرة) أو عاماً (كما يري المعتزلة)، فخطورة فكرة التأويل تكمن في كونها متضمنة التمثيل والتشبيه المفضي والمؤدي إلي التعطيل، إذ إن المعطل لصفات الله أو لبعضها ما فعل ذلك إلا لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثل أولا ً وعطل ثانياً كما أنه بتعطيله مثله بالناقص.

[3] مجموعة الرسائل للبنا ص 328

[4] مجموعة الرسائل للبنا ص 328

[5] السابق ص 330.

صفات الخالق سبحانه.. ولا يوجد عاقل يزعم تشابه الصفات بين المخلوق وبين الخالق سبحانه، و(العرب لم تستعمل هذه الألفاظ مطلقة بل لا تنطق بها إلا مقيدة، كرأس الإنسان ورأس الطائر ورأس الدابة ورأس الأمر ورأس المال ورأس القوم، فها هنا المضاف والمضاف إليه جميعا ً حقيقة وهما موضوعان.. ومن توهم أن ا لأصل في الرأس للإنسان، وأنه نقل منه إلي هذه الأمور، فقد غلط أقبح غلط وقال ما لا علم له به بوجه من الوجوه.. وهذا حكم عام في جميع الألفاظ المضافة كاليد والعين وغيرهما، فيد البعوضة حقيقة ويد الفيل حقيقة، وليست مجازا ً في أحد الموضوعين حقيقة في الآخر، وليست اليد مشتركة بينهما اشتراكا ً لفظيا ً، وكذلك إرادة البعوضة وحياتها وموتها حقيقة وإرادة الملك وقوته وحياته حقيقة"[1]، ولكن شتان بين هذا وذاك.

كما ينبغي أن يعلم "أن نفي التشبيه والمثل والنظير، ليس في نفسه صفة مدح و لا كمال، ولا يمدح به المنفي عن ذلك بمجرده، فان العدم المحض الذي هو أخس المعلومات وأنقصها ينفي عنه الشبه والمثل والنظير، ولا يكون ذلك كمالا ً ولا مدحا ً إلا إذا تضمن كون من نفي عنه ذلك قد اختص من صفات الكمال بصفات، باينَ بها غيره وخرج بها عن أن يكون له فيها نظير أو مثل، فهو لتفرده بها عن غيره صح أن ينفى عنه الشبه والمثيل"[2]، و"قد ثبت بالعقل الصريح والنقل الصحيح ثبوت صفات الكمال للرب سبحانه، وأنه أحق بالكمال من كل ما سواه، وأنه يجب أن تكون القوة كلها لله وكذا العزة والعلم والقدرة والكلام وسائر صفات الكمال، وقام بالبرهان السمعي والعقلي علي أنه يمتنع أن يشترك في الكمال التام اثنان، وأن الكمال التام لا يكون إلا لواحد"[3]، لا شبيه له ولا نظير، و"إذا كانت سبحات وجهه الأعلى لا يقوم بها شيء من خلقه، ولو كشف حجاب النور عن تلك السبحات لأحرق العالم العلوي والسفلي، فما الظن بجلال ذلك الوجه الكريم وعظمته وكبريائه وكماله وجلاله وجماله؟، وإذا كانت السموات مع سعتها وعظمتها يجعلها علي أصبع من أصابعه، والأرض علي أصبع والبحار علي أصبع والجبال علي أصبع، فما الظن باليد الكريمة التي هي صفة من صفات ذاته؟"[4].

إن القارئ للقرآن يتضح له أن آيات الله كلها تشهد بنفي أن تكون صفاته كصفات المخلوقين، فهو تعالي يصف نفسه بأنه (ليس كمثله شيء.. الشورى/ 11)، و(لم يكن له كفوا أحد.. الإخلاص 4)، (هل تعلم له سميا ً.. مريم 65)، (فلا تجعلوا لله أنداداً.. البقرة/ 22).. كما يتضح له أن الله تعالي بـ َعث أنبياءه ورسله بإثبات مفصـ ّل لأسمائه وصفاته ونفي مجمل لها، أي أنهم – صلوات الله عليهم وسلامه – نفوا عنها مماثلة المخلوقات علي نحو ما جاء في قوله تعالي: (ليس كمثله

[1] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 298، 299.
[2] المصدر السابق 213.
[3] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 174.
[4] نفس المصدر السابق ص 175.

شيء.. الشورى/ 11) ولكن جاء النظار – أي أهل النظر من المتكلمين النفاة والفلا سفة وغيرهم – فعكسوا القضية، فجاءوا بنفي مفصل وإثبات مجمل[1] .
وتأثر بهؤلاء، المعتزلة والأشاعرة مما جعلهم يؤولون في صفات الله، مخالفين طريقة الأنبياء والصحابة والتابعين، وقد رد الله علي كل المخالفين لهذه الطريقة بقوله: (سبحان ربك رب العزة عما يصفون. وسلام علي المرسلين. والحمد لله رب العالمين.. الصافات/ 180: 182).
ذلك أن "مجرد إضافة الصفة إليه جل وعلا، يتبادر إلي الفهم أنه لا مناسبة بين تلك الصفة الموصوف بها الخالق، وبين شيء من صفات المخلوقين، وهل ينكر عاقل أن السابق إلي الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟.. والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق ب الله لأنه كفر وتشبيه، إنما جر إليه ذلك، تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق و المخلوق، فأداه شؤم التشبيه إلي نفي صفات الله جل وعلا وعدم الإيمان بها، مع أنه جل وعلا هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبها ً أولا ً ومعطلا ً ثانيا ً، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء"[2].
وفي محاولة يائسة وتحت زعم تنزيه الله عن صفات المخلوقين، أراد بعض كتاب جماعة الإخوان المسلمين – كما هي العادة عندهم دائماً – أن يخضع الإسلا م ويطوع العقيدة لمنهج وفكر الأستاذ البنا، فراح يزعم أن من المتشابهات التي لا يعلمها إلا الله: صفات الرحمة والغضب والرضا والحياء والاستهزاء والمكر، معللا ً ذلك بأن هذه الصفات علي حسب المفاهيم اللغوية ينزه عنها الله سبحانه وتعالي[3]، وساق علي ذلك بعض أقوال الخلف الذين تراجعوا عما ذهبوا إليه أولا ً وندموا عليه، ثم توصل في نهاية كلامه إلي أن الصفات نوعان:
"أ – محكمة: وهو الواضحة المبينة التي لا يشتبه وصف الله بها علي أحد، مثل: الخالق، الحي، العليم، القدير.
ب – متشابه: وهي الصفات التي توهم بظاهرها مشابهة الله لأحد من خلقه، وهي بدورها – والكلام لا زال له – تنقسم إلي ثلاثة أقسام:
1- قسم يجب تأويله باتفاق: مثل قوله تعالي: (نسوا الله فنسيهم.. التوبة/ 67)، فالنسيان هنا – كذا هو الأمر عنده – بمعني: انمحاء صورة الشيء من الذهن محوا ً تاما ً، وهذا لا يليق بجلاله[4]، ولذلك نصرفها عن ظاهرها تنزيها ً لله عز وجل

[1] ينظر منهج علماء الحديث ط دار الدعوة ص 179 وتمامه في مجموع الفتاوى لابن تيميه 6/ 66، 515 ومقا لات الإسلاميين للأشعري.
[2] أضواء البيان للأمين الشنقيطي 320/2 بتصرف.
[3] ينظر الهداية الربانية شرح الأربعين النووية لعبد الخالق حسن عبد الوهاب، الحديث الثاني172/2.
[4] والحق أن هذه الصفة وأمثالها – كالمكر والكيد والخداع مما لا يحسن إطلاقه إلا علي وجه المقابلة ولا يحسن أن يضاف إلي الله ابتداء فيقال: إنه يمكر ويخادع وينسي – تنقسم معانيها إلي محمود ومذموم، ف المذموم منها: يرجع إلي الظلم والكذب، فما يذم منها إنما يذم لكونه متضمناً للكذب أو الظلم أو لهما جميعاً، وهذا هو الذي ذمه الله لأهله كما في قوله: (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم.. البقرة/9)

وحتى لا تتناقض معاني القرآن، فقد قال تعالي: (وما كان ربك نسيا ً.. مريم/ 64)[1].

2- قسم نحمله علي ظاهره: فنصف الله تعالي به من غير كيف ولا معني[2]، مثل اليد والأصابع والضحك والاستواء والإتيان والمجيء.

3- قسم يحتمل أمرين"[3].

والحق أن ليس ثمة سبب يدعو إلي إنكار صفات الأفعال تحت زعم تنزيهه

، وقوله: (ومكروا مكراً ومكرنا مكراً.. النمل/50)، ولما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعان المذمومة، ظن المعطلون أن ذلك هو حقيقتها فإذا أطلقت لغير الذم كانت مجازاً، والحق خلاف هذا الظن وأنها منقسمة إلي محمود ومذموم، فما كان منها متضمناً للكذب والظلم فهو مذموم، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة علي القبيح، فهو حسن محمود.. فإن المخادع إذا خادع بباطل وظلم حسُن من المجازي له أن يخادعه بحق وعدل، وكذا الكيد والمكر والنسيان.. وجزاء المسيء بمثل إساءته جائز في جميع الملل مستحسن في جميع العقول، ولهذا كاد سبحانه ليوسف حين أظهر لأخواته ما أبطن خلافه، جزاءً لهم علي كيدهم له مع أبيه حيث أظهروا له أمراً وأبطنوا خلافه، فكان هذا من أعدل الكيد.. ومثله يقال في نسيان الله سبحانه للكافر، فعلم أنه لا يجوز ذم هذه الأفعال علي الإطلاق كما لا تمدح علي الإطلاق، والمكر والكيد والخداع والنسيان: لا يذم من جهة العلم ولا من جهة القدرة، فان العلم والقدرة من صفات الكمال، وإنما يذم ذلك من جهة سوء القصد وفساد الإرادة، وهو أن الماكر المخادع يجور ويظلم بفعل ما ليس له فعله أو ترك ما يجب عليه فعله.. ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 306: 310 بتصرف.

[1] يقول ابن باز: "إن النسيان في قوله تعالى: (وما كان ربك نسياً) وقوله: (في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى..طه/ 52).. له معنى، والنسيان المثبت له معنى آخر.. فالنسيان المثبت في قوله تعالى: (نسوا الله فنسيهم.. التوبة/ 67)، هو تركه إياهم في ضلالهم وإعراضه عنهم سبحانه لتركهم أوامره، وإعراضهم عن دينه لنفاقهم وتكذيبهم.. والنسيان المنفي عن الله سبحانه هو النسيان الذي بمعنى الذهول والغفلة، فالله سبحانه منزه عن ذلك لكمال علمه وكمال بصيرته بأحوال عباده وإحاطته لكل شئونهم، فهو الحي القيوم الذي لا يغفل ولا تأخذه سنة ولا نوم، وبذلك يُعلم أن تفسير النسيان بالترك في قوله تعالى: (نسوا الله فنسيهم) ليس من باب التأويل، ولكنه من باب تفسير النسيان بمعناه اللغوي، لأن كلمة النسيان مشتركة يختلف معناها بحسب مواردها كما بيّن علماء التفسير رحمهم الله.. قال الحافظ ابن كثير في معنى الآية ما نصه: "(نسوا الله) أي: نسوا ذكر الله، (فنسيهم) أي عاملهم معاملة من نسيهم، كقوله تعالى: (اليوم ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا.. الجاثية/ 34)".. وهكذا ما ذكره الله من استهزائه بالمستهزئين وسخريته بـ الساخرين ومكره بالماكرين وكيده بالكائدين، لا يحتاج إلى تأويل، لكونه من باب جزائهم بمثل عملهم، لأن السخرية منه سبحانه بالساخرين كانت بحق، وهكذا مكره بالماكرين واستهزائه بالمستهزئين وكيده بـ الكائدين كله بحق، فلا نقص فيه.. والله سبحانه يوصف بذلك لأن ذلك وقع على وجه يليق بجلاله وعظمته ولا يشابه ما يقع من الخلق، لأن أعداءه سبحانه فعلوا هذه الأفعال معاندة للحق وكفراً به وإنكاراً له، فعاملهم سبحانه بمثل ما فعلوا على وجه لا يشابه فيه أفعالهم، ولا يعلم كيفيته إلا هو سبحانه، وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون، ومن كيده لهم ومكره بهم وسخريته بهم واستهزائه بهم، إمهالهم وإنظارهم وعدم معاجلتهم بالعقوبة، ومن ذلك ما يظهره للمنافقين يوم القيامة من إظهاره لهم بعض النور ثم سلبهم إياه كما في سورة الحديد.. وهكذا قال علماء التفسير من أهل السنة في هذا المعنى.. [تنبيهات على ما كتبه الصابوني لابن باز ص44: 46 بتصرف].

وعليه فكل من ادعى المجاز في شيء من أسماء الرب وأفعاله، إنما فر إلى المجاز وأوجب التأويل وإخراج الصفة عن ظاهرها وحقيقتها لظنه أن حقائق ذلك ما يختص بالمخلوقين، والحق أنه لا فرق بين صفة وصفة وفعل وفعل، فإما أن يقول الجميع مجازاً – فلا يكون رب العالمين موجوداً حقيقة ولا حياً حقيقة ولا حياً و لا قادراً حقيقة ولا رباً حقيقة، وذلك كفر – أو الجميع حقيقة فلا يتأول شيئاً منها، وأما التفريق بين البعض وجعله حقيقة وبين البعض وجعله مجازاً، فتحكم محض باطل[ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص 310 وما قبلها].

[2] وهو ما يعرف بالتفويض، وقد أفضنا في الرد عليه بالفصل الأول.

[3] ينظر الهداية الربانية شرح الأربعين النووية 2/ 177.

سبحانه عن صفات المخلوقين، أو لكون ظاهرها يوهم مشابهه الحوادث، ذلك لأن دلالة السمع – أي النقل – علي علمه تعالي وقدرته وإرادته وسمعه وبصره كدلالته علي رضاه ومحبته وغضبه واستوائه علي عرشه وغير ذلك.. ويري ابن تيمية أن وجه القصور في هذا المنهج – منهج التأويل – يرجع إلي أن أصحابه لم يتنبهوا إلي أن هناك من الأسماء والصفات المقدسة ما هو ثابت بالشرع في أكثر من مائه موضع[1].. ومن هنا "لم يتفقوا علي تأويل واحد، بل ذهب كل فريق منهم فيها مذهباً يلائم أصول نحلته، فالفلسفي له فيها تأويل والمعتزلي له تأويل والأشعري المعطل له فيها كذلك تأويل، فهل يعقل أن توصف هذه التأويلات مع اختلافها وتناقضها بأنها الحق الذي أراد الله منا أن نعتقده من هذه النصوص؟"[2].

إن النقل والعقل يدلان علي بطلان ذلك، فأدلة النقل ما أكثرها في القرآن والسنة وقد مر ذكر بعضها، أما أدلة العقل علي بطلان قولهم هذا: فهو أن أصحاب التأويل وإن كانوا قد أولوا صفات الأفعال فإن سائر الصفات الأخرى التي لم يؤولوها، لها ما تقتضيها في المخلوقات، فان القدرة والسمع والبصر والحياة بل والذات تطلق أيضاً علي المخلوق، فكيف بهذه التفرقة؟، ثم إنه بتأويله المحبة بالإرادة، أو الوجه بالذات قد فر من صفة إلي صفة، إذ إن كلاهما يوصف به الخالق والمخلوق، والحق أنه وكما أن ذاته سبحانه لا تشبه الذوات فكذا صفاته لا تشبه الصفات، وأن صفات هذا يخصه وصفات هذا يخصه، وإذا كان إثبات الباري إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية فكذا إثبات صفاته إنما هو إثبات صفات لا إثبات تحديد وتكييف[3].

قال إسحاق بن راهويه: "إنما يكون التشبيه لو قيل يد كيد وسمع كسمع"[4]، ويقول العلامة القاسمي وهو يتحدث عن أهم ما يميز الجهمية: إن "من أعظم شبههم في باب الصفات، اعتقاد أن ظاهرها يفيد التشبيه بالمخلوق، أي أن ما يفهم من نصوصها يماثل ما يفهم من صفات المخلوق، فظاهر معناه التمثيل وهو مستحيل فيجب التأويل.. وقد رُدّ عليهم بأن الظاهر المفهوم لو كان المراد به خصائص صفات المخلوقين حتى يُشبّه المولي بخلقه، لما خالف أحد في رده ونفيه، لأن هذا ليس مراداً بالاتفاق للقطع بأنه تعالي ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله إلا أن هذا ليس هو ظاهرها دائماً، ظاهرها ما يليق بالخالق تعالي وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا، والصفة تتبع موصوفها، فكما أن ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين فكذلك صفاته"[5].. وعليه فمن قال له علم كعلم خلقه أو قوة كقوتهم أو رضا كرضاهم أو يد كأيديهم أو استواء كاستوائهم.. الخ، كان ممثلاً مشبهاً لله بالحيوانات، ومن أنكر هذه الصفات أو

---

[1] ينظر منهج علماء الحديث د. مصطفي حلمي ص177، 178عن شرح العقيدة الأصفهانية ص 3، 8، 23.
[2] دعوة التوحيد د. محمد خليل هراس ص 17.
[3] ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص 34 ، 35.
[4] فتح الباري 13 / 407.
[5] علاقة الإثبات والتفويض ص 68، نقلا عن تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي ص 19، 20.

أراد تعطيلها أو تعطيل بعضها، كان مكذبا ً لله ومدعيا ً أنه أعلم منه وأقدر منه في الحديث عنه"[1].

وبذا يكون "المعطل والمشبه قد حـ ُرم الوصول إلي معرفة الله علي وجهها، وابتـ ُلي بالتكلف والتحريف لنصوص الوحي، وكما أنه مناقض للوحي فهو مناقض لما دلت عليه العقول والفطر التي لم يطرأ عليها التغيير، فلا معقول لديهم ولا منقول"[2]، فلم يبقي إلا الإثبات بلا تمثيل والتنزيه بلا تعطيل، (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.. الشورى/ 11)، (قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الأرض والله بكل شيء عليم.. الحجرات/ 16)، (قل أأنتم أعلم أم الله.. البقرة/ 140).. فهل يستطيع إنسان كائنا ً من كان بعد ذلك البيان المدعم بأدلة العقل أن يتقدم بين يدي رب السموات والأرض، ويقول هذا الذي وصفت به نفسك لا يليق بك ويلزمه من النقص كذا وكذا، فأنا أؤوله وألغيه وآتي ببدله من تلقاء نفسي من غير استناد إلي كتاب أو سنة؟، إن من يفعل ذلك فينفي وصفا ً أثبته الله لنفسه فقد جعل نفسه أعلم من الله.. كما لا يستطيع أحد أن يظن أن صفة خالق السموات والأرض تشبه شيئا ً من صفات الخلق، وإلا فهو بذلك جاهل ضال مضل، فلم يبقي إلا الإيمان بصفات الله جل وعلا منزها ً ربه عن التعطيل والتشبيه[3].

ولو أردنا أن نزيد الأمر توضيحا فلن نجد أحسن مما ذكره ابن تيمية ردا ً علي المشبه، وذلك حين أفاد في التدمرية: أنه إذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يـ َقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمي الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه.. واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمي ذلك الاسم، فلا يقول عاقل أن العرش شيء موجود وأن البعوض شيء موجود، إذن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمي الشيء والوجود، لأن وجود كل منهما يخصه مع أن الاسم حقيقة في كلا منهما، ولهذا سمـ ّي الله نفسه أسماء وسمي صفاته بأسماء وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمي بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قـ ُطعت عن الإضافة والتخصيص ولم يلزم في اتفاق الاسمين وتماثل مسماهما واتحاده، اتفاقهما.. فعند الإضافة والتخصيص من باب أولي[4]، ووضح ودلل – رحمه الله – علي هذا بدليلين عقليين هما:

(1) <u>دليل التباين بين الدنيا والآخرة:</u>

---

[1] ينظر الرسالة التدمرية ص 11.
[2] الحق الواضح المبين شرح شافية ابن القيم للسعدي ص 12.
[3] ينظر دراسات في الآيات وأسماء والصفات للشنقيطي ص 4.
[4] ينظر الرسالة التدمرية لابن تيمية ص 7 : 11، ودراسات في الآيات وأسماء الصفات للشنقيطي ص 6 : 14.

فقد أخبر الله تعالي أن في الآخرة من أنواع النعيم ما له شبه في الدنيا كأنواع المطاعم والمشارب والملابس والمناكح وغير ذلك، وعن ذلك قال ابن عباس: (ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء قال تعالي: (وأتوا به متشابها..البقرة/ 25)، فحقائق تلك أعظم من حقائق هذه بما لا يعرف قدره وكلاهما مخلوق، والنعيم الذي لا يـ ُعرف جنسه قد أجمله الله سبحانه وتعالي بقوله: (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين.. السجدة/ 17)، وفي الصحيح: (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر علي قلب بشر)[1]، فإذا كان هذان المخلوقان متفقين في الاسم مع أن بينهما في الحقيقة تباينا ً لا يـ ُعرف في الدنيا قدره، فمن المعلوم أن ما يتصف به الرب من صفات الكمال مباين لصفات خلقه أعظم من مباينة مخلوق لمخلوق.

(2) <u>دليل أمتناع التشابه التام بين المخلوقين</u>:

وفحواه أنه يمتنع أن يشترك مخلوقان في شيء موجود في الخارج بأن يتشابها تشابها ً تاما ً[2]، بل إن كل مخلوق مختص بذاته وصفاته القائمة به، وإن شخصيته لا يشاركه غيره فيها البتة، ولا يقدح في هذا أن يقال: إن هذين الشخصين يشتركان في صفة واحدة وهي الإنسانية، فإذا كان المخلوق لا يشاركه غيره فيما له في ذاته وصفاته وأفعاله، فالخالق أولي أن لا يشاركه غيره في شيء مما هو له تعالي[3].. لقد أعلن ابن تيمية في حسم أن الصفات الإلهية جميعا ً لا تشبه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق استنادا ً إلي قوله تعالى: (فلا تجعلوا لله أندادا ً.. البقرة/ 22)، (ليس كمثله شيء.. الشورى/ 11)، (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار.. الأنعام/ 103)، فليس لصفة الله ند ولا لذاته مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين، وليس إذن أمام كل موحد إلا أن نثبت له تعالى صفاته دون تشبيه له بخلقه.. يقول الإمام الجويني:

(ليس كذاته ذات ولا كاسمه اسم، ولا كفعله فعل ولا كصفته صفة، إلا من جهة موافقة اللفظ، وجلت الصفة القديمة أن يكون لها صفة حديثة، كما استحال أن يكون للذات المحدثة صفة قديمة، وهذا كله مذهب أهل السنة والجماعة).. وكما أن الناس مفطورون علي الإقرار بالخالق، فإنهم مفطورون علي أنه أجل وأكبر وأعلي وأعلم[4].

ويشارك ابن القيم في مجادلة المتأولة بالتي هي أحسن، فيقول: "إن تأولت الجميع وحملته علي خلاف حقيقته، كان ذلك عنادا ً ظاهرا ً أو كفرا ً صراحا ً وجحدا ً لربوبيته، فان قلت أثبت للعالم صانعا ً ولكن لا أصفه بصفة تقع

---

[1] في البخاري ومسلم عن أبي هريرة كما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة.
[2] أثبت العلم الحديث امتناع التشابه التام بين القوائم العينية علي الأقل في بصمة الأصابع، كما أثبت امتناعه بين أوراق الشجرة الواحدة.. فكيف بين الخالق والمخلوق؟!.
[3] ينظر الصفدية لابن تيمية 1/ 100، 101 ومنهاج السنة له أيضا 2 / 115 ، 116 وينظر ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي .د . عبد الفتاح أحمد فؤاد ط دار الدعوة ص 83 : 85.
[4] ينظر القرطبي ص 9 / 16 ، ومجموعة الفتاوى لابن تيمية ص 5 / 256، 347.

علي خلقه، وحيث و ُصف بما يقع علي المخلوق تأولت ُه، قيل لك: فهذه الأ سماء الحسني والصفات التي وصف الله بها نفسه، هل تدل علي معان ٍ ثابتة هي حق في نفسها أو لا تدل؟، فان نفيت َ دلالتها علي معني ثابت كان ذلك غاية التعطيل، وإن أثبت قيل لك: فما الذي سوغ لك تأويل بعضها دون بعض، ودلالة النصوص علي أن له سمعا ً وبصرا ً وعلما ً وقدرة ً وإرادة وحياة وكلاما ً ، كدلالتها علي أن له محبه ورحمة وغضبا ً ورضا ً وفرحا ً وضحكا ً ووجها ً ويدين؟!، فان قلت: إن إثبات الإرادة والمشيئة لا تستلزم تشبيها ً وتجسيما ً، وإثبات حقائق هذه الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم.. قيل لك: جميع ما أثبته من الصفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام في المشاهد، فان قلت َ: أنا أثبت ُها علي وجه لا يماثل صفاتنا ولا يشبهها، قيل لك: فهلا أثبت َ الجميع علي وجه لا يماثل صفات المخلوقين؟!.. ثم إن كان ظاهر النصوص يقتضي تشبيها ً وتجسيما ً، فهو يقتضيه في الجميع فأول الجميع، وإن كان لا يقتضي ذلك لم يجز تأويل شيء منه، وإن زعمت َ أن بعضها يقتضيه وبعضها لا يقتضيه طولبت بالفرق بين الأمرين"، ثم قال: فإن تأول المتأول المحبة والرحمة والرضا والغضب بـ الإرادة، قيل له: يلزمك في الإرادة ما لزمك في هذه الصفات، وإذا تأول الوجه بـ الذات لزمه في الذات ما يلزمه في الوجه، فإن لفظ الذات يقع علي القديم و المحدث، وإذا تأول لفظ اليد بالقدرة فالقدرة يوصف بها الخالق والمخلوق، وإذا تأول السمع والبصر بالعلم لزمه ما فر منه في العلم، وإذا تأول الفوقية بفوقية القهر لزمه فيها ما فر ّ منه من فوقية الذات، وكذلك من تأول الأصبع بالقدرة، فإن القدرة أيضا ً صفة قائمة بالموصوف، وعرض من أعراضه ففر ّ من صفة إلي صفة، وكذلك من تأول الضحك بالرضا والرضا بالإرادة، إنما فر ّ من صفة إلي صفة، فهلا أقر النصوص علي ما هي عليه ولم ينتهك حرمتها؟!".

ثم قال – رحمه الله – ناصحا ً ومؤكدا ً علي ما قاله أستاذه ابن تيمية من قبل، من أنه لابد من واحد من أمرين: إما هذا النفي والتعطيل، وإما وصف الله بما وصف به نفسه وبما وصف به رسوله ، واتباع سبيل السلف الذين هم أعلم الأمة بهذا الشأن نفيا ً وإثباتا ً، وأشد تعظيما ً لله وتنزيها ً له عما يليق بجلاله، فإ ن المعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات، فيكون ردها من باب تحريف الكلم عن مواضعه.. ولا يترك تدبرها ومعرفتها، فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، بل هي آيات بينات، دالة علي أشرف المعاني وأجملها، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم والإيمان إثباتا ً بلا تشبيه وتنزيها ً بـ لا تعطيل، كما قامت حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم كذلك، فكان الباب عندهم بابا ً واحدا ً وعلموا أن الصفات حكمها حكم الذات، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذا صفاته لا تشبه الصفات[1].

[1] ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية ص 21: 23.

وعليه فـ "صفاته – تعالي وكذا ذاته – معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة له من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها – علي حد قول الإمام الجويني – مبصرا ً من وجه أعمي من وجه، مبصرا ً من حيث الإثبات و الوجود أعمي من حيث التكييف والتحديد، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله به نفسه، وبين نفي التحريف والتشبيه، وذلك هو مراد الله تعالي منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها ونؤمن بحقائقها، وننفي عنها التشبيه ولا نعطلها بـالتحريف والتأويل"[1]، "فيحصل بذلك إثبات ما وصف الله به نفسه في كتابه وفي سنة رسوله، ويحصل أيضا ً في نفي التشبيه والتكييف في صفاته، ويحصل أيضا ً ترك التأويل والتحريف المؤدي إلى التعطيل، ويحصل بذلك أيضا ً إثبات الصفات وحقائقها على ما يليق بجلال الله وعظمته لا على ما نعقل نحن من صفات المخلوقين"[2].

نقول هذا، ونسوق لأجله كلام الجويني ومن قبله كلام ابن تيمية وابن القيم علي طوله، ردا ً علي من ادعي أن اللجوء إلي التأويل أمر ُ ضرورة ٍ، لابد منه حتى لا يوهم تشبيه الخلق بالخالق، ومن ذلك ما عبر عنه البنا بقوله مدافعا ً عمن تلفظ به ومقربا ً بين هذا السفه وبين الفهم الصحيح، "وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف علي أصل التأويل، وانحصر الخلاف بينهما في أن الخلف زادوا تحديد المعني المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلي ذلك، حفظا ً لعقائد العوام من شبهة التشبيه، وهو خلاف لا يستحق ضجة ولا إعناتا ً"[3].. مما حدا بواحد كصاحب (100 سؤال في الإسلام) للقول "بأن طريق السلف هو الأليق بـالعلماء، وطريق الخلف أصح للعوام"[4]، وفي ذلك خلط كبير وخطأ جسيم يمس عقيدة الإسلام علي نحو ما أوضحنا، كما نسوقه أيضا ردا ً علي مزاعم متأولة هذا الزمان وعلي رأسهم الأستاذ سعيد حوي، فقد توهم في معرض دفاعه عن شيخه البنا في مسألة التأويل، أن تفسير معية الله (بأنها علمه)، وقربه في قوله: (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد.. ق/ 16) بـ "قرب ملائكته"، توهم أن ذلك من قبيل تأويل الصفات وصرفها عن ظاهرها[5] دفعا ً لشبهة أو إيهام التشبيه.

والحقيقة أن الأمر علي خلاف ذلك، فما نقل عن الإمام أحمد حين سئل عن معني: (وهو معكم.. الحديد/ 4) ، فقال: (علم محيط بالكل، وربنا علي العرش بلا حد ولا وصف)، هو بعينه ما عند أهل السنة والجماعة.. "كما حكي الإمام أبو عمر عبد البر، وأبو عمر الطلمنكي إجماع أهل السنة علي ذلك، لأن النصوص من الكتاب والسنة[6] الدالة علي علوه وفوقيته وتنزيهه سبحانه عن الحلول والاتحاد تقتضي

[1] النصيحة في صفات الرب جل وعلا للإمام الجويني ص 41 ، 42 ت زهير الشاويش.
[2] النصيحة ص 46، 47.
[3] مجموعة الرسائل ص 330.
[4] 100 سؤال في الإسلام للشيخ محمد الغزالي ص 323 / 1.
[5] الإجابات ص 90.
[6] من أمثال قوله سبحانه :(الرحمن علي العرش استوي.. طه/ 5)، وقوله: (أأمنتم من في السماء أن يخسف

ذلك، ومن تأمل الآيات الواردة في ذلك علـ ـم أنها تدل علي أن المراد بالمعية، العلم بأحوال عباده واطلاعه علي شئونهم مع دلالة المعية الخاصة علي كلاءته وحفظه ونصره لأنبيائه وأوليائه مع علمه واطلاعه علي أحوالهم، والعرب الذين نزل عليهم الكتاب وجاءت السنة بلغتهم يعلمون ذلك ولا يشتبه عليهم، ولهذا لم يسألوا النبي عن معاني هذه الآيات لظهورها لهم"[1].

علي أن ما ذهب إليه الإمام أحمد وغيره من علماء السلف، من حمل معينه سبحانه علي العلم هو من قبيل تفسير القرآن بالقرآن، ولا شك أن هذا النمط هو أعلي وجوه التفسير وأصوبها، لأن كلام الله تعالى يفسر بعضه بعضا ً ويصدق بعضه بعضا ً، فهو لا يتعارض ولا يتناقض ولا يتصادم، فما جاء مثلا ً في الآية: (إلا هو معهم أينما كانوا.. المجادلة/ 7)، قد صـ ـُدـ ـِّر بقوله تعالي: (ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم.. المجادلة/7)، فقد ابتدأها سبحانه بالعلم، فهو يعلم ما في السموات وما في الأرض[2]، ويعلم ما يكون بين المتناجين قـ ـلـ ـُوا أم كثروا بل إن آخر الآية نفسها ليدل علي ذلك، وفيها يقول جل وعلا: (ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم.. المجادلة/ 7)، فالله معنا بعلمه لا بذاته.

وهذا القول ليس مبتدعا ً ولا مخترعا ً، بل إن السلف فسروا الآية بهذا، فقد روي ابن جرير في تفسير هذه الآية عن الضحاك، أنه قال: (هو علي العرش، وعلمه معهم)[3]، وقول الضحاك رواه الآجري في الشريعة[4]، وقال الإمام ابن عبد البر: "أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حـ ـُمل عنهم التأويل، قالوا في قوله: (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم.. المجادلة/ 7) "هو علي العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله"[5] وقال أبو نصر السجزي عن أهل الحديث: "وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن زيد والفضيل وأحمد وإ

بكم الأرض.. الملك/ 16)، وقوله: (إليه يصعد الكلم الطيب.. فاطر/ 10)، وقوله: (وهو القاهر فوق عباده.. الأنعام/ 18) ، وقوله: (بل رفعه الله إليه.. النساء/ 158)، وقوله في الملائكة: (يخافون ربهم من فوقهم.. النحل/ 50).. ومن أمثال قوله : (ربنا الذي في السماء تقدس اسمك)، وقوله: (ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء)، وقوله: (ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)، وقوله للجارية: (أين الله؟)، قالت: في السماء، قال: (اعتقها فإنها مؤمنة).

[1] تنبيهات علي ما كتبه الصابوني لابن باز ص 30.

[2] ونظير ذلك ما جاء في قوله تعالي: (يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير.. الحديد/ 4)، فقد فسرها سفيان الثوري بأن ذلك علمه، كما رَوي ذلك عنه البخاري في خلق أفعال العباد ، والآجري في الشريعة وابن بطة في الإبانة الكبرى وابن جرير في تفسير الآية[ينظر علاقة الإثبات ص 81].. وقال أبو عمرو الطلمنكي: "وأجمعوا علي أن لله عرشاً وعلي أنه مستو علي عرشه، وعلمه وقدرته وتدبيره، بكل خلقه.. فأجمع المسلمون من أهل السنة علي أن معني: (وهو معكم أينما كنتم.. الحديد/ 4) ونحو ذلك في القرآن، أن ذلك علمه [ينظر المصدر السابق ص 88 عن شرح حديث النزول ص 144].

[3] تفسير ابن جرير الطبري 10 / 28.

[4] علاقة الإثبات ص 80 عن الشريعة للآجري 289.

[5] الحموية ص 51.

سحاق، متفقون علي أن الله فوق العرش بذاته وأن علمه بكل مكان"[1]، وروي الخلا ل في السنة قول إسحاق بن راهويه: "إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوي، ويعلم كل شيء أسفل الأرض السابعة وفي قعور البحار ورؤوس الجبال وبطون الأ ودية وفي كل موضع، كما يعلم ما في السموات السبع وما دون العرش، أحاط بكل شيء علماً، ولا تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض إلا قد علم ذلك كله وأحصاه، لا يُعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره"[2].

وقال ابن كثير في تفسيره: "ولهذا حَكي غير واحد الإجماع علي أن المراد بهذه الآية معية علمه تعالي، ولا شك في إرادة ذلك، ولكن سمعه أيضا مع علمه بهم وبصره نافذ فيهم سبحانه وتعالي مطلع علي خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء، ثم قال تعالي: (ثم ينبئهم بما عملوا إن اللّه بكل شيء عليم.. المجادلة/ 7)، قال الإ مام أحمد: (افتتح الآية بالعلم واختتمها بالعلم)"[3].. "وقال أبو القاسم الأصبهاني: فإ ن قيل قد تأولتم قوله عز وجل (إلا هو معهم أينما كانوا.. المجادلة/ 7)، وحملتموه علي العلم؟، قلنا ما تأولنا ذلك وإنما الآية دلت علي أن المراد بذلك: العلم، لأنه قال في آخرها: (إن الله بكل شيء عليم..)"[4]، وبمثل ذلك نص عليه أبو حبان الأندلسي والقرطبي والآلوسي وغيرهم، ونصوص العلماء في ذلك أكثر من أن تحصي[5].

وما قيل هنا يقال مثله في قوله جل وعلا: (وهو اللّه في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون.. الأنعام/ 3)، فقد "قال الآجري في الرد علي الجهمية ومن تابعهم: ومما يُلبسون به علي من لا علم معه، قوله تعالي.. وذكر الآية السابقة، ثم قال: (وهذا كله إنما يطلبون به الفتنة وهو عند أهل العلم من أهل الحق: يعلم سركم مما جاءت به السنن أن الله عز وجل علي عرشه وعلمه محيط بجميع خلقه يعلم ما تسرون وما تعلنون، يعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون)، وأخرج ابن خزيمة قول ابن مسعود: (والله علي العرش ويعلم أعمالكم)، وأخرج الآجري في الشريعة عن مالك بن أنس قال: (الله عز وجل في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان)"[6].. وعلي ذلك، فالادعاء بأن ذلك تأويل – علي نحو ما ذهب إليه الأستاذ سعيد حوي[7] قائلاً: "أليس هذا الذي قال بالفوقية المكانية للذات الإلهية، مضطراً لتأويل قوله تعالي: (إلا هو معهم أينما كانوا.. المجادلة/ 7)، وقوله: (ونحن أقرب إليه منكم.. الواقعة/ 85)، وقوله: (وهو اللّه في السموات وفي الأرض.. الأنعام/ 3)، أليس هو مضطراً حتى لأن يؤول

---

[1] اجتماع الجيوش لابن القيم ص 97.
[2] المصدر السابق ص 88.
[3] تفسير ابن كثير 4/ 322.
[4] علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص 81 عن الحلية للأصبهاني ق 2 / 186.
[5] ينظر المصدر السابق ص 88 وما بعدها.
[6] علاقة الإثبات لرضا بن نعسان معطي ص 84 ، 86.
[7] وكذا ما كتبه عبد الخالق حسن عبد الوهاب أحد متعصبة الإخوان المسلمين في كتابه الهداية الربانية شرح ا لأربعين النووية 2 / 178 ط دار التوزيع ط 1412.

النصوص التي يستشهد بها علي صحة دعواه في مثل ما ورد في الحديث قالت: (في السماء)[1] – ادعاء باطل.. إذ لا يمكن لمن عرف الله وقدَره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، أن يقول إن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطاً بهم أو حالاً في أمكنتهم، أو شبيهة بمعيتهم، فضلاً عن أن تستلزم ذلك، "فالقمر – مثلاً – آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر.. وإذا كان هذا في حق المخلوق ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه، أولي.

قال الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي في كتابه (ذم التأويل): "فإن قيل فقد تأولتم آيات وأخبار، فقلتم في قوله تعالي: (وهو معكم أينما كنتم.. الحديد/ 4)، أي: بـ (العلم)، ونحو هذا من الآيات والأخبار، فيلزمكم ما لزمنا، قلنا: نحن لم نتأول شيئاً وحمل هذه اللفظات علي هذه المعاني ليس بتأويل، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهرة من هذه الألفاظ، بدليل أنه المتبادر إلي الأفهام منها، وظاهر اللفظ هو ما سبق إلي الفهم منه، حقيقة كان أو مجازاً، ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة، كاسم الراوية و الظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية، فان ظاهر هذا: المجاز دون الحقيقة، وصرفها إلي الحقيقة يكون تأويلاً يحتاج إلي دليل.. وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعي وحقيقة لغوية كالوضوء والطهارة والصلاة والزكاة والحج، إنما ظاهرها: العرف الشرعي دون الحقيقة اللغوية.. وإذا تقرر هذه فالمتبادر إلي الفهم من قولهم: (الله معك)، أي: بالحفظ والكلاءة، وكذلك قال الله تعالي فيما أخبر عن نبيه: (إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا.. التوبة/ 40)، وقال لموسي: (إنني معكما أسمع وأري.. طه/ 46)، ولو أراد: أنه بذاته مع كل أحد، لم يكن لهم بذلك من اختصاص، لوجوده من حق غيرهم كوجوده فيهم، ولم يكن موجباً لنفي الحزن عن أبي بكر ولا علة لهم، فعُلم أن ظاهر هذه الألفاظ هو ما حملت عليه، فلم يكن تأويلاً"[2].

"وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته، لا ينافي ما ذكر من علوه تعالى وفوقيته، فإنه سبحانه (ليس كمثله شيء.. الشورى/ 11) في جميع نعوته، وهو علي في دنوه قريب في علوه"[3].. وكذلك الأمر في تفسير القرب بقرب الملائكة ليس صرفاً للكلام عن ظاهره، وبالتالي لا يعد تأويلاً علي نحو ما زعم الأستاذ سعيد حوي أيضاً، فإن القرب في قوله تعالي: (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد.. ق/ 16)، مفيد بما يدل علي ذلك، إذ قال بعدها: (إذ يتلقي المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد.. ق/17)، وفيه دليل علي أن المراد به قرب الملكين المتلقيين..

---

[1] الإجابات للأستاذ سعيد حوى ص 90.
[2] ذم التأويل لموفق الدين بن قدامي ص 45.
[3] العقيدة الواسطية لابن تيمية ص 17 وينظر القواعد المثلي لابن عثيمين ص 53، 96 وما بعدهما.

وأما قوله: (ونحن أقرب إليه منكم.. الواقعة/ 85)، فان القرب مقيد بحال الا حتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، لقوله تعالي: (حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا.. الأنعام/ 61)،أما إضافة القرب إلي الله، فلأن قربهم، بأمره.. وهم جنوده ورسله، ومثاله: (فإذا قرآنا فاتبع قرآنه.. القيامة/ 18)، "والمراد به قراءة جبريل، وأضافه سبحانه لنفسه، لأن جبريل يقرأه علي رسول الله بأمر الله، ومثاله أيضاً: (فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشري يجادلنا في قوم لوط.. هود/ 74)، وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالي، بأمر منه[1].

وإذا كان الأمر كذلك، صار المراد بصفة (القرب) ظاهر اللفظ، وهو: قرب الملائكة، بالقرينة الشرعية المفهومة من سياق النصوص، ولا يعد ذلك خروجاً عن ظاهره ولا تأويلا ً له.. والقول بخلاف ذلك، قول باطل ومجانب للصواب.

وينبغي للعاقل أن يعرف أن المسائل الاعتقادية – التي هي أعظم مسائل الدين – لم يكن السلف جاهلين بها ولا معرضين عنها، بل من لم يعرف ما قالوه هو الجاهل بالحق وبأقوال السلف.. وقد ساق ابن خزيمة إجماع السلف علي إثبات الصفات بدون تشبيه أو تأويل، ولا ريب أن في إثبات الصفات إثبات لمعناها، إذ لا يُتصور إثبات شيء لا يُعقل معناه.. يقول ابن خزيمة: "نحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا أن نثبت لله ما أثبته لنفسه، تقرُ بذلك ألسنتنا وتصدق بذلك قلوبنا.. عز ربنا علي أن نشبهه بالمخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين، وعز أن يكون عدماً كما قال المبطلون"[2].. ثم ساق قولة أبي بكر التي بيّن فيها أن كل من فهم عن الله خطابه يعلم أن هذا الأسامي التي هي لله تعالي، (العلم) و(البصر).. إلخ، مما أوقعها علي بعض المخلوقين، ليس علي معني تشبيه المخلوق بالخالق، لأن الأسامي قد تتفق وتختلف المعاني[3]، أي: علي نحو ما بيناه في دليلي التباين وامتناع التشابه التام.

ويزيد ابن خزيمة في ذلك دليلا ً آخر مؤداه: أن "لو كان كل اسم سمي الله لنا به نفسه، وأوقع ذلك الاسم علي بعض خلقه، لكان ذلك تشبيه الخالق بالمخلوق علي ما توهم هؤلاء الجهلة من الجهمية، ولكان كل من قرأ القرآن وصدق بقلبه أنه قرآن ووحي وتنزيل، قد شبه خالقه بخلقه"[4].. "وعود مقالتهم هذه، توجب على أهل التوحيد الكفر بالقرآن وترك الإيمان به، وتكذيب القرآن بالقلوب، والإنكار بالألسن.. فأقذر بهذا من مذهب!، وأقبح بهذه الوجوه عندهم!!"[5].

وبعد: أبقي بعد ذلك عذر لمعتذر حتى يؤول أو يخرج الصفة عن ظاهرها تحت

---

[1] ينظر مجموعة الفتاوى 5/ 128، 232 وما بعدهما، والقواعد المثلي ص 65، 66.
[2] التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة ص 10، 11.
[3] ينظر نفس المصدر ص 35.
[4] التوحيد واثبات صفات الرب جل وعلا لابن خزيمة ص 27.
[5] نفس المصدر ص 35.

دعوي إيهام التشبيه؟.
ومن المهم في هذا الصدد – حتى نبرأ ساحة سلف الأمة وتابعيهم بإحسان، وخاصة الإمام أحمد عن شبهة تأويل الصفات التي أراد الأقدمون والمحدثون علي حد سواء أن يوصموه بها تحت أيٍّ من الحجج – أن نسوق كلمة شيخ الإسلام ابن تيمية الجامعة المانعة، والتي فيها يقول: "وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك علي ما شاء الله تعالي من الكتب الكبار والصغار، أكثر من مائة تفسير.. فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة، أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف"[1].. وقد سقنا من قبل دفاعه المستميت عن الإمام أحمد.
فنسبة التأويل إلي السلف ومن سار علي دربهم تحت دعوي دفع إيهام التشبيه أو غير ذلك كما فعل البنا وغيره، فيه تجاوز كبير.. والحق أن طريقهم الذي رسموه لأ نفسهم إنما هو إثبات لمعاني الصفات من غير تشبيه، ونفي لمعرفة حقيقتها وكنهها من غير تعطيل، وإمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف، هذا هو ما كان عليه أئمة المسلمين قديماً وحديثاً والذين نطقوا بالحق وبه كانوا يعدلون.
<u>السبب الرابع:</u>
<u>القول بأن مراد الصفات غير ظاهرها:</u> وقد ذكر الإمام البنا ذلك بالنص ونسبه إلى السلف فقال: "إن السلف والخلف قد اتفقا علي أن المراد من الصفات غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق"[2].
والحقيقة أن ذكرت أن السلف علي خلاف مع الخلف في هذا، ذلك أن "السلف أجروها علي ظاهرها اللائق بالله عز وجل، ومذهبهم هو الصواب المقطوع به لدلا لة الكتاب والسنة والعقل عليه دلالة ظاهرة، إما قطعية وإما ظنية"[3].. قال ابن حجر العسقلاني: "ذهب أئمة السلف إلي الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها – من حديث الكيفية – إلي الله تعالي، والذي نرتضيه رأيا وندين به عقيدة، اتباع سلف الأمة للدليل القاطع علي أن إجماع الأمة حجة، إذ لو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين علي الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع"[4].. والقائل بغير ذلك هم أهل التأويل والمفوضة و المعطلون للصفات أو لبعضها من الخلف علي نحو ما سنفصل القول فيه في الفصل الثالث إن شاء الله.
وقد حكي إجماع الأمة علي أن مراد الصفات ظاهرها – من غير ابن حجر – القاضي أبو يعلي في كتاب (أبطال التأويل)، وفيه يقول: "لا يجوز رد هذه الأخبار

---

[1] مجموعة الفتاوى لابن تيمية ص 394 / 6 0
[2] مجموعة الرسائل للإمام البنا ص 331 0
[3] فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص 107 0
[4] فتح الباري لابن حجر العسقلاني 13/ 346 ط دار إحياء التراث بيروت 0

ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها علي ظاهرها، وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من سائر الخلق ولا يعتقد التشبيه فيها".. إلى أن قال – بعد أن ذكر من أسماء الأئمة والتابعين من ذكر –: "ويدل علي إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين، حملوها علي ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفوها عن ظاهرها"[1].

وقال الشيخ مرعي المقدسي في كتابه (أقاويل الثقات في الصفات): "ومن المعلوم أنه عليه السلام كان يحضر في مجلسه الشريف والعالم والجاهل والذكي و البليد والأعرابي الجافي، ثم لا تجد شيئاً يعقب تلك النصوص بما يصرفها عن حقائقها لا نصاً ولا ظاهراً كما تأولها بعض هؤلاء المتكلمين، ولم ينقل عنه عليه السلام أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من الفوقية واليدين ونحو ذلك، ولا نقل عنه أن لهذه الصفات معانٍ أُخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها، ولما قال للجارية: (أين الله) فقالت: (في السماء)، لم ينكر عليها بحضرة أصحابه لكيلا يتوهموا أن الأمر علي خلاف ما هو عليه، بل أقرها وقال: (اعتقها فإنها مؤمنة)"[2].

وبمثل ذلك صرح "أبو سليمان الخطابي في رسالته المشهورة (الغنية عن الكلام وأهله) قال: فأما ما سألتَ عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنة، فان مذهب السلف إثباتها وإجراؤها علي ظواهرها"[3].. كما قرر ذلك الشوكاني وأكده في رسالة صغيرة له أسماها (التحف في مذاهب السلف)، فقال بعد أن فصل القول وساق المذاهب في ذلك:

"الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، هو ما كان عليه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وقد كانوا – رحمهم الله وأرشدنا إلى الاقتداء بهم والاهتداء بهديهم – يُمِرُّون أدلة الصفات على ظاهرها لا يتكلفون علم ما لا يعلمون، ولا يتأولون، وهذا المعلوم من أقوالهم وأفعالهم والمتقرر في مذهبهم لا يشك فيه ولا ينكره منكر ولا يجادل فيه مجادل، وإذا نزع نازع أو نجم في عصرهم ناجم، أوضحوا للناس أمره وبيّنوا لهم أنه على ضلالة، وصرحوا بذلك في المجامع و المحافل، وحذروا الناس من بدعته.. وبينوا لهم أنهم على خلاف ما عليه أهل الإسلام، وسائر المبتدعين في الصفات القائلون بأقوال تخالف ما عليه السواد الأعظم من الصحابة والتابعين وتابعيهم في خبايا وزوايا، لا يتصل بهم إلا مغرور ولا ينخدع بزخارف أقوالهم إلا مخدوع، وهم مع ذلك على تخوف من أهل الإسلام وترقب لنزول مكروه بهم من حماة الدين من العلماء الهادين.. ولما كان سبحانه قد تكفل بإظهار دينه على الدين كله، وبحفظه عن التحريف والتغيير والتبديل، أوجد من علماء الكتاب والسنة في كل عصر من العصور من يبين للناس دينهم وينكر

---

[1] الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص 53 0

[2] علاقة الإثبات والتفويض ص 54 عن أقاويل الثقات لمرعي الكرمي المقدسي ق 13 / 1.

[3] الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص 34.

على أهل البدع بدعهم، فكان لهم ولله الحمد المقامات المحمودة والمواقف المشهودة في نصر الدين وهتك المبتدعين".. ومن كلامه رحمه الله: "ليس مقصودنا هاهنا إلا إرشاد السائل إلى أن المذهب الحق في الصفات، هو: إمرارها علي ظاهرها من دون تأويل ولا تحريف ولا تكلف ولا تعسف ولا جبر ولا تشبيه ولا تعطيل، وأن ذلك هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم"[1].

على أن استعمال عبارة: (أن المراد من الصفات غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق) والتي استخدمها البنا – رحمه الله – هي وإن صحت، لكنها – إضافة لما سبق ذكره – توهم البدعة وتمكن الجهمية من غرضهم علي نحو ما نص عليه شيخ الإسلام ابن تيمية[2].. ولأجل هذا عظمت البلية وكانت الطامة الكبرى، فقد "زعم كثير من النظار أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها غير لائقة بالله، لأن ظواهرها المتبادرة منها تشبيه صفات الله بصفات خلقه.. ومما نظمه بعضهم في هذا:

والنص إن أوهم غير اللائق * بـالله كـالتشبيه بالخـلائـق

فاصرفه عن ظاهره إجماعاً * واقطع عن الممتنع الأطماعا

وهذه الدعوى الباطلة – يقول الشنقيطي في الأضواء – من أعظم الافتراء على آيات الله تعالى وأحاديث رسوله ، والواقع في نفس الأمر: أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها المتبادرة منها لكل مسلم راجع عقله، هي: مخالفة صفات الله لصفات خلقه".

وعلي ذلك، فإن الإمام البنا أخطأ في هذه المسألة عدة مرات، مرة حين استعمل عبارة: (أن المراد من الصفات غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق).. ومرة أخري حين اتهم السلف بهذه العبارة وجمع بينهم فيها وبين الخلف قائلا ً: (إن السلف و الخلف قد اتفقا علي أن المراد من الصفات غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق)[3]، كما أخطأ مرة ثالثة حين قال: بأن "كلا ً منهما – السلف والخلف – يقطع بأن المراد بألفاظ هذه النصوص في حق الله تبارك وتعالي، غير ظواهرها التي وضعت لها هذه الألفاظ في حق المخلوقات، وذلك مترتب علي اتفاقهما علي نفي التشبيه"[4].. وذلك لأن السلف لم يمنعهم نفي التشبيه عن إثبات صفات الله علي النحو اللائق به سبحانه، في حين أن الخلف لما توهموا التشبيه أدّاهم ذلك إلي نفي الصفات وتعطيل حقائقها، وراحوا يؤولونها بعد أن أخرجوها عن ظواهرها.. كما أخطأ أيضاً وللمرة الرابعة حين قال: بأن "كلا ً من الفريقين – السلف والخلف – يعلم أن الألفاظ توضع للتعبير عما يجول في النفوس أو يقع تحت الحواس مما يتعلق بأصحاب اللغة وواضعيها، وأن اللغات مهما اتسعت لا تحيط بما ليس لأهلها بحقائقه علم، وحقائق ما يتعلق بذات الله تبارك وتعالي من هذا القبيل، وأن اللغة

---

[1] التحف في مذاهب السلف للشوكاني ص9، 19 وينظر ابن تيمية السلفي د. محمد خليل هراس ص 48.
[2] مجموعة الفتاوى لابن تيمية 358/6.. وسيأتي بيان قوله وتفصيل ذلك في الفصل الثالث بإذن الله تعالى.
[3] مجموعة الرسائل للإمام البنا ص 331 0
[4] المصدر السابق ص 330 0

أقصر من أن تواتينا بالألفاظ التي تدل علي هذه الحقائق، وأن التحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ تغرير"[1].. فإن هذه الدعاوي فضلاً عن أنها دعاوى ضمنية لا تهام السلف مرة أخري بالتفويض في الصفات والعجز عن تحديد معانيها، وهو ما لم يقولوا به، فإن الزعم بان التحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ تغرير، يستلزم القول بوجوب إخراج الألفاظ عن حقائقها وهو ما يعرف بالمجاز أو إخراج الكلام عن ظاهره، وذلك أيضاً يستلزم القول بأن "هذه الألفاظ – ألفاظ الصفات – إنما جاءت على خلاف معانيها المفهومة منها عند التخاطب"[2]، وهو ما يتنافي مع قول الله سبحانه: (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء.. النحل/ 89)، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث.

هذا ول. "قد صرح الناس قديماً وحديثاً بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره.. "قال صاحب المحصل: لا يجوز أن يعني الله سبحانه بكلامه خلاف ظاهره".. ثم أجاب عن شبه المنازعين بأن "لو صح ما ذكرتموه لم يبق لنا اعتماد علي شيء من أخبار الله تعالي، لأنه ما من خبر إلا ويحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره وحقيقته وذلك ينفي الوثوق"[3] ويُثبتُ التغرير، وليس العكس – علي نحو ما زعمه الإمام البنا رحمه الله – يقول شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية رداً علي من قال بما قال به أمثال البنا: "إن حكمكم علي بعض الألفاظ أنه مستعمل في موضوعه وعلي بعضها أنه مستعمل في غير موضوعه تحكم بارد.. وقد عُلم بالاضطرار من دين الرسول أن الله تعالي متكلم حقيقة، وأنه تكلم بالكتب التي أنزلها علي رسله كالتوراة والإنجيل والقرآن وغيرها، وكلامه لا ابتداء له ولا انتهاء، فهذه الألفاظ التي تكلم الله بها وفهم عباده مراده منها لم يضعها سبحانه لمعان ثم نقلها عنها إلي غيرها، ولا كان تكلم سبحانه بتلك الألفاظ تبعاً لأوضاع المخلوقين، بل انه تعالى هو الذي علمهم البيان بألفاظهم، وعلمهم المعاني وصورها في نفوسهم ، وعلمهم التعبير عنها بتلك الألفاظ كما قال تعالي: (الرحمن. علم القرآن. خلق الإنسان. علمه البيان.. الرحمن/ 1- 4).. فهو سبحانه علم الإنسان أن يُبين عما في نفسه وأقدره علي ذلك، وجعل بيانه تابعاً لتصوره واحتياجه إلي التعبير عما في نفسه"[4].

فهل يسْلم لأحد بعد ذلك دعوي أن التحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ الموضوعة لها، تغرير علي نحو ما صرح بذلك البنا؟؟.. ولمزيد من التفصيل يرجع إلى تحقيق القول وبيان ما يستلزمه إخراج الصفات عن ظاهرها في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

---

[1] ينظر مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص 330 0

[2] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 339 0

[3] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية ص 339 0

[4] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم 313 ، 316 ، 317 بتصرف 0

المسألة الثانية

الاعتقاد بأن رأي السلف أسلم ورأي الخلف أعلم

وفيه يقول الإمام البنا: "ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالاتباع حسماً لمادة التأويل و التعطيل" مجموعة الرسائل ص 330.

وذلك دون ذكره لكلمة (أعلم وأحكم)، مما يؤكد على أن مقصوده بها الخلف، وإلا لذكرها، خاصة وأن هذا الشعار متناول علي هذا النحو وكان عليه في هذا الصدد أن يبين أن رأي السلف أسلم وأعلم، علي الأقل ليرد علي القائلين به ولكن أني له ذلك وهو الذي يريد أن يقارب بينهما[1].. وهنا ندع ابن تيمية رحمه الله ليرد عليه وعليهم فيقول: "ولا شك أن مثل هذا الشعار يؤدي إلى تفضيل الخلف علي السلف في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، ويصف السلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه أو الخطأ والجهل، ويؤدي إلى الزعم أيضاً بأن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة"[2]، وذلك ظاهر التناقض مع ما جاء في فضل الصحابة في كتاب الله وسنة رسوله من أمثال قول الله تعالي:

(والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم.. التوبة/ 100)، وقوله عليه السلام: (خير القرون الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) وغير ذلك كثير، وذلك متناولٌ لكل من اتبعهم.. وربما كان أكثر ما أثار شيخ الإسلام ابن تيمية هو اعتبار المنهج الذي اختطته الأشاعرة لأ نفسهم أفضل من منهج السلف، فاعتبروا طريقة السلف أسلم وطريقتهم هم أعلم وأحكم، وقد عرفنا ما يستلزمه ذلك من تفضيل الخلف علي السلف أصحاب القرون الأولي، الذين هم أفضل مستنداً رغم أن أدلتهم السمعية والعقلية والعيانية كلها متوافقة.

ووجه الخطأ فيمن قال أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم وأعلم، هو: أنهم "أوتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف، هي: مجرد الإيمان بألفاظ القرآن و الحديث[3] من غير فقه لذلك – فجعلوهم – بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني.. البقرة/ 78).. وأن طريقة الخلف، هي: استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا علي طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف،

---

[1] وبمثل ذلك نطق بعض تلامذة البنا ينظر في ذلك ماذا يعني انتمائي للإسلام للأستاذ فتحي يكن 0

[2] منهج علماء الحديث د 0 مصطفي حلمي ص 175 ط دار الدعوة عن ابن تيمية في نقض المنطق ص 128 0

[3] وهو نفس ما ذهب إليه الإمام البنا، وينظر في ذلك ،نصوصه في مسائل الفصل الأول.

فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفاة[1] إنما اعتمدوا فيه علي أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه، فلما انبنى أمرهم علي هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين، كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله"[2].

وهؤلاء إنما يُرَدُّ عليهم من وجوه:

1- ظهور جهالة قول الخلف وضلاله عند تدبره، بل وجهالة قول الواقف علي نهاية أقدامهم بما انتهي إليه أمرهم في تراجعهم عن قولهم إلى مذهب السلف.

2- أن هؤلاء المتكلمين المخالفين للسلف إذا حُقق عليهم الأمر، لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة بالله خيراً، ولا وقعوا من ذلك علي عين ولا أثر.

3- يستحيل أن يكون أولئك الحياري المنهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم من باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدي ومصابيح الدجي الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكم ما برزوا به علي سائر أتباع الأنبياء، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحياه من يطلب المقابلة.. ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة – لاسيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته – من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟!، أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس والمشركين وضلال اليهود والنصارى والصائبين وأشكالهم وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟![3].. وقد لخص ابن عثيمين كلام ابن تيمية – السالف الذكر – وبرهن علي بيان صحة مذهب السلف وبطلان القول بتفضيل مذهب الخلف في العلم والحكمة علي مذهب السلف فقال: "إن مذهب السلف هو المذهب الصحيح من وجهين:

<u>أحدهما:</u> أن مذهب السلف دل عليه الكتاب والسنة، فان من تتبع طريقتهم بعلم وعدل، وجدها مطابقة لما في الكتاب والسنة جملة وتفصيلا ً.. ولا ريب أن أقرب الناس إلى فهم آياته وتصديقها والعمل بها، هم السلف، لأنها جاءت بلغتهم وفي عصرهم، فلا جرم أن يكونوا أعلم الناس بها فقهاً وأقومهم عملا ً.

<u>الثاني:</u> أن يقال إن الحق في هذا الباب: إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما ق

---

[1] في الأصل (الثقي) ولعل ما ذكر هو الأوضح.

[2] الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص 6 ، 7.

[3] ينظر الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص 7، 8.

اله الخلف، والثاني باطل، لأنه يلزم عليه أن يكون الله ورسوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار قد تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً ولم يتكلموا مرة واحدة بالحق الذي يجب اعتقاده لا تصريحاً ولا ظاهراً، فيكون وجود الكتاب و السنة ضرراً محضاً في أصل الدين، ويكون ترك الناس بلا كتاب ولا سنة خيراً لهم وأقوم.. وهذا ظاهر البطلان[1].. ويواصل ابن عثيمين هنا توضيح عبارة ابن تيمية فيبين أن "منشأ هذا القول أمران:

أحدهما: اعتقاد قائله.. أن الله تعالي ليس له في نفس الأمر صفة حقيقة دلت عليها هذه النصوص.

الثاني: اعتقاده أن طريقة السلف هي الإيمان بمجرد ألفاظ نصوص الصفات من غير إثبات معني لها، فيبقي الأمر دائراً بين أن نؤمن بألفاظ جوفاء لا معني لها، وهذه طريقة السلف علي زعمه، وبين أن نثبت للنصوص معاني تخالف ظاهرها الدال علي إثبات الصفات لله، وهذه هي طريقة الخلف.. ولا ريب أن إثبات معاني النصوص أبلغ في العلم والحكمة من إثبات ألفاظ جوفاء ليس لها معني، ومن ثم فضّل هذا.. طريقة الخلف في العلم والحكمة علي طريقة السلف.. ومعلوم أنه لا سلامة إلا بالعلم والحكمة، العلم بأسباب السلامة والحكمة في سلوك تلك الأسباب"[2].

لقد تراجع علماء الخلف، وعلي رأسهم أبو الحسن الأشعري زعيم مذهب الأشاعرة والذي يزعم البعض أن طريقته أعلم وأحكم، عن مذهبه في الصفات، وذلك بعد أن مرّ بثلاث مراحل في العقيدة: مرحلة الاعتزال، ومرحلة وسط بين الاعتزال المحض والسنة المحضة، والثالثة هي مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث، مقتدياً في الأخيرة بالإمام أحمد علي نحو ما قرر في كتابه: (الإبانة عن أصول الديانة)، وهو من آخر كتبه أو آخرها [3]، بل أثبت العلماء أن هذا الأخير هو رأيه الوحيد، وقد اختُلق عليه غيره، ولم يكن له في المسألة رأيان أصلاً، وقد ذكر الأشعري رأيه الوحيد هذا في عامة كتبه كالموجز والمقالات الصغير والكبير وغيرها، وأتباع الأشعري أنفسهم يحكون له هذا الرأي دون غيره[4].. وعلي افتراض عدم صحة هذه الرواية، فإن أبا الحسن الأشعري قد أعلن البراءة من كل ما يخالف مذهب أهل السنة والجماعة، وذلك حين وقوفه بالمسجد الجامع بالبصرة منادياً بأعلى صوته – حتى يُسمعَ من يتشبث برأيه حتى أيامنا هذه: (من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه نفسي؛ أنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن، وأن الله لا يري بالأبصار، وأن أفعال الشر أنا أفعلها.. وأنا تائب مقلع[5].. إلخ).

وعلى القول بأن له مرحلة كان يتأول فيها نصوص الصفات، فإن المتأخرين الذين

---

[1] فتح رب البرية ص 57 0

[2] فتح رب البرية ص 57 ، 58 بتصرف.. وينظر التحف للشوكاني ص 7, 14 وما بعدهما.

[3] ينظر الإبانة للأشعري ص 8 ومجموع الفتاوى لابن تيمية 5/ 556، 6/ 53 وغيرهما.

[4] ينظر ابن تيمية السلفي د. خليل هراس ص 147.

[5] ينظر منهج علماء الحديث د. مصطفي حلمي ص 171 عن الفهرست لابن النديم.

ينتسبون إليه وكذا السائرون علي نهجه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريقة التأويل في عامة الصفات، ولم يثبتوا إلا بعض هذه الصفات وهي سبع، ولم يأخذوا بما استقر عليه رأيه في اعتناقه لمذهب أهل السنة والحديث، كما أن خروجه من صفوف المعتزلة، ثم معارضته الشديدة لهم – وإلى الحد الذي جعل البغدادي يروي في كتابه (الفرق بين الفرق) ذلك فيقول: "ولشيخنا أبو الحسن الأشعري رحمه الله: في تفكير النظام ثلاث كتب"[1].. ذلك كله يدلل علي ضعف مذهب المعتزلة الذي يتشبث به كثير من الناس حتى في هذه الأيام ويا ليت هؤلاء يقرءون كتابه (الإبانة)، ففيه الرد علي مذهب الاعتزال بل وعلى مذهب الأشاعرة نفسه – الذي تعده الكثرة الأعلم والأحكم – بما يدحض براهينهم ويبكت حججهم.

ولقد تحول وراءه أئمة الأشعرية وعلي رأسهم الإمام الجويني.. كما صرح أبو حامد الغزالي بتحريم الخوض في علم الكلام.. وأما الرازي – وهو المعبر عن المذهب الأشعري – فقد نبه في أواخر عمره إلى ضرورة اتباع منهج السلف، وأعلن أنه أسلم المناهج[2].. وعلي هذا فتمام تقليد الأشعري –وكذا الجويني والغزالي و الرازي – هو اتباع ما كانوا عليه أخيراً والتزام مذهب أهل السنة والحديث، لأنه الصحيح الواجب الأتباع.. ومدح الأئمة له – أعني الأشعري – ليس مدحاً لمذهب ا لأشاعرة وإنما لما استقر عليه أخيراً.

يقول د. مصطفي حلمي: "وإذا كانت دراستنا قد أوصلتنا إلى انتهاء أغلب أئمة الأ شاعرة سلفيين، فإن ذلك يدل علي اكتشافهم أن طريقة السلف هي الأعلم والأحكم ، وعلينا الاستفادة من تجاربهم التي أمضوا فيها السنوات الطوال بحثاً وتفكيراً، وتأملاً ودراسة، ويصبح من السّرَف أيضاً في الوقت والجهد، اتباع طريقتهم الك لامية قبل رجوعهم عنها، لاسيما ولدينا مؤلفات علماء الحديث والسنة بعدهم، أخلصوا في إظهار المنهج السلفي والدفاع عنه وبيان أنه يستند إلي الأدلة الشرعية

---

[1] الفرق بين الفرق البغدادي ص 133.

[2] وبكل أسف يترك البنا تراجعه هذا، ويذكر كلاماً له في تأويل الصفات نقلاً عن كتابه: (تأسيس التقديس)، هذا الكتاب الذي يعتبر من أقوم ما ألف في تأييد مذهب النفاة لتلك الصفات، ومعارضة جماعة المثبتين.. و الذي يُعني الرازي فيه بإقامة البراهين علي استحالة اتصاف الباري بما يستلزم – من وجهة نظره – كونه جسماً أو في حيز أو مختصاً بجهة، ويورد كثيراً من الآيات والأحاديث الواردة في تلك الصفات ويأخذ في تأويلها بما يتفق مع نزعته في التنزيه، تلك النزعة التي تظهر واضحة جلية حتى في خطبة هذا الكتاب، حيث يقول فيها: فاستواؤه قهره واستيلاؤه، ونزوله بره وعطاؤه، ومجيئه حكمه وقضاؤه، ووجهه وجوده أو جوده.. وعينه حفظه، وعونه اجتباؤه، وضحكه عفوه أو إذنه وارتضاؤه، ويده إنعامه وإكرامه واصطفاؤه [ينظر مقدمة تأسيس التقديس وينظر ابن تيمية السلفي د. هراس ص 146].

ثم يأتي البنا آخر المطاف ويذكر كلامه في مجموعة الرسائل ص 328، بل ويقرب بين هذا الخلط وبين فكر السلف الصالح، ويعد الخلاف بينهما هين [مجموعة الرسائل ص 331].. بل ويتهم بذلك النووي رحمه الله.. أ لا يُعَدُّ ذلك تجنياً علي سلف الأمة وأعلام الهدي؟!، ولقد هدي الله سبحانه الرازي إلي الحق ونسأله عز جاهه أن يهدي المدافعين عن البنا – بالحق والباطل – لاسيما في مسائل الاعتقاد وفي مسألة تأويل الصفات، حتى لا يفتن الناس بفتنتهم.. اللهم آمين.

والعقلية، وفي مقدمة هؤلاء يقف شيخ الإسلام ابن تيمية"[1].. ويقول الإمام الشوكاني في شأن رجوع أئمة الأشاعرة إلى الصحيح من مذهب السلف: إن "ما وقع من الجويني والرازي وابن أبي الحديد والسهروردي والغزالي وأمثالهم مما لا يأتي عليه الحصر، كلماتهم نظماً ونثراً في الندامة علي ما جنوا به علي أنفسهم، مدونة في مؤلفات الثقات.. وقد خضع لهم في هذا الفن الموالف والمخالف، واعترف لهم بمعرفته القريب والبعيد"[2].

يقول الغزالي بعد تراجعه إلي عقيدة السلف – ضمن ما يقول –: "إنهم – يعني: الصحابة وتابعيهم بإحسان – في طول عصرهم إلي آخر أعمارهم، ما دعوا الخلق إلي التأويل.. ولو كان ذلك من الدين أو كان من مدارك الأحكام وعلم الدين، لأقبلوا عليه ليلا ً ونهاراً ودعوا إليه أولادهم وأهليهم"[3].. وبمثل ذلك نطق الجويني و الرازي وغيرهم.

فكان من المحتم علي الإمام حسن البنا بعد هذا كله أن يوجب اتباع السلف، لا أن يصرح بأن رأي السلف (أسلم وأولي بالاتباع)[4] إذ أن تلك العبارة التي جئ فيها بـ(أفعل) التفضيل تدل علي أن ذلك أفضل[5]، كما تشير ضمنا إلي جواز اتباع رأي الخلف وإن كان ذلك عنده من غير الأولى، وفي ذلك جناية علي عقيدة توحيد الله في صفاته وأسمائه، وفي نفس الوقت تجاهل بما استقر عليه أمر الخلف من رجوع إلي الحق والصواب في هذا الأمر.

إن نسبة التفويض أو التأويل أو أن مذهب الخلف أعلم، لبعض أهل السنة لكونهم قد اشتهروا به كالأشاعرة مثلا ً، تقوّل علي الله بغير علم، لرجوع زعمائهم – علي نحو ما رأينا – عن ذلك، ولكونه يتعارض مع مفهوم السلف نفسه، ومعلوم أن الأشاعرة قصروا صفات الله علي سبع فقط، هي – وعلي نحو ما نظمها بعضهم –:

حي عليم قدير والكلام له * إرادة كذلك السمع والبصر

ولجئوا إلي تأويل سائر الصفات بزعم أن هذه الصفات السبع قد دل عليها العقل دون سواها، ولا يدفع عن الأشاعرة كونهم يعولون في الأسماء والصفات علي النقل دون العقل، فإن كل صفات الله ثابتة بالعقل والنقل، والعقل يثبت صحة النقل ولا تعارض بينهما، وقد كان ذلك سببا في تحول الأشاعرة عن مذهب الاعتزال[6].

أما المعتزلة فقد حصروها في ثلاث هي: (الحياة) و(العلم) و(القدرة)، واعتبروا هذه الصفات هي عين الذات ونفوا غيرها بحجج واهية، مؤداها أن تعدد الصفات يؤذن بتعدد الذات، وذلك علي خلاف منهج السلف الذين أثبتوا لله ما أثبته لنفسه بلا تأويل ولا تحريف ولا تمثيل ولا تكييف، وعلي ذلك توافرت الآيات والأحاديث ،

---

[1] منهج علماء الحديث ص 203، 204.
[2] كشف الشبهات عن المشتبهات من مجموعة الرسائل السلفية للشوكاني ص 18.
[3] إلجام العوام في علم الكلام لأبي حامد الغزالي ص 64.
[4] مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص 330.
[5] فأسلم وأولي علي صيغة التفضيل، وهي: اشتراك صفتين لموصوف واحد زاد فيه أحدهما علي الآخر.
[6] يراجع ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي د0 عبد الفتاح فؤاد ص 126.

لذا كان ذلك هو الأعلم والأسلم، والأحكم والأولي، والأوجب والأجدر، والأحسن وا لأصح والأفضل، وغيرُ ذلك افتراء علي الله ورسوله، إذ لا إثبات إلا بنص.

ومن شديد ما يؤسف له تأثر الإمام البنا بمذهب الأشاعرة – رغم تراجعهم عنه علي نحو ما ذكرنا – فلقد خص بالذكر في (رسالة العقائد)، صفات المعاني السبع (القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام) والتي استقر عليها أمر الأ شاعرة، وساق الأدلة علي وجوبها في حق الله سبحانه، وذلك بعد ذكر الصفات النفسية (الوجود)، والسلبية: (القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس و الوحدانية)، تماماً علي نحو ما نادت به أيضا مدرسة الأشاعرة، ولا ندري ما الفارق بين هذه الصفات بالذات وبين غيرها – خاصة (صفات الأفعال) أو (الصفات الخبرية) – من حيث وجوبها في حق الله تعالي علي الوجه الذي يليق به.

ولقد أكد هذه الحقيقة – حقيقة انتهاج مدرسة الإخوان المسلمين لمذهب الأ شاعرة في مسائل الاعتقاد – الأستاذ سعيد حوي، فذكر في الجولة الأولي من كتابه (جولات في الفقهين الكبير والأكبر) ما نصه: "إن للمسلمين خلال العصور أئمتهم في الاعتقاد وأئمتهم في الفقه وأئمتهم في التصرف والسلوك إلي الله عز وجل، فأئمتهم في الاعتقاد كأبي حسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي"!!!.. كما ذكر في الجولة الرابعة ما نصه: "وسلمت الأمة في قضايا العقائد لاثنين (أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي)!!!.. مما حدا بصاحب كتاب (وقفات) لأن يذب عن عقيدة أهل السنة ويبين "أن العقيدة الأشعرية والماتريدية عقيدة باطلة زائفة، تقوم علي تحريف كلام الله تبارك وتعالي وكلام رسوله ونفي صفات الله سبحانه وتعالي وتجهيل السلف وعقائدهم"[1]، كما كشف النقاب عن تناقضات منظري وعلماء جماعة الإخوان المسلمين في معتقد الصفات[2]، ثم ادعاءاتهم بعد ذلك بأن عقيدتهم هي عقيدة سلفية صرفة، وأنها موافقة لعقيدة أهل السنة و الجماعة، وأثبت في نهاية المطاف أن جماعة الإخوان المسلمين لا يملكون تصورا عقائديا واضحا[3].

وغني عن البيان أن نذكر أن مذهب الأشاعرة ومن سار علي دربهم في قصرهم

---

[1](وقفات مع كتاب للدعاة فقط) لمحمد بن سيف العجمي ص 15 ط مكتبة الحنفاء.

[2] ومن تناقضاتهم هذه، ما جاء في (رسالة العقائد) للإمام البنا، فلقد ذكر – بعد أن سرد ما استقر عليه مذهب الأشاعرة من صفات – أن "صفات الله تبارك وتعالي في القرآن كثيرة وكمالاته تبارك وتعالي لا تتناهي [رسالة العقائد للبنا ص 48 تحقيق الأستاذ رضوان محمد رضوان]، ولا ندري كيف يتأتي لمن يخبر عن الصفات الكثيرة التي لا تتناهى من يقتصر ويخص بالذكر منها الصفات التي استقر عليها أمر الأشاعرة، ثم ينتهك حرمة ما تبقى بالتأويل والتحريف والكذب على الله، أو بالتفويض أو بإخراجها عن ظاهرها علي ما هو متعارف عليه عند الخلق.. ولا عجب بعد ذلك أن يصرح خليفته من بعده،الأستاذ عمر التلمساني في كتابه (بعض ما علمني الإخوان المسلمون) ص 17بأن "هذه اليمين التي تشير إليها الآية الكريمة – (و السموات مطويات بيمينه) – هي: التمكن من طي السموات والأرض، أي القدرة التي تفعل ما تشاء كيفما تشاء عندما تشاء"، طالما أن الخلف والسلف علي نحو ما زعم البنا اتفقوا علي أصل التأويل [مجموعة الرسائل ص 330].

[3]وقفات لمحمد بن سيف العجمي ص 13.

الصفات علي سبع وتفريقهم بين صفات الذات وصفات الفعل من نحو النزول والإ تيان والاستواء، ومذهب المعتزلة في قصرهم إياها علي ثلاث، يلزم منه تعطيل سائر الصفات الأخرى.. وسواء كان التعطيل تعطيلا ً خاصا كالذي عليه الأشاعرة ومن تأثر بهم، أو عاماً كالذي عليه المعتزلة، فخطورة عقيدة التعطيل تكمن في كونها متضمنة التمثيل والتشبيه، إذ إن المعطل لصفات الله أو بعضها ما فعل ذلك إ لا لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثل أولا ً وعطل ثانياً، كما أنه بتعطيله مثله تعالى بالناقص.. علي أن دعوي المعطلين والمتأولين جميعاً بما فيهم المعتزلة والأشاعرة مردودة عليهم من عدة وجوه:

الأول: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي ولا سلف الأمة وأئمتها، وذلك يستلزم أنهم – النبي وأصحابه وتابعيهم بإحسان – قاصرون في تفهم عقيدة الصفات، لجهلهم بها وعجزهم عن معرفتها، وبالتالي فهم مقصرون لعدم تبيينها للأ مة، وكلا الأمرين باطل.

الثاني: أن المعتزلة (المؤولين لأغلب الصفات)، والجهمية (النافعين لجميع الصفات القائلين بخلق القرآن)، يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه، علي الأشاعرة بمثل ما احتج به الأشاعرة لما نفوه علي أهل السنة، فيقولون: (قد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلا ً عقلياً وأولتم دليله السمعي، فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه وبما نراه دليلا ً عقلياً ونؤول دليله السمعي.

الثالث: إن أمر هذا التعطيل إنما هو مستمد من الطوائف الملحدة[1]، فابن تيمية يذهب إلي أن أصل مقالة (الجعد بن درهم) في تعطيل الصفات وأن الرب سبحانه ليس له إلا صفات سلبية، والتي تأثر بها علماء الكلام.. مأخوذة من عدة مصادر أجنبية وأنها مستمدة من اليهود والصابئة والفلاسفة والسمنية، فإن خلقاً كثيراً من هذه الطوائف كانوا أرض حران حيث نشأ الجعد، "وقد كانت نهايته علي يد خالد بن عبد الله القسري حين صعد المنبر في يوم عيد الأضحى وقال: (أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم)، ثم نزل فذبحه في أصل المنبر.. روي ذلك البخاري في باب خلق أفعال العباد[2].. وقد تتلمذ علي يدي (الجعد بن درهم) هذا، (جهم بن صفوان) الذي أنكر الصفات والميزان وعذاب القبر، وقال بـ الجبر وذلك بعد أن تأثر بفكر السمنية، وهم بعض اليهود الذين كانوا يجحدون من العلوي سوي الحيات، فامتنع عن الصلاة أربعين يوماً، وقال: (لا أصلي لمن لا أعرفه)، ثم اشتق هذا الكلام وبني عليه من بعده[3].. ثم قال في الله جل وعلا بعد أن ناظره بعضهم: (هو هذا الهواء الذي في كل مكان)[4].

وعن بعض ما ورد في أحكام هؤلاء يقول (سليمان التميمي) رحمه الله تعالي:

---

[1]ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص 13، 14.

[2]ينظر خلق أفعال العباد للبخاري ومعارج القبول للشيخ حكمي 117/1 والطحاوية ص 530.

[3]ينظر منهج علماء الحديث ص 49ط . دار الدعوة عن التنبيه والرد علي أهل الأهواء والبدع للملطي ص 99.

[4]ينظر معارج القبول للشيخ حكمي 1/ 273.

"(ليس قوم أشد بغضا للإسلام من الجهمية والقدرية، فأما الجهمية فقد بارزوا الله، وأما القدرية فإنهم قالوا في الله)، وقال سلام بن أبي مطيع: (الجهمية كفار لا يُصلي خلفهم)، وقال خارجة: (الجهمية كفار، بلغوا نساءهم أنهن طوالق وأنهن لا يحللن لأزواجهن، لا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم)"[1]، فكيف يتسنى للإمام البنا وتابعيه وللأشاعرة عموماً ومن يذهب مذهبهم – وكثير ما هم في أيامنا هذه – يقلدونهم في تعطيل بعض الصفات أو تأويلها أو صرفها عن ظاهرها[2].

الرابع: أن مذهب أهل السنة يتفق مع مذهب الأشاعرة في إثبات الصفات السبع ومع مذهب المعتزلة في إثبات الصفات الثلاث، ويتفق معهما في أنه سبحانه ليس مثل سائر الأحياء وليس بالضرورة شبيهاً بهم، فما المانع من إثبات سائر الصفات علي هذا النحو؟؟!!.. يقول ابن تيمية: إذا كان "إثبات الباري سبحانه، إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات صفات لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا يد وسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معني اليد: القوة والنعمة، ولا معني السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل"[3].

ويتصدي ابن تيمية رحمه الله للانتصار لمذهب السلف وللرد علي بدعة الأشاعرة هذه، فيرد بأدلة قوية عقلية[4] ونقلية يقطع فيها الشك باليقين، ومن ذلك قوله: "أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب، وليف وسقف، وخُوص وجمار، واسمها اسم واحد وسميت نخلة بجميع صفاتها، فكذلك الله – وله المثل الأعلى – بجميع صفاته، إله واحد".. إلي أن يقول: "وقد سمي الله رجلا ًكافراً اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي، فقال: (ذرني ومن خلقت وحيداً.. المدثر/ 11)، وقد كان هذا الذي سماه وحيداً، له عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة، فقد سماه الله بجميع صفاته وحيداً، فكذلك الله – وله المثل الأعلى – هو بجميع صفاته إله واحد"[5].

"كما يرفض – رحمه الله – التفرقة بين ما يسميه المعتزلة الذات والصفات، ذلك لأن لفظ الذات يشعر بمغايرته للصفة، وليس في الخارج ذات منفكة عن الصفات، و لا صفات منفكة عن الذات، كما أن أسماء الله تعالي تتضمن صفاته وليس مجرد أسماء أعلام محضة كاسم العليم والقدير والحي"[6].

على أن ابن تيمية وإن كان أحياناً يجمع بين المعتزلة والجهمية في تعطيل

---

[1] معارج القبول 1/ 190.

[2] وليت المدافعين عن التأويل وعن الإمام البنا يدركون ذلك.

[3] الفتوى الحموية لابن تيمية ص 35.

[4] بالإضافة لما سبق ذكره من دليلي التباين وامتناع التشابه، ومن الأمثلة المنطقية التي ذكرناها له في (السبب الأول من أسباب التأويل) في أول هذا الفصل.

[5] ابن تيمية السلفي د. هراس ص 100، 101.

[6] ابن تيمية وموقفة من الفكر الفلسفي ص 87، 89 عن الصفدية 109/1 ومنهاج السنة 117/2.

الصفات فيقول مثلا ً: "ولم تكن المناظرة مع المعتزلة وحدهم، بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية وأنواع المرجئة.. فكل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزلياً، لكن جهماً كان أشد تعطيلا ً لأنه ينفي الأسماء و الصفات والمعتزلة تنفي الصفات"[1]، فجعل اسم الجهمية متناولا ً لجميع أصحاب هذه المقالات من المعتزلة.. إلا أنه لم يجمع بينهما في حكم التكفير، بل إنه ومما لا شك فيه.. إنما كفّر الجهمية الذين هم أصحاب جهم وحدهم لا جنس الجهمية الشاملة للمعتزلة وغيرهم، بدليل قوله في منهاج السنة: "وإنما نازع في ذلك – ثبوت الصفات – الجهمية، وهم عند السلف الأمة وأئمتها وجماعتها من أبعد الناس عن الإيمان بالله ورسوله، ووافقتهم المعتزلة ونحوهم ممن هم مشهورون بالا بتداع"[2].. وإذا كان هذا بالنسبة للمعتزلة لم يجرأ شيخ الإسلام علي تكفيرهم – بل اكتفي بالحكم عليهم بأنهم مشهورون بالابتداع – فمن باب أولي من هم أقل منهم ضرراً كالأشاعرة ومتأولة هذا الزمان، وإن كان ذلك لا يعفيهم من الإثم والتقصير باعتقادهم التفويض والتأويل وخروج الصفات عن ظاهرها، كما لا يعفيهم من وجوب السعي لمعرفة ما هو صواب فيما يتعلق بتوحيد الله سبحانه "فما لغير س الم – وهو رأي السلف – إلا الهلاك، وما الإحكام والقوة لرأي الخلف، بل له الضعف والهوان"[3].

نخلص من كل هذا إلى ما خلص إليه الحافظ ابن حجر، وإلي أن القول بأن "طريق السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم، ليس بمستقيم.. وليس الأمر كما ظُن، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالي، وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراده، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكن القطع بصحة تأويله"[4].. وليس ثمة نجاة مما وقع فيه جميع أهل ا لابتداع سوى التسليم لما كان عليه سلفنا الصلح، وسلوك طريقهم رضوان الله عليهم.

<u>*المسألة الثالثة: نسبة التأويل للإمام أحمد :*</u>

<u>*وعن ذلك يقول الإمام البنا :"وقد لجأ اشد الناس تمسكا برأي السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن، وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، من ذلك تأويله لحديث (الحجر الأسود يمين الله في أرضه)، وقوله : (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن)، وقوله : (إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمن).. إلخ" (مجموعة الرسائل ص 330)*</u>[5].

---

[1] منهاج السنة لابن تيمية 1/ 256، 72، وينظر ابن تيمية السلفي ص 103.
[2] السابقان.
[3] تحكيم الناظر فيما جري من الاختلاف بين أمه أبي القاسم لابن عثيمين ص 28.
[4] فتح الباري شرح صحيح البخاري لان حجر العسقلاني 13/ 300 دار إحياء التراث بيروت.
[5] وقد نقل هذا بنصه الأستاذ عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين بمصر سابقاً – رحمه الله –

وهذه حكاية أبي حامد الغزالي – رحمه الله – عن بعض الحنبلية وهي مكذوبة على الإمام أحمد، وفي شأنها يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "هذه الحكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول، لا يعرف لا علمه بما قال ولا صدقه فيما قال"[1].

كما جاءت مثل هذه الحكاية المنسوبة إلى أحمد – في كلام البيهقي في كتابه (الاعتقاد) زاعما ً هو وغيره، بأن الإمام أحمد تأول بعض آيات الصفات.. والجواب عن ذلك أن "ما وقع في كلام البيهقي – رحمه الله – في كتاب (الاعتقاد) من هذه الأمور.. هو مما د ُخل عليه من كلام المتكلمين وتكلف ِهم فراج عليه واعتق ُد صحته، والحق أنه من كلام أهل البدع لا من كلام أهل السنة"[2].. بل ورد عنه – رحمه الله – قوله:"لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القران والحديث"[3][4].

كما نص الإمام أحمد -- رحمه الله – على إثبات آيات الصفات وإمرارها كما جاءت وعلى الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تأويل.. ويبدو أن ما أشيع عنه قد جاء على لسان بعض تلامذته أو من كان قريبا منه ونسب إليه خطأ على ما أفاده الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه (فضل علم السلف على الخلف)، حيث قال:

"والصواب أن ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاء ت، من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البت ة خصوصا ً الإمام أحمد ولا خاض في معانيها ولا ضرب مثلا ً من الأمثال لها، وإن كان بعض من كان قريبا ً من زمن الإمام احمد فيهم من فعل شيئا ً من ذلك إتباعا ً لطريقة مقاتل - ابن سليمان الذي كان يسرف في الإثبات والتجسيم – فلا يقتدي به في ذلك، إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ومالك والثوري و الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيدة ونحوهم، وكل هؤلاء لا يوجد في كلامهم شيء من جنس كلام المتكلمين فضلا عن كلام الفلاسفة"[5]، وغيرهم "ك الشهامية والكرامية وقلة الحنابلة الذين يصفهم ابن تيمية بأنهم أتوا من المنكرات،

تحت عنوان: (هل للدعاة إلى الله برنامج؟)، كما نقل آراء الإمام البنا في هذا الأمر وأخطاؤه السبعة تقريبا – التي نقيض هذا البحث للرد عليها – وذلك في عدد لواء الإسلام العدد الخامس غرة المحرم سنة 1408 هـ، 25 أغسطس سنة 1987 ص 6، 7.. وعنوان المقال يوحي أن هذا ما استقر عليه أمر مدرسة الإخوان، بل وما ينبغي أن يستقر عليه أمر الدعاة إلى الله قاطبة.. نعوذ بالله أن نكون من الجاهلين.. والله نسأله الهداية والتوفيق .

[1] مجموعة الفتاوى لابن تيمية 398/5 .

[2] تنبيهات على ما كتبه الصابوني لابن باز ص 23.

[3] السابق

[4] هذا على افتراض صحة تسمية ما نسب إليه تأويلا ً، وأن كان كلام البيهقي في الحقيقة لا يفيد شيئا من ذلك [ينظر الاعتقاد للبيهقي 41].

[5] فضل علم السلف على الخلف لابن رجب الحنبلي ص 19، 20.

والإمام أحمد برئ منهم"[1].. "ولا ينكر ابن تيمية انه انتسب إلى الحنابلة أناس من الحشوية المشبهة، ولكنه يلاحظ أن المشبهة والمجسمة من غير أصحاب الإمام أ حمد أكثر منهم فيهم، فمثلا الأكراد وكلهم شافعية فيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في الحنبلية، وكذلك الكرامية المجسمة كلهم حنفية"[2].

هذا فيما يتعلق بسند روايات التأويل المنسوبة إلى الإمام أحمد، أما عن الأ حاديث نفسها وعن نسبة التأويل إليه فيها، فنقول وبالله التوفيق:

أن الحديث الأول: (الحجر الأسود يمين الله في أرضه)، حديث باطل لم يثبت عن النبي : "قال ابن الجوزي – في العلل المتناهية – (حديث لا يصح)، وقال ابن العربي: (هذا حديث باطل فلا يلتفت إليه)"[3]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "روي عن النبي بإسناد لا يثبت"[4].. وعلى هذا فلا حاجة للخوض في معناه، كما ذكر ابن باز في (تنبيهات على ما كتبه الصابوني) عن هذا الحديث: "إنه حديث ضعيف، والصواب وقفه على ابن عباس"[5].. بل إن الشيخ الألباني يعلق على رواية الوقف هذه قائلا: "الوقف أشبه وإن كان في سنده ضعيف، فإن إبراهيم – بن يزيد صاحب الرواية – متروك كما قال أحمد والنسائي"[6]، هذا عن متن الحديث وبعض ما قيل عن إسناده.

ومما قيل بحق إسناده أيضاً، ما ذكره الهيثمي، قال: هذا الحديث "فيه قال عبد الله بن المؤمل: وثقه ابن حبان وقال يخطئ وفيه كلام، كما أن لابن المؤمل هذا ترجمة في الميزان[7]، وقد ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني، وقال أحمد: (أحاديثه مناكير)، وقال ابن حبان في الضعفاء: (لا يجوز الاحتجاج بخبره إ ذا انفرد)"[8]، وقال الحافظ في التقريب: "ضعيف حديث"[9]، كما أخرج الحديث أيضا الخطيب[10] من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي عن جابر مرفوعا ً وقال عنه: "(يروى عن مالك وغيره من الرفعاء أحاديث منكرة)، ثم ساق له هذا الحديث، ثم روى تكذيبه عن أبي بكر بن أبي شيبة وقد كذبه أيضا ً موسى بن هارون وأبو زرعة، وقال ابن عدي عقب الحديث: (هذا في عداد من يضع الحديث)، وكذا قال

---

[1] منهج علماء الحديث ص 230.

[2] مجموع الفتاوى 3/ 185.. وينظر ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي ص 87 عن المناظرة الواسطية ص 23، 24 .

[3] سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني حديث رقم 323.

[4] مجموع الفتاوى 6/ 387.

[5] تنبيهات ص31.

[6] سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني حديث رقم 223.

[7] 510/2.

[8] المجروحين 1/ 27، 28.

[9] التقريب 1/ 454.

[10] مجموعة الفتاوى 6/ 328.. كما أخرجه أبو بكر بن خلاد في الفوائد وابن عدي وابن بشران، وكلهم من طريق إسحاق بن بشير الكاهلي وقد عده ابن عدي والدارقطني ممن يضعفون الحديث، فاتضح إذاً أن هذا الحديث لا يُفرح به، لأن مداره على راو كذاب فلا يغتر بكثرة طرقه [ينظر علاقة الإثبات ص99] .

الدارقطني كما في الميزان"[1].

هذا وقد عاب الألباني على الحافظ ابن رجب الحنبلي سكوته عن هذا الحديث وتأويله له بقوله: (إن المراد بيمينه أنه محل الإسلام والتقبيل)، ثم عقب الألباني على ذلك قائلا ً: "وكان يغنيه عن ذلك كله، التنبيه على ضعف الحديث وأنه لا داعي لتفسيره أو تأويله، لأن التفسير فرع التصحيح كما لا يخفى"[2].. وحتى لو تجاوزنا ذلك وأردنا تفسيرا ً لهذا الحديث، فإننا لا نرى إلا التشبيه بقصد تقريب المعنى إلى الأذهان، وهو أن من قبّل الحجر "فكأنما صافح الله وقبّل يمينه، فدل ذلك على أن الحجر ليس هو يمين الله، وإنما شبه مستلمه بمن صافح الله وقبّل يمينه ترغيبا ً في استلامه وتقبيله"[3]، كما أن "أول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله تعالى كما هو معلوم عند كل عاقل"[4]، فكيف يتهم ا لإمام أحمد بأنه يؤول الصفات على نحو ما ذهب إليه الإمام البنا وغيره.

هذا وعلى الرغم من عدم صحة هذا الحديث والرواية معا ً، فقد نسب البنا تأويل هذا الحديث إلى أحمد وعلق عليه بقوله: "قال العراقي: رواه الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر ..."[5]، وقد تجاهل البنا – عن عمد – ما قاله الغزالي بحق أحمد في نفس السياق، من عبارة تحمل معنى التضعيف لما سمع عنه في هذا الصدد، ومن أنه رحمه الله "منع من التأويل حسماً للباب ورعاية لصلاح الخلق، فإنه إذا فتح الباب اتسع الخرق وخرج الأمر عن الضبط وجاوز حد الا قتصاد"، يقول الغزالي: "ويشهد له سيرة السلف، فإنهم كانوا يقولون: (أمروها كما جاءت)، حتى قال مالك لما سئل عن الاستواء: (الاستواء معلوم والكيفية مجهولة)"[6].. فضلا ً عن أنه قد تم تخريج الحديث وذكرنا كلام أهل العلم فيه.

أما عن الحديثين الآخرين، فلم يثبت عن الإمام أحمد بن حنبل أنه أول أيا منهما[7]، على أن هذه التهمة وهي نسبة التأويل للإمام أحمد لم تقتصر عليه هو فقط، بل إن كثيرا ً من "الخائضين في آيات الله بالباطل.. يَنسب إلى أئمة المسلمين ما لم يقولوه، فينسبون إلى الشافعي.. ومالك وأبي حنيفة الاعتقادات الباطلة مما لم يقولوه، مثال ذلك ما ذكره أبو حاتم الرازي في كتاب الزينة، إذ يشير في معرض حديثه عن المشبهة إلى المالكية أصحاب مالك والشافعية أصحاب الشافعي"[8]، "ويقولون لمن اتبعهم، هذا الذي يقوله: اعتقاد الإمام الفلاني، فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة تبين كذبهم في ذلك.. ومنهم من إذا طولب

---

[1] السلسلة الضعيفة للألباني الحديث رقم 223.
[2] السلسلة الضعيفة للألباني الحديث رقم 323.
[3] تنبيهات ص32.
[4] مجموعة الفتاوى 398/6، 580.
[5] هامش مجموعة الرسائل ص 330.
[6] الإحياء 1/ 179.
[7] ينظر القواعد المثلى في شرحهما ص 50، 52.
[8] ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي د.عبد الفتاح فؤاد ص 62 عن منهاج السنة لابن تيمية 72/2، 160.

بتحقيق نقله يقول: هذا القول قاله العلماء والإمام الفلاني لا يخالف العقلاء، ويكون العقلاء طائفة من أهل الكلام الذين ذمهم الأئمة أنفسهم.. أليس من يصنع صنيعهم فينسب إلى أحمد ما لم يقله يكون قد شاركهم في هذا؟ قال الشافعي: (حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في القبائل و العشائر ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام).. وكذلك قال أحمد: (ما ارتدى أحد بالكلام فافلح)، وقال: (علماء الكلام زنادقة)"[1].

ومن هذا فقد تبين أنه قد انتسب إلى الإمام أحمد وكذا الإمام مالك وأبي حنيفة والشافعي من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم، بل وتَ ـقَـ ـوَّ ل عليهم ونسب إليهم ما لم يقولوه، ولعل ما رددنا به ما على نسب للإمام أحمد يعضد هذا.. وتلك هي بعض نصوصه التي تبرئ ساحته من شبهة التأويل والتعطيل للصفات، فقد صح عن علي بن الحسن بن شقيق قال: قلت لعبد الله بن المبارك: كيف تعرف ربك عز وجل؟، قال في السماء السابعة على عرشه.. فقيل هذا لأحمد بن حنبل فقال: (هكذا هو عندنا).. وقال في أحاديث الاستواء: (نسلم بهده الأحاديث – أحاديث ا لاستواء – كما جاءت، ولا نقول كيف كذا؟، ولا لم كذا؟[2].. وقال رحمه الله فيما نصه: "ليس كمثله شيء في ذاته، كما وصف نفسه، قد أجمل الله الصفة فحد ّ لنفسه صفة، ليس يشبهه شيء، وصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه)، قال: (فهو سميع بصير بلا حد ٍّ ولا تقدير ولا يبلغ الواصفون صفته ولا نتعدى القران والحديث، بل نقول كما قال ونصفه بما وصف به نفسه ولا نتعدى ذلك، ولا يبلغ صفته الواصفون، نؤمن بالقرآن كله: محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته بشناعة شنعت، ما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوة بعبده يوم القيامة ووضعه كنفه عليه، فهذا كله يدل على أن الله سبحانه وتعالى يـ ـُرى في الآخرة، والتحديد في هذا كله بدعة، والتسليم فيه بغير صفة ولا حد ّ إلا ما وصف به نفسه، سميع بصير، لم يزل متكلما ً، عالما ً غفورا ً، عالم الغيب و الشهادة علام الغيوب، فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد، وهو على العرش بلا حد ٍّ – كما قال تعالى (ثم استوى على العرش)[3] – كيف شاء، المشيئة إليه والاستطاعة إليه، ليس كمثله شيء، وهو خالق كل شيء وهو سميع بصير بلا حد ٍّ ولا تقدير، لا نتعدى القرآن والحديث"، "وسئل: الله فوق السماء السابعة على عرشه؟، قال: (نعم، ولا يخلو شيء من علمه.. وربنا على العرش بلا حد ولا صفة)"[4].

وقال في أحاديث الرؤية: "من زعم أن الله لا يـ ـُرى في الآخرة، فقد كفر بالله

---

[1] قطف الثمر للقنوجي ص46.
[2] ينظر معارج القبول للشيخ حكمي ص120/1، 121.
[3] الأعراف/ 54، يونس/ 3، الرعد/ 2، الفرقان/ 59، السجدة/ 4، الحديد/ 4.
[4] معارج القبول 268/1، 123.

وكذب بالقرآن"1.. وبمثل هذا كان كلامه – رحمه الله – عن صفة الكلام وسائر صفات الله عز وجل، ونصوصه كلها تشهد في ذلك بالإثبات دون التعطيل و التأويل2.. ويكفينا ما حد ّث به حنبل فقد "قال: سألت أبا عبد الله – يعني أحمد بن حنبل – عن الأحاديث التي ت ُروي في أن الله عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا، وأن الله يرى وأن الله يضع قدمه، وما أشبه ذلك، فقال أبو عبد الله: (نؤمن بها ونصدق، ولا كيف ولا معنى3، ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق.. ولا نرد على الله قوله، ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية (ليس كمثله شيء.. الشورى/ 11)"4.

تلك هي عقيدة الإمام أحمد بن حنبل في الصفات، جاءت كما نرى وكما هو واضح موافقة لعقيدة سلف الأمة وعقيدة فقهاء المذاهب كالشافعي ومالك وأبي حنيفة.. يقول الإمام الشافعي "في توحيد الصفات: (آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنا برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله)، وقال: (لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر نبيه أمته، لا يسع أحدا من خلق الله قامت عليه الحجة ردها، لأن القران نزل بها وصح عن رسول الله القول بها"5.

ويقول الإمام مالك في جوابه لمن سأله عن الاستواء: (استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع وأنت صاحب بدعة)، وفي رواية له أخرى: (الكيف غير معقول والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون صاحب بدعة)، وأمر به فأ ُخرج.. وبمثل هذا قال أبو حنيفة6.. وحري بمن يسير على مذاهبهم الفقهية أن يتحرى عقيدتهم في توحيد الله من باب أولى، وإلا فهو مخالف لمذاهبهم، عليهم من الله الرحمة الرضوان.

نخلص من هذا، أن اتفاق الفقهاء وفي مقدمتهم الإمام أحمد، على القول بالإثبات دون التأويل، وذلك ما صرح به ابن تيميه حين قال: "إني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية (وما يعلم تأويله إلا الله.. أل عمران/ 7)، ونفي أن يعلم أحد معناه وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا قالوا: إن الله ينزل كلاما ً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا: (كلمات لها معان صحيحة)، وقالوا في أحاديث الصفات: (تمر كما جاءت)، ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها، التي مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه، ونصوص أحمد والأ

---

[1] السابق 250/1.

[2] السابق 248/1، 249.

[3] يرجع في تفسير عبارة: "ولا معنى" إلى المسألة الأولى من الفصل الأول، وذلك حتى لا يفهم منها التفويض المذموم.

[4] مختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ص 480:481 .

[5] معارج القبول للشيخ حكمي1/ 268 .

[6] ينظر نفس المرجع118/1، 119.

أئمة قبله بيـ ـّنة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية، ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل.. فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة: تحريف باطل.. وكذلك نص أحمد – في كتاب (الرد على الزنادقة والجهمية) – على أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره، بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله.. فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأنه لا يـ ـُسكت عن بيانه وتفسيره بل يـ ـُبين ويـ ـُفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته"[1]، أو تأويل يخرجه عن ظاهر معناه.

فما ذكره أحمد – على نحو ما بينا – هو بعينه مما ذكره الأئمة الأعلام فكيف إذا ً يـ ـُنسب إلى الإمام هذا الإمام العلم مثل هذا الكلام الذي ذكره البنا، والذي لم يقـ ـُله وأ ـُد ـْخـ ـِل عليه كما قلنا وكما يدل عليه كلامه، على الرغم من أن كلا مه كله ينطق بخلافه ويصرح بإرجاع الأسماء والصفات نفيا ً أو إثباتا ً إلى ما أخبر به الله عز وجل وأخبر به رسوله ؟.. كيف يد ـّعـ ـِي عليه مثل هذا وهو منه برئ براءة الذئب من دم ابن يعقوب؟، وأخيرا، هل يجوز لنا أو يليق بنا أن نغتر – بعد هذا التحقيق – بقول الإمام البنا رحمه الله الذي قال فيه: "ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالإتباع حسما لمادة التأويل والتعطيل، فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان وأثلج صدره برد اليقين، فلا تعدل به بديلا ً، ونعتقد إلى جانب هذا أن تأويلات الخلف لا توجب الحكم عليهم بكفر ولا فسوق، ولا تستدعي هذا النزاع الطويل بينهم وبين غيرهم قديما ً وحديثا ً، وصدر الإسلام أوسع من هذا كله، وقد لجأ أشد الناس تمسكا برأي السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن، وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه" ، ثم ذكر الأحاديث الثلاثة التي بسطنا القول فيها وفي الرد عليها؟[2].. اللهم لا.

فلا السلف قالوا بالسكوت والتفويض لمعاني الصفات، ولا الإمام أحمد لجأ إلى التأويل، ولا قائل هذه العبارة التزم برأي السلف ولم يعدل به بديلا ً، بل راح يمزج ويقارب بين أراء السلف والخلف، وبينهما من الخلاف بـ ـُعد المشرقين.. والحق أن الذي خلق هذا الشقاق والنزاع الطويل حتى هذه الأيام، وأوجد البعد عن طريق السلف في معرفة معاني الصفات وعدم تأويلها، وفي إجراء هذه الصفات علي ظاهرها وعدم تفهم السلف في هذه الأمور المهمة من عقيدة التوحيد – وهي عقيدة بسيطة وسهله وميسورة لا تكلف فيها ولا تعقيد – هو: ما ذهب إليه البنا وأمثاله من التهوين من شأن هذه الأمور العقدية الخطيرة وأمثالها مما يكون الخلا

---

[1] الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية ص 30، 31 .
[2] مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص330 .

اف فيها اختلاف تضاد، وكذا محاولة الخلط فيها بين فهم السلف الصحيح وبين شطحات الخلف وتكلـُف الجمع بين أراء هؤلاء وأولئك على الرغم من اتساع الخرق بينهما، حتى ضاق صدر الإسلام ذرعا تجاه هذا التخبط واللبس في دين الله وصفاته سبحانه جل في علاه.

وما ذكرناه هنا، أظنه كافياً للرد علي الأستاذ سعيد حوى في مشاركته أستاذه البنا في نسبة التأويل للإمام أحمد واتهامه به، وفيه يقول: "ألا تري أهل السنة و الجماعة لا بد أن يردوا، ولا بد أن يؤولوا، وهذا الإمام أحمد وهو أبعد الناس إلي التأويل نقل عنه – كما ذكر ابن كثير في البداية والنهاية – تأويله لقوله تعالي (وجاء ربك.. الفجر/ 22)، فقد روي البيهقي عن ابن السماك عن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعلي: (وجاء ربك.. الفجر/ 22)، أنه: جاء ثوابه"[1].

والحق أن هذه الرواية التي جاء بها الأستاذ سيد حوى ليدافع بها عن أستاذه بـالحق والباطل.. يشوبها هي الأخرى الريب، ويحيط بها الشك من كل جانب لعدة أسباب أهمهـا:

1- أن ذلك يتعارض مع مذهب أحمد في هذا، ومع ما صرح به من نصوص تدل كلها على الإثبات بلا تأويل، كما يتناقض مع ما سقناه له وعنه منذ قليل، بل ويتناقض مع كلام الأستاذ سعيد حوى نفسه الذي برأه أولا من ساحة التأويل فقال: "وهو أبعد الناس عن التأويل"، ثم راح بعد يتهمه به.. وله في أستاذه البنا – الذي ساق هذه العبارة بمعناها[2]– سبق وسلف ومثل أعلى، إذ كيف يكون الإمام أحمد – بنظر أ. سعيد حوى – أبعد الناس عن التأويل ثم يـُثبت له ذلك.

2 - أن هذه الرواية أيضاً والتي ساقها الأستاذ سعيد حوى عن طريق البيهقي، ينطبق عليها ما ذكره سماحة الشيخ ابن باز في تنبيهاته قائلاً:

والجواب عن ذلك: أن "ما وقع من كلام البيهقي رحمه الله في كتابه الاعتقاد من هذه الأمور، هو مما دخل عليه من كلام المتكلمين وتكلفهم، فراج عليه واعتقد صحته، والحق أنه من كلام أهل البدع لا من كلا م أهل السنة.. ذلك أن الوارد عن أحمد رحمه الله قوله: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفة به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث)"[3]، هذا عن رواية السماك في البيهقي، وابن كثير لم يزد على أن ذكرها عنه.. ونفسح المجال هنا لابن القيم كي يزيح هو الآخر هذه التهمة ويزيل هذه الظلمة، وليحقق هذه المسألة التي نسب فيها تأويل المجيء إلى الإمام أحمد كذبا وبهتانا – وذلك من خلال رواية أخرى مماثلة حكاها شيخه عن أحمد في رواية حنبل وفيها: "ويجيء تبارك وتعالى، قلت لهم: هذا الثواب، قال

---

[1] الإجابات للأستاذ سعيد حوى ص91عن البداية والنهاية في ترجمة أحمد 10/ 327 .

[2] وهو قوله: "لقد لجأ الناس أشد تمسكاً برأي السلف رضوان الله عليهم إلى التأويل في عدة مواطن، وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه" مجموعة الرسائل ص 330.. إذ كيف يتأتى للبنا أن يصرح بأنه – رحمه الله – أشد الناس تمسكا برأي السلف في البعد عن التأويل ثم يُثبت له التأويل!!؟؟.

[3] ينظر تنبيهات لابن باز ص23.

الله تعالى (وجاء ربك والملك صفا ً صفا ً.. الفجر/ 22) إنما يأتي قدرته، وإنما القرآن أمثال ومواعظ وزجر"1.. فيقول في صواعقه: "وأما الرواية المنقولة عن الإ مام أحمد – يعني هذه الرواية التي سقناها منذ قليل – فاختلف فيها أصحابه على ثلاث طرق:

إحداها: أنها غلط عليه، فإن حنبلا ً تفرد بها عنه وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، إذا تفرد بما يخالف المشهور عنه وهو كثير المفاريد المخلفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما يخلف المشهور عنه فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا أذا كان ذلك في مسائل الفروع فكيف في هذه المسألة؟.. وقالت طائفة أخرى: بل ضبط حنبل ما نـ َقل وحفظه، ثم اختلفوا في تخريج هذا النص، فقالت طائفة منهم: إنما قاله أحمد على سبيل المعارضة لهم، والإلزام لخصومه بما يعتقدونه في نظير ما احتجوا به عليه، لا أنه يعتقد ذلك.. والمعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض صحة ما عارض به.. وقالت طائفة أخرى: بل ثبت عن أحمد بمثل هذه رواية في تأويل المجيء والإتيان ونظائر ذلك من أنواع الحركة، ثم اختلفوا في ذلك فمنهم من قصد التأويل على هذا النوع خاصة، وجعل روايتين، والرواية المشهورة من مذهبه ترك التأويل في الجميع حتى أن حنبلا ً نفسه ممن نقل عنه ترك التأويل صريحا ً، فإنه لما سأله في تفسير النزول هل هو أمره ماذا؟ نهاه عنه.

وثانيها طريقة القاضي وابن الزاغوني: تخصيص الروايتين بتأويل النزول ونوعه.

وثالثها طريقة ابن عقيل: تعميم الروايتين لكل ما يمنع عنده إرادة ظاهرة"2.. ثم أخذ رحمه الله يحقق في هذه الروايات جميعها مرجحا ً طريقة الخلال وقائلا ً: "وطريقة الخلال وقدماء الأصحاب امتناع التأويل في الكل، وهذه رواية – يقصد رواية التأويل – إما شاذة أو أنه رجع عنها كما هو صريح عنه في أكثر الروايات، وإما أنها إلزام منه ومعارضة لا مذهب"3.
وهكذا يظهر لنا أن الرواية الثابتة عن أحمد هي منع التأويل، وأن ما عداها، إما أنها شاذة إما انه رجع عنها وإما أنها إلزام منه ومعارضة، وإما أنها مكذوبة عليه على نحو ما نص عليه ابن تيمية، أو شاذة على نحو ما نص على ذلك ابن القيم4.

---

[1] مختصر الصواعق لابن القيم ص482
[2] مختصر الصواعق لابن المرسلة ص487، 488 .
[3] مختصر الصواعق ص 488 وينظر مجموعة الفتاوى 5/ 400.
[4] مجموعة الفتاوى 5/ 389 .

وكلام ابن القيم هنا يعضد ضعف رواية ابن كثير التي ساقها البيهقي وذكرها له ا لأستاذ سعيد حوى في إجاباته، بل ومما يعضد ضعفها ويؤكده – على ما سبق أن قررنا – قول ابن باز: إن "ما وقع في كل م البيهقي رحمه في كتابه الاعتقاد من هذه الأمور، هو مما د ُخل عليه من كلام المتكلمين وتكلفهم، فراج عليه واعت ُ قد صحته، والحق أنه من كلام أهل البدع لا من كلا م أهل السنة"[1].. فإذا أضفنا إلى هذا، ما سبق بيانه من نصوص له صحيحة في إمرار الصفات وعدم تأويلها، تأكد لنا عدم صدق هذه الرواية وعدم صحة نسبتها إلى أحمد وأنها غلط عليه كما أشار ابن القيم هنا في مقدمة كلامه.. فأين هذا كله مما اختُلق على أحمد وراج عنه قديما، بل ولا زال يروج عنه هذه الأيام على يد أساتذة ٍ يفترض فيهم التدقيق والتحقيق النزيه، وكان أولى بهم أن يبحثوا عن الحق بدلا من أن يبغونها عوجا بدفاعهم عن الباطل، ووقوعهم في الضلال والإضلال؟؟!!.. والله هو الهادي إلى سواء السبيل.

******

الفصل الثالث
مبحث في مجازية الصفات وإخراجها عن ظاهرها

---

[1] تنبيهات على ما كتبه الصابوني لابن باز ص23.

يقول الإمام البنا: "وخلاصة هذا البحث أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق، وهو تأويل بالجملة، واتفقا كذلك على أن كل تأويل يصطدم بالأصول الشرعية غير جائز، فانحصر الخلاف في تأويل الألفاظ مما يجوز في الشرع وهو هين كما ترى، وأمر لجأ إليه بعض السلف أنفسهم".. (مجموعة الرسائل ص 331).

وقد أشرنا من قبل إلى ادعاء الشيخ البنا – رحمه الله – باتفاق السلف والخلف على القول بالتفويض[1] – أي تفويض معنى الصفات بالإضافة إلى كيفياتها، إلى الله.. وهذا يعني عنده أن السلف قالوا: إن للصفات معانٍ غير الظاهر لا ندركها[2]، وهو ما يستلزمه حتماً القول بالتفويض وقد صرح به البنا هنا في النص الذي معنا، وأكده حين قرن رأي السلف بالخلف وزعم الاتفاق بينهما، وزاده تأكيداً حين ذكر أن الخلف مثلهم في ذلك مثل السلف تماما، لكنهم فقط زادوا في تصورهم للمعنى، كقولهم عن اليد أنها للقدرة وعن الوجه أنه للذات[3].

ومن هنا حكم الشيخ البنا باتفاق الفريقين على أن المراد غير الظاهر المتعارف عليه، ونقول: إن هذا القول سَقَطَ بعد أن بينا أن مذهب السلف ليس التفويض، وإنما هو الإيمان بالصفات علماً وتفويضها كيفاً، كما سقط قول الشيخ أيضاً: "وهو تأويل في الجملة"، إذ إن السلف لم يلجأ كما قلنا إلى ما لجأ إليه الخلف من التأويل المذموم، بل إن بينهم وبين الخلف في ذلك بعد المشرقين كما أفضنا القول في ذلك في الفصل الثاني.. أما عن قوله بعد ذلك: "واتفقا كذلك على أن كل تأويل يصطدم بالأصول الشرعية، غير جائز"، فمن المعلوم أن التأويل في الأسماء والصفات فيه تلاعب بكتاب الله ومن ثم كان مصطدماً بطبيعة الحال مع النصوص والأصول الشريعة كما تقرر وكما وضح ذلك من كلام ابن القيم في صواعقه، وكان موقف السلف بالنسبة للتأويل في الأسماء والصفات هو الرفض التام، فكيف حدث الاتفاق بينهما ؟!، ومتى ؟!.

إن السلف يرون أن التأويل في الأسماء والصفات غير جائز، والخلف يغرقون أنفسهم في التأويل على نحو ما صرح به البنا نفسه من أنهم "أخذوا يؤولون الوجه بالذات واليد بالقدرة وما إلى ذلك هربا من شبهة التشبيه "[4].. فأين إذا هذا الاتفاق المزعوم؟!.. وأما عن قوله رحمه الله: "فانحصر الخلاف في تأويل الصفات بما يجوز شرعا"، فهو مترتب على سابقه، فالخلاف لم ينحصر في تأويل الألفاظ بما يجيزه الشرع، لأن الشرع لم يجز أصلاً التأويل الذي أجازه الخلف في الأسماء والصفات على الإطلاق.

---

[1] ينظر نصوصه في المسألة الأولى والثانية من الفصل الأول .
[2] ينظر نصوصه في المسألة الثالثة منه .
[3] ينظر مجموعة الرسائل ص327 .
[4] مجموعة الرسائل لحسن البنا ص327.

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية على القائلين بهذا الرأي المتزعمين له بالهوى قائلاً: "رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقولون إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى، ولكن السلف سكتوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها، لمسيس الحاجة إلى ذلك.. ويقولون: الفرق أن هؤلاء يعيِّنون المراد بالتأويل، وأولئك – السلف – لا يعينون لجواز أن يراد غيره"، وهو في معنى ما ذكره البنا تماما، وعلى مثل هذا يرد ابن تيمية قائلاً: "إن هذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم.. علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك "[1].

وأظن أن هذا واضح وكاف في الرد على الإمام البنا ومن سار على نهجه، وقد زاد الأمر تجلية وإيضاحا الشيخ عبد الرحمن الوكيل في كتابه القيم (الصفات الإلهية بين السلف والخلف)، فنبه إلى ذلك بقوله:

"يزعم بعض الناس أن دين السلف في الأسماء والصفات هو إقرار ألفاظها على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، ثم يزعم هؤلاء بعد ذلك أن دين السلف هو إذاً دين الخلف، فالفريقان متفقان – هكذا يزعمون – على أن هذه الآيات والأحاديث لا تدل على صفات الله سبحانه، فلا خلاف إذاً بين الفريقين إلا في أن السلف أمسكوا عن التأويل مخافة أن يكون المراد معنى آخر، وأما الخلف فرأوا المصلحة في تأويلها وتعيين المراد منها"[2].. أي أن مبدأ اعتقاد أن ظاهر الصفات غير مراد موجود عند كل منهما، وقد انفرد السلف عند هؤلاء بمبدأ التفويض، و الخلف بمبدأ التأويل وإخراجها إلى المجاز وهو بعينه ما قاله البنا[3] ومن لف لفه ودافع عنه وسار على هداه، وعليهم جميعا يرد الشيخ عبد الرحمن الوكيل فيقول: "وهذا التصوير لمذهب السلف مخالف للحقيقة، وقد نتج إما عن سوء فهم وإما عن سوء نية وكذب"[4].

ونتناول في هذا الفصل مسألة إخراج الصفات عن ظاهرها لنقف على هذا الأمر ولنتأمل ما فيه من خطورة على عقيدة التوحيد في صفات المولى سبحانه، ولكن لا مفر لنا في تناول هذه المسألة من التعرض لعدة نقاط:

أ – تحقيق القول في عبارة (أن مراد الصفة غير ظاهرها): ونريد بذلك أن نصحح من مفهوم هذه العبارة ونتعرف على أصلها، وعلى الذين أساغوا استخدامها لنتحرى بعد ذلك الدقة في استخدام الألفاظ حتى لا تضل بنا السبل أو تتفرق بنا ا

---

[1] الفتوى الحموية لابن تيمية ص64.

[2] الصفات الإلهية ص 129 وينظر المفسرون بين الإثبات والتأويل للمغراوي 140/1 .

[3] ينظر نصوصه في الفصل الأول ص 327، 331 من مجموعة رسائله .

[4] الصفات الإلهية ص129 وينظر المفسرون بين الإثبات والتأويل للمغراوي 140/1.

لأهواء.
ومن الجدير بالذكر أن هذه العبارة لم يقل بها أحد من السلف، وإنما هي إدعاءات بعض المتأخرين كابن خلدون وغيره، يقول د. هراس: "أن السلف لم يكونوا يعمدون إلى تأويل شيء مما ورد من الصفات مما يوهم ظاهره التشبيه، ولكن الخلاف.. هل كان السلف لا يفهمون معاني هذه الآيات، وأنهم إنما كانوا يقرئونها تعبداً فقط دون أن يكون لها مدلول في عقولهم أصلاً[1]، وذلك بعد صرفهم لها عن ظواهرها، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة لله لاستحالتها في نظر العقل وإفضائها إلى التشبيه؟، وهذا ما يدل عليه كلام ابن خلدون".. ثم راح د. هراس – رحمه الله – يرد على هذه المزاعم ويدحضها قائلاً: "ولكننا إذا تأملنا كلام المقريزي والصابوني والشوكاني وغيرهم في بيان عقيدة السلف، استطعنا أن نفهم منه أن السلف كانوا يفهمون معاني هذه الآيات والأحاديث، بدليل أنهم كانوا يثبتون لله ما تضمنته من صفات، ولو كان معنى هذه الآيات والأحاديث غير مفهوم لهم البتة لما صح منهم الإثبات، إذ كيف يثبتون شيئا لا يُعقل معناه، غاية الأمر أن السلف رضي الله عنهم لم يكونوا يبحثون فيما وراء هذه الظواهر عن كنه هذه الصفات أو كيفية قيامها بذاته تعالى"[2].
وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن نسوق كلام ابن تيمية.. فقد قسم – رحمه الله – القائلين بجريان الصفات على ظاهرها إلى ست طوائف:
طائفتان قالوا تجري على ظواهرها، وطائفتان قالوا تجري على خلاف ظاهرها، وطائفتان واقفتان.. فالطائفتان الذين قالوا تجري على ظواهرها:
1- طائفة المشبهة الذين جعلوها من جنس صفات المخلوقين ومذهبهم باطل.
2- السلف الذين أجروها على ظاهرها اللائق بالله عز وجل، ومذهبهم هو الصواب المقطوع به لدلالة الكتاب والسنة والعقل عليه دلالة ظاهرة، إما قطعية وإما ظنية.. والفرق بين هاتين الطائفتين: أن الأولى تقول بالتشبيه، والثانية تنكره لتباين صفات الخالق عن صفات المخلوق (ليس كمثله شيء.. الشورى/ 11).
وأما الطائفتين الذين قالوا على خلاف ظاهرها وأنكروا أن يكون لله صفات ثبوتية أو أنكروا بعض الصفات، وأثبتوا الأحوال دون الصفات فهم:
1– أهل التأويل من الجهمية وغيرهم الذين أولوا نصوص الصفات إلى معان عينوها، كتأويل اليد بالنعمة والاستواء بالاستيلاء ونحو ذلك.
2– أهل التجهيل من المفوضية الذين قالوا: الله أعلم بما أراد بنصوص الصفات، لكننا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية له تعالى، والفرق بين هاتين الطائفتين، أن الأولى: أثبتوا لنصوص الصفات معنى لكنه خلاف ظاهرها، وأما الثانية:

[1] ولا شك أنه ليست هناك صفة لله في القرآن أو في السنة إلا وساقها الله لحكمة ومنفعة وغاية، ولولا ذلك لما ساقها وذكرها، لأن كلام الله وكلام رسوله منزه عن العبث واللغو الحشو .. (الرد على من أنكر توحيد الأسماء لعبد الرحمن عبد الخالق) .
[2] ابن تيمية السلفي ص48، 49 .

فيفوضون ذلك إلى الله من غير إثبات معنى مع قولهم: إنه لا يراد من تلك النصوص إثبات صفة لله عز وجل.. الخ[1].

ومن ذلك ندرك من هم القائلون أن مراد الصفة غير ظاهرها، كما ندرك من هم المستخدمون لهذه العبارة؟، أنهم إما أهل التأويل من الجهمية وغيرهم، وإما أهل التجهيل من المفوضية – نعوذ بالله من هؤلاء وأولئك – بينما قال السلف: إن مراد الصفات ظاهرها، إذاً فمن الخطأ في حق السلف – بل والخطأ الجسيم – أن ننسب إليهم عبارة (أن المراد من الصفات غير ظاهرها)، حتى وإن قصد بها مغايرته للمخلوقين على نحو ما صرح به الإمام البنا، وذلك حتى لا يتوهم منها البدعة ومقولة الجهمية أو المفوضية.. وفي ذلك يقول ابن تيمية: "من قال أن الظاهر غير مراد، بمعنى: أن صفات المخلوقين غير مراده، قلنا له: أصبت في المعنى لكن أخطأت اللفظ وأوهمت البدعة، وجعلت للجهمية طريقاً إلى غرضهم وكان يمكن أن تقول: (تمر كما جاءت على ظاهرها مع العلم بأن صفات الله تعالى ليست كصفات المخلوقين، وأنه منزه مقدس عن كل ما يلزم منه حدوثه أو نقصه)"[2].. ويكفي هذا إزالة للبس وتصويباً لعبارة البنا ورداً على ما زعمه ونسبه خطأً إلى السلف، وقد كان ينبغي عليه أن يتحرى الدقة في التعبير حتى لا يقع ويوقع أتباعه وتلامذته من بعده في المحظور، فقد أضحى من المعلوم أن السلف لم يقل أحد منهم بإخراج الصفات عن ظاهرها، وحتى على افتراض أنه قد صح عندهم الاعتقاد بأن المراد من الصفات غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق[3] – على نحو ما أراد بعض المتأخرين أن ينسبوه إليهم[4] – فإن الخلف لا يرون ذلك،

---

[1] ينظر بتمامه الحموية ص 66، 67 وينظر فتح رب البرية ص 107، 108 .

[2] مجموعة الفتاوى لابن تيمية 6/ 358والرسالة المدنية ص 11، 12 ط2 السلفية سنة 1397.

[3] وذلك على اعتبار أن الظهور وخلافه يختلف باختلاف أحوال الناس.

[4] يقول ابن تيمية: "واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ مجمل، فإن قوله: (ظاهرها غير مراد) يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين.. فلا شك أن هذا غير مراد، ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد، فقد أصاب المعنى ولكنه أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث.. وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: (الظاهر غير مراد عندهم): أن المعاني التي تظهر في هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا تختص بصفة المخلوقين بل هي واجبة لله أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً أو جوازاً خارجياً غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف أو تعمد الكذب، فما يمكن لأحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل على أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ويد حقيقة، وقد رأينا هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف" (الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص 63، 64).

وهذا ما ارتأيناه في كلام البنا هنا، وكذا في قوله: "وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل" (مجموعة الرسائل ص330).. وإن كنا نعتقد ونعترف للبنا بعدم نفيه أو تأويله لصفة الاستواء أو غيرها على حد قوله: "نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل" (مجموعة الرسائل ص269)، فالذي يظهر من نصوصه هي طريقة أهل التجهيل من المفوضة الذين قالوا: (الله أعلم بما أراد بنصوص الصفات لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية له تعالى) (الحموية ص 66,67)، لجواز أن يراد غيره، ونصوصه في مسائل الفصل الأول تدل على ذلك.. على أننا مع ذلك لا نستطيع أن نعفي البنا من استخدامه عبارة: (غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق)، لكونها توهم البدعة ومقولة الجهمية على نحو ما نقلناه لابن تيمية في المجموع،

بدليل إساغتهم للتأويل في الصفات، وقد اعترف البنا نفسه بذلك فساق نصوصاً لبعضهم كالرازي مثلاً – رغم تراجع الأخير عن مذهبه – وقال فيما نصه: "واعلم أن نصوص القرآن لا يمكن إجراؤها على ظاهرها لوجوه:

الأول: أن ظاهر قول الله تعالى: (ولتصنع على عيني.. طه/ 39)، تقتضي أن يكون موسى عليه السلام مستقراً في تلك العين ملتصقاً بها مستعلياً عليها، وذلك لا يعقل .

الثاني: أن قول الله تعالى: (واصنع الفلك بأعيننا..هود/ 37) يقتضي أن يكون آلة

ولكونها صادرة عن بعض المتأخرين، بما يدل ويعني أنها دخيلة على السلف، على نحو ما صرح به ابن تيمية في الفتوى الحموية.. كما لا نعفيه أيضاً – وهو صاحب مدرسة كبيرة – من دمجه بين رأي السلف ورأي الخلف في ذلك رغم اتساع الهوة بينهما على نحو ما أشرنا في المتن.

يقول ابن عثيمين مفصلا القول في عبارة (الظاهر غير مراد): إن لفظ (ظاهر) مجمل يحتاج إلى تفصيل، فإذا أريد بالظاهر ما يظهر من النصوص من الصفات التي تليق بالله من غير تشبيه، فهذا مراد قطعاً، ومن قال: إنه غير مراد، فهو ضال إن اعتقده في نفسه، وكاذب ومخطئ إن نسبه إلى السلف، وإن أريد بالظاهر ما قد يظهر لبعض الناس من أن ظاهرها تشبيه بخلقه، فهذا غير مراد قطعاً، وليس هو ظاهر النصوص لأن مشابهة الله لخلقه أمر مستحيل، ولا يمكن أن يكون ظاهر الكتاب والسنة أمراً مستحيلاً، ومن ظن أن هذا هو ظاهرها، فإنه يبين له أن ظنه خطأ وأن ظاهرها بل صريحها إثبات صفات تليق بالله وتختص به، وبهذا التفصيل نكون قد أعطينا النصوص حقها لفظاً ومعنى.. والله أعلم.. (فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن تيمية ص61).

وهكذا نجد أن عبارة (غير الظاهر) يكتنفها الكثير من الغموض والإلباس والاحتمالات، خاصة وأن المتعارف عليه عند الخلق جميعاً أن صفات الخالق تختلف عن صفات المخلوقين، فلم يكن الأمر في حاجة إلى كثير عناء أو تعدد افتراضات حتى نفصل ونشقق في الكلام على هذا النحو.. وعلى أي حال فقد كان من الأولى لإمام البنا أن يجري الصفات – صفات الأفعال موضع النزاع بين السلف والخلف – على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري اسم (العليم) و(القدير) و(الرب) و(الإله) والوجود) و(الذات) ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله، لا أن يخرجها عن ظاهرها زاعماً اتفاق السلف والخلف على ذلك، فان ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق إما جوهر وإما عرض قائم به.. فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات أن له علماً وقدرة وكلاماً ومشيئة وإن لم يكن ذلك عرضاً – يجوز عليه ما يجوز على المخلوقين – جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساماً يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين، وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيره من السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يخالفه.. وهذا أمر واضح، فإن الصفات كالذات، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فمن قال: لا أعقل علماً ولا يداً إلا من جنس العلم واليد المعهودين، قيل له: فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين؟، ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلاءم حقيقته، فمن لم يفهم من صفات الرب الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه، وما أحسن ما قال بعضهم: (إذا قال لك الجهمي كيف استوى؟، أو كيف نزل من السماء الدنيا؟ أو كيف يده؟ ونحو ذلك، فقل له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكنه الباري تعالى غير معلوم للبشر، فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم كيفيته؟، وإنما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي لك أ. هـ (ينظر الحموية ص66، 67 باختصار).. من هذا نعلم أن عبارة: (إخراج الصفات عن ظاهرها المتعارف عليه بين الخلق)، هي من المسلمات بين السلف والخلف، لكن وجودها في مثل هذا المقام يحدث كثيراً من اللبس بين رأي السلف القائل بإجراء الصفات على ظاهرها اللائق به عز وجل، وبين رأي الخلف القائل بإخراجها عن ظاهرها إلى المجاز، مما يضطره في نهاية المطاف إلى القول بالتأويل هرباً من شبهة التشبيه على نحو ما صرح به البنا في (مجموعة الرسائل ص327)، وشتان بين الرأيين.. وكان واجباً على البنا ومن تأثر به ودافع عنه، أن يوضح ذلك على هذا النحو وأن يميز بين الرأيين لا أن يجمع النقيضين.

تلك الصفة، هي تلك العين.
والثالث: أن إثبات الأعين في الوجه الواحد قبيح، فثبت أنه لا بد من المصير إلى التأويل"[1] وبدليل أنهم أخرجوه إلى المجاز.. والغريب أن البنا – وهو الذي جمع بين السلف والخلف في ضرورة عدم إجراء الصفات على ظاهرها وهون من شأن الخلاف بين هؤلاء وأولئك[2] – يعترض هنا على ما ذهب إليه الخلف من أمثال الإمام الرازي قائلاً: "فأما الخلف فقد قالوا: إننا نقطع بأن معاني ألفاظ الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهرها، وعلى ذلك فهي مجازات لا مانع من تأويلها، فأخذوا يؤولون (الوجه) بالذات، (واليد) بالقدرة، وما إلى ذلك هربا من التشبيه"[3].
والحق أن الخلف لو كانوا معتقدين بعبارة (غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق)، لما لجئوا إلى تأويل الصفات وإخراجها لها إلى المجاز، فدل ذلك على تناقضهم وعلى سوء فهمهم وسوء فهم من نقل عنهم.. ويحق لنا هنا أن نتساءل: هل ما سقناه هنا للخلف على لسان الإمام البنا هو بعينه ما قصده السلف من أن (المراد من الصفات: غير ظاهرها المتعارف عليه بين الخلق) حتى يجمع بينهما الأستاذ البنا؟، وهل لجأ أحد من السلف لمثل ما سطره الرازي هنا حتى يهون البنا من شأن الخلاف بينهما؟، وهل تم بذلك، الاتفاق فعلاً بين السلف والخلف في هذه الجزئية الخطيرة من عقيدة أهل السنة والجماعة في هذه الصفات على نحو ما ادعى الإمام البنا؟!، اللّهم لا.. إنما بينهما من الفهم، البون الشاسع والفارق الكبير، وعلى ذلك فقول الإمام البنا بالاتفاق بينهما في ذلك إدعاء باطل، وإنما الذي أوقعه – رحمه الله – في هذا الغموض والتناقض والإلباس محاولاته الغير موفقة للجمع بين ما هدى الله إليه السلف، وما ضل بسببه الخلف، كما أوقعه كذلك استخدامه لعبارة: (المتعارف عليه بين الخلق)، التي ناقض الخلف فيها أنفسهم وهي في نفس الوقت دخيلة – وكذا عبارة: (غير الظاهر) – على الرعيل الأول من سلف الأمة وتابعيهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وألحقنا بهم في الصالحين.. اللّهم آمين.

ب – الأدلة على ضرورة اعتقاد أن المراد من الصفات ظاهرها:

ونسوق هنا من الأدلة ما يدحض مفهوم الخلف من أن المراد من الصفات غير ظاهرها، وهو ما حاول البنا أن يقارب ويوفق بينه وبين مفهوم السلف عن الصفات، فقد عرفنا فيما سبق – ونذكِّر به هنا – أن الواجب حيال ما وجب إثباته لله جل وعلا، إجراؤه على ظاهره، حيث لا مجال للرأي فيه.. ودليل ذلك العقل والنقل

[1] مجموعة الرسائل ص328 عن أساس التقديس الرازي، ومما يؤسف له أن البنا لم يذكر تراجعه، هذا من ناحية، كما نسب ما قاله عن إخراج الصفات – على نحو ما رأينا – إلى السلف، فشبه هؤلاء بأولئك من ناحية أخرى.

[2] وذلك قوله: "وهو هين كما ترى، وأمر لجأ إليه بعض السلف أنفسهم" مجموعة الرسائل ص 331، وقوله: "وهو خلاف لا يستحق ضجة ولا إعناتا" مجموعة الرسائل ص 330.

[3] مجموعة الرسائل ص 327 .

والإجماع:

أما النقل فقوله تعالى: (نزل به الروح الأمين. على قلبك لتكون من المنذرين. بلسان عربي مبين.. الشعراء/ 193- 195)، وقوله: (إنا أنزلناه قرآنا ً عربيا ً لعلكم تعقلون.. يوسف/ 2)، وقوله: (إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون..الزخرف/ 3).. وهذا يدل على وجوب فهمه – على ما يقتضيه ظاهره – باللسان العربي، إلا أن يمنع منه دليل شرعي وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبيـ ّن أنهم بـ تحريفهم هذا من أبعد الناس عن الإيمان فقال: (أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريقا منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون.. البقرة/ 75)، وقال تعالى: (من الذين هادوا يحرمون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا.. النساء/ 46).

وأما العقل: فلأن المتكلم بهذه النصوص، أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا بـ اللسان العربي المبين، فوجب قبوله على ظاهره وإلا لاختلفت الآراء وتمزقت الأ مة[1].

وقد دل على ذلك الإجماع يقول القاضي أبو يعلى[2] في كتابه (إبطال التأويل): " لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وإنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من سائر الخلق، ولا يـ ُعتقد التشبيه فيها".. إلى أن قال: "ويدل على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفوها عن ظاهرها"[3].. "وكذلك قال أبو المعالي الجويني[4] في كتابه (الرسالة النظامية): اختلفت مسالك العلماء الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنة، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معناها إلى الرب".. ثم قال: "والذي نرتضيه رأيا وندين لله به عقدا ً هو اتباع سلف الأمة.. فهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة"[5].. وقد ساق ابن حجر العسقلا ني هذا الكلام بالنص وزاد عليه: "أن إجماع الأمة حجة.. وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع"، وقد قرر ذلك بعد ذكر نصوص فقهاء العصر الثالث، وهم: فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم وكذا من أخد عنهم من الأئمة معقبا ً على ذلك

---

[1] ينظر القواعد المثلى لابن عثيمين ص 33.
[2] هو محمد بن الحسين الفراء كان عالما بالعراق وآية في معرفة مذهب أحمد ت سنة 458 هـ .
[3] الفتوى الحموية الكبرى ص 53.
[4] هو عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي الجويني إمام الحرمين ت سنة 478 كذا في الحموية.
[5] الفتوى الحموية الكبرى ص59.

بقوله: "فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة "[1].. وبمثله أيضا ً صرح الخطابي في (الغنية) ونقله عنه من العلماء من لا يحصى عددهم[2].. "وقد يقال: إن الدليل العقلي دل على استحالة هذه الظواهر، فلو اعتقدناها كان ذلك مكابرة للعقل، وإن أنكرناها كان ذلك تكذيبا ً للشرع فوجب – إزالة للتعارض – إما تأويلها بما يوافق العقل، أو الإمساك عنها.. ويقال في الجواب عن ذلك: من الذي سلم لكم أن العقل يحيل هذا أو أنه موافق لمذهبكم في النفي، بل العقل الصريح إنما يوافق ما أثبته الرسول ، وليس بين المعقول الصريح والمنقول الصحيح تناقض أصلا ً"[3]، و"لو كان ما يقوله النفاة لتلك الصفات هو الحق، وكان الإثبات مستلزما ً للمحال فكيف لم يقل الله ولا رسوله يوما من الدهر في مدى ثلاث وعشرين سنة كان ينزل فيها الوحي: يا أيها الذين آمنوا لا تعتقدوا ما دلت عليه ظاهر الآيات والأحاديث، فإن ظواهرها مستحيلة على الله وأن لها معاني أخر غير ما يُفهم منها ؟!"[4].

على أن أحدا ً من أصحاب الحديث والسنة والأئمة الأعلام ما قال بخروج الصفات عن ظاهرها بل ورد عنهم خلاف ذلك، "قال القادر بالله أمير المؤمنين في معتقده المشهور: وأنه خلق العرش لا لحاجة، واستوى عليه كيف شاء لا استواء راحة، وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا صفة مجاز.. وقال أبو عمرو بن عبد البر: أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حـ ُمل عنهم التأويل أنهم قالوا في تأويل قوله تعالى: (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم.. المجادلة/ 7): هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله"[5].. فذلك إجماع والخروج عليه خروج على ما تقرر لدى علماء الأ مة، والله تعالى يقول: "ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى.. النساء/ 115).

وبهذا وبعد سوق الأدلة والرد على الشـ ُبه، نستطيع أن نقول: إن الإجماع و العقل والنقل دل على إمرار الصفات على ظواهرها، وأن هذه هي عقيدة السلف الصالح رضوان الله عليهم، والقول بخلاف ذلك خطأ صريح ولبس ظاهر، وظلم للسلف واضح، بل وخروج على إجماعهم .

<u>جـ- ما يستلزمه القول بأن مراد الصفة غير ظاهرها:</u>

وهنا نستوضح معا ً، الأخطاء الشنيعة فيما يستلزمه القول بأن المراد من الصفات غير ظاهرها، لندرك مدى الخطورة التي عليها من يقولون بذلك وينتسبون

---

[1] فتح الباري شرح البخاري لابن حجر 346/13 ط دار إحياء التراث بيروت.
[2] ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص 34، 35.
[3] ابن تيمية السلفي د. هراس ص 159.
[4] دعوة التوحيد د. هراس ص 20.
[5] معارج القبول للشيخ حكمي 1/ 131، 132.

خطأ إلى السلف – على نحو ما أوضحنا – زاعمين أن السلف في هذا الأمر متفقين مع الخلف.. يقول ابن القيم: "إن قصد المتكلم من المخاطب حم ْل كلا مه على خلاف ظاهره وحقيقته، ينافي قصد البيان والإرشاد – أي الذي في قوله تعالى: (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا ً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين.. النحل/ 89)، وقوله: (والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.. الأحزاب/ 4)، وأن تركه بدون ذلك الخطاب، خير له وأقرب إلى الهدى"1.

كما أوضح هو وشيخه، أن من لوازم القول بذلك أيضا ً "أن يكون الله سبحانه قد أنزل في كتابه، وسنة رسوله من هذه الألفاظ، ما يضلهم ظاهره ويوقعهم في التشبيه والتمثيل، ومنها أن يكون قد ترك بيان الحق والصواب ولم يفصح به بل رمز إليه رمزا ً وألغزه ألغازا ً.. ومنها أن يكون قد كلف عباده ألا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه، ولم يجعل معها قرينة تـ ُفهم ذلك.. ومنها أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم الذي هو من أهم أصول الإ يمان.. وذلك إما جهل ينافي العلم، وإما كتمان ينافي البيان، ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى ذلك.. ومنها أنهم التزموا لذلك تجهيل السلف، وأنهم كانوا مقبلين على الزهد والعبادة والورع والتسبيح وقيام الليل، ولم تكن الحقائق من شأنهم.. ومنها أن ترك الناس من إنزال هذه النصوص، كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب، فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال، ولم يستفيدوا منها يقينا ً ولا علما ً لما يجب لله ويمتنع عنه.. ومما يبين ذلك: أن الله تعالى وصف كتابه بأوضح البيان وأحسن التفسير فقال تعالى: (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين..النحل/ 89).. فأين بيان المختلف فيه و الهدى والرحمة في ألفاظ ظاهرها باطل"2، ومعلوم أن كل هذه لوازم باطلة.

بل ومن الأدلة التي ساقها ابن القيم على منع التأويل وإخراج الصفات عن ظاهرها: أن كمال علم المتكلم وفصاحته وبيانه ونصحه – وهو الله تعالى – يمتنع عليه أن يريد بكلامه خلاف الظاهر وحقيقته، وعقد لذلك فصلا ً.. ومنها: أن كمال تيسيره للذكر ينافي حمله على التأويل المخالف لحقيقته وظاهره، (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر)3، وعقد لذلك فصلا ً.. ومنها: اشتمال الكتب ا لإلهية على الأسماء والصفات أكثر من اشتمالها على ما عداه، وما ذلك إلا لشرف متعلقها وعظمته وشدة الحاجة إلى معرفته، فكانت الطرق إلى تحصيل معرفته أكثر وأسهل وأبين من غيره، وهذا من كمال حكمة الرب تبارك وتعالى وتمام نعمته وإحسانه، فهو لم يذكر لعباده من صفة ملائكته وشأنهم وأفعالهم، عشر معشار ما ذكر لهم من نعوت جلاله وصفات كماله، فإذا كانت هذه قابلة للتأويل، فالآيات التي

---

[1] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 38.

[2] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 40، 41 باختصار.

[3] القمر: 17، 22، 32، 40.

ذكر فيها الملائكة أولى بذلك، وعقد لذلك فصلا ً.. ومنها: بيان أنه لا يأتي المعطل للتوحيد العلمي الخبري بتأويل إلا أمكن المشرك المعطل للتوحيد العملي أن يأتي بتأويل من جنسه.. ومنها: بيان أن أهل التأويل لا يمكنهم إقامة الدليل السمعي على مبطل أبدا ً، فإن كل مبطل أنكر على خصمه شيئا ً من الباطل قد شاركه في بعضه أو نظيره، فإنه يتمكن من دحض حجته، لأن خصمه تسلط عليه بمثل ما تسلط هو به علي، وذاك من أعظم آفات التأويل، وعقد أيضاً لذلك فصلا ً[1].

د – الوقوع في القول بمجازية الصفات:

إن القول بأن مراد الصفة غير الظاهر، أوقع الإمام البنا – حين جمع بين فهم السلف والخلف في قوله: (وخلاصة هذا البحث: أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق، هو تأويل في الجملة)[2] – فيما فر منه من القول بمجازية الصفات، هذا القول الذي نسبه إلى الخلف وبرأ منه ساحة السلف قائلا ً: "فأما الخلف فقد قالوا: أننا نقطع بأن معاني ألفاظ الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهرها، وعلى ذلك فهي مجازات لا مانع من تأويلها، فأخذوا يؤولون (الوجه) بالذات و(اليد) بالقدرة، وما إلى ذلك هربا ً من التشبيه"[3].. ذلك أن الذي قال بأن المراد من الصفات غير ظاهرها فأول ثم بنى على ذلك القول بالمجاز في الصفات، إنما هم الخلف، والسلف من هذا براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب، والذي يقول: إن السلف قد أخرج الصفات عن ظاهرها يتهمهم ضمنا ً بالقول بالمجاز ويشبههم في ذلك بالخلف، وبالتالي فهو يناقض نفسه ويوقعها في الحرج، بل ويخرج على إجماع علماء الأمة وهو لا يدري، لكون المجاز بنوعيه سواء كان لغويا ً أو عقليا ً فيه خروج عن الظاهر، فالمجاز اللغوي كما عرفه علماء البلاغة، هو: "الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب.. مع قرينة عدم إرادته"[4]، والمجاز العقلي هو: "إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول، أي بقرينة صارفة عن إرادة الظاهر، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره إلى غيره"[5].

وبعد أن عرفنا أن القول بأن مراد الصفات غير ظاهرها يؤدي إلى القول بمجازية الصفات، بقى أن نعرف: من يا ترى هؤلاء القائلون بالمجاز؟.. إنهم وبكل أسف وكما سبق أن أوضحنا: النفاة لصفات الله – على ما تقتضيه عقولهم فيما وافق الكتاب والسنة – وقد اختلفوا في ذلك، "فأكثرهم نفوه وخرّجوا ما جاء منه على المجاز، وبعضهم توقف فيه وفوّض علمه إلى الله مع نفي دلالته على شيء من

---

[1] مختصر الصواعق ص42:97 وقد أخذنا بعض عناوين الفصول ورءوسها وينظر بتمامه في الصواعق .
[2] مجموعة الرسائل ص 331.
[3] نفس المصدر ص 327.
[4] بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي 3/ 87.
[5] نفس المصدر 1/ 56.

الصفات"1، وفي ذلك مخالفة صريحة لطريقة أهل السنة وخروج على إجماعهم.. " قال أبو عمرو ابن عبد البر إمام أهل المغرب: (أهل السنة مجمعون على الإقرار با لصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع – الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج – فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً فيها على الحقيقة، ويزعم أن من أقربها مشبهة، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود.. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة"2.. والخروج عليهم أيضاً في هذا، خروج على الإجماع، إذاً فالأمر ليس هيناً على نحو ما تصوره الإمام البنا وتابعوه بغير إحسان.. يقول د. عمر الأشقر: "حاول بعض المعاصرين كالشيخ حسن البنا وحسن أيوب وغيرهما أن يهونوا من خطيئة هؤلاء الذين عُرفوا باسم الخلف، وأن يقربوا بين وجهة نظر السلف والخلف التي يجب أن تظهر وتدرك، إن مذهب الخلف الزاعمين أن ظاهر الصفات غير مراد، المؤولين لها.. مذهب بعيد عن الصواب، ولا لقاء بينه وبين مذهب السلف ولا يشفع لهم حسن نيتهم، فحسن النية لا يجعل الباطل حقاً"3.

بل إن "مما يدل على إثبات السلف الصفات، وأنهم ليسوا على وفاق مع أولئك المتأولين، أن المتأولة كانوا خصوماً للسلف وكانوا يرمونهم بالتشبيه والتجسيم لإثباتهم الصفات، ولو كان السلف يوافقونهم في عدم دلالة النصوص على صفات الله لما جعلوهم خصوماً لهم يرمونهم بالتشبيه والتجسيم – المفضي إلى الكفر – وهذا ظاهر ولله الحمد"4.

لقد تكلم ابن القيم عن المجاز في الصفات فيما يقرب من اثنتين وثمانين ومائتي صفحة استطاع فيها بحمد الله أن يكسر طاغوت المجاز من خمسين وجهاً، وذلك في إحدى وثمانين صفة من صواعقه، ثم راح يسرد عشرة من الأمثلة يبطل فيها دعوى المجاز في صفات الله.. وكانت أولى هذه الأمثلة هي قوله تعالى: (وجاء ربك.. الفجر/ 22)، فرد مجازه من عشرة أوجه، تصلح كلها أن تكون جواباً لما نسبه الأستاذ سعيد حوى للإمام أحمد زوراً وبهتاناً.. وثانيها عن (الرحمن) ورد مخرج ظاهرها إلى المجاز من عشرين وجهاً.. ثم تناول قوله: (استوى على العرش)5، ورد المجاز فيها من اثنتين وأربعين وجهاً في اثنتين وعشرين صفحة.. ثم صفة (اليد) ورد على مدعي إخراجها عن ظاهرها إلى

---

[1] ينظر فتح رب البرية لابن عثيمين ص 92.

[2] الفتوى الحموية ص 51 والقاعدة المراكشية 198/5 من مجموعة الفتاوى لابن تيمية وينظر 221/3 وما بعدها في المجموع أيضاً.

[3] العقيدة في الله د. عمر الأشقر ص 201.

[4] فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص 62.

[5] الأعراف/ 54، يونس/ 3، الرعد/ 2، الفرقان/ 59، السجدة/ 4، الحديد/ 4.

المجاز من عشرين وجها ً في ست عشرة صفحة.. ثم صفة (الوجه) من ستة وعشرين وجها ً.. ثم قوله تعالى: (الله نور السموات والأرض.. النور/ 35)، فرد ّ على مخرجها من المجاز من أربعة عشر وجها ً.. ثم صفة (الفوقية) من سبعة عشر وجها ً.. و(النزول) من أربعة عشر وجها ً.. و(المعية) من أربعة وجوه.. ثم صفة النداء[1].

والحقيقة أن الكتاب كله، وهو عبارة عن ثمان وأربعين وستمائة صفحة أو يزيد، رد على المتأولة والمعطلة، بل هو عمدة في هذا الباب.. وقد خص ابن القيم – رحمه الله – الجزء الثاني كله من كتابه الصواعق للحديث عن طاغوت المجاز وإخراج الصفات عن ظاهرها، وصد ّره بقوله: "إن هذا الطاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ إليه المعطلون، وجعلوه ج ُنة يتترسون بها من سهام الراشقين ويصدون عن حقائق الوحي المبين"[2]، مبينا ً فيه ما هو معلوم من اللغة باضطرار من كون "أكثر الألفاظ المستعملة فيما وضعت له لم تخرج عن أصل وضعها، ومن أن جمهور القائلين بالمجاز معترفين بأن كل مجاز لا بد له من حقيقة، فالحقيقة عندهم أسبق وأعم وأكثر استعمالا ً، وقد اعترفوا بأنها الأصل، والمجاز على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا عند تعذر الحمل على الحقيقة – أو تعذر الجمع بين النصوص المتعارضة، أو وجود قرينة تصحب الكلام تدل على أن قائله لا يريد ظاهره – ولو كانت اللغة أو أكثرها مجازا ً، لكان المجاز هو الأصل وفي هذا من إفساد اللغات والتفاهم ما لا يخفى"[3].

على أن من أعظم الأمور الم ُوقعة في التهلكة من جراء القول بالتأويل وإخراج الصفات عن ظاهرها إلى المجاز – كما سبق أن أشرنا –: أن أهله لا يمكنهم إقامة الدليل السمعي على مبطل أبدا ً، إذ "من المعلوم أن كل مبطل أنكر على خصمه شيئا ً من الباطل قد شاركه في بعضه أو نظيره، فإنه لا يتمكن من دحض حجته، لأن خصمه قد تسلط عليه بمثل ما تسلط هو به عليه، فإذا استدل المتأول مثلا ً على منكري المعاد وحشر الأجساد بنصوص من الوحي، أبدوا لها تأويلات تخالف ظاهرها وحقائقها، وقالوا لمن استدل عليهم: تأويلنا لهذه الظواهر كتأويلك لنصوص الصفات، ولاسيما وإنها – أي الصفات – أكثر وأصرح، فإذا تطرق التأويل إليها فهو إلى ما دونها أقرب تطرقا ً.. إلخ.

وهكذا فقد بان أنه لا يمكن لأهل التأويل أن يقيموا على مبطل حجة من كتاب و لا سنة، ولم يبق إلا نتائج الإنكار وتصادم الآراء لاسيما وقد أعطي الجهمي من نفسه أن أكثر اللغة مجازا ً.. بل لا يمكن لأرباب التأويل أن يقيموا على مبطل حجة عقلية أبدا ً، وهذا أعجب لأن الحجج السمعية مطابقة للمعقول، والسمع

---

[1] ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم من صفحة 505:284.
[2] ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص248.
[3] نفس المرجع ص 300، 301.

الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح بل هو أخوان"[1].
وليت الأمر يقتصر على هذا، بل إن المتكلم في الصفة لو قال إنها مجازٌ مرادٌ بها غير ظاهرها: للزم إنشاء وضع جديد لذلك اللفظ.. فإذا قال القائل: (اليد) مجاز في القدرة و(الاستواء) مجاز في الاستيلاء، و(الرحمة) مجاز في الإنعام، و (الغضب) مجاز في الانتقام.. إلخ، كان حكمه على الله ورسوله أنه أراد بهذه الألفاظ خلاف معانيها المفهومة منها عند التخاطب، وهذا ضد البيان والتفهيم، وهو بالتلبيس أشبه منه بالتبيين، فتعالى عنه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين.. وقد صرح الناس قديما وحديثا بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره، قال الشافعي: (وكلام رسول الله على ظاهره).. وقال صاحب (المحصل) في الباب التاسع من أحكام اللغات: (لا يجوز أن يعني الله سبحانه بكلامه خلاف ظاهره)، ثم أجاب عن شُبه المنازعين بأن قال: (لو صح ما ذكرتموه لم يبق لنا اعتماد على شيء من أخبار الله تعالى، لأنه ما من خبر إلا ويحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره وذلك ينفي الوثوق[2].
ومما أفاده الحافظ ابن القيم في هذا الصدد: أن في اللغة ألفاظاً تطلق على الخالق والمخلوق، فلو جعلنا صفات الله وأسمائه من المجاز – مراد بها غير الظاهر – لكانت هذه الصفات حقيقة للمخلوق مجاز للخالق، وهذا من أبطل الأقوال وأعظمها تعطيلاً، فلا يكون رب العالمين موجوداً حقيقة ولا حياً حقيقة و لا مريداً حقيقة ولا قادراً حقيقة ولا ملكاً حقيقة ولا رباً حقيقة، وكفى أصحاب هذه المقالة بها كفراً.. وبديهي أن يكون هذا القول لازماً لكل من ادعي المجاز في شيء من أسماء الرب وأفعاله، فإنه إنما فر إلى المجاز لظنه أن حقائق ذلك مما يختص بالمخلوقين، ولا فرق بين صفة وصفة وفعل وفعل [3].
على أن القول بالمجاز في الصفات يؤدي لا محالة إلى جواز نفيها، "لأن علامة المجاز صحة نفيه"[4] كما في إطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع، ومن الـ"المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفي على ما أثبته الله تعالى من الأسماء الحسنى والصفات، بل هذا جحد للخالق وتمثيل له بالمعدومات"[5].
إن من أعظم وسائل التعطيل لصفات الله جل وعلا: القول في الصفات بأنها مجازٌ مرادٌ بها غير ظاهرها، لأن ذلك سيكون "ذريعة لنفي كثير من صفات الكمال والجمال.. ونفي ما ثبت في كتاب الله وسنة رسوله، لا شك أنه محال"[6]..

---

[1] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 70:68 باختصار .
[2] مختصر الصواعق المرسلة ص 338، 339 بتصرف .
[3] ينظر نفس المرجع ص 310.
[4] مجموعة الفتاوى لابن تيمية 3/ 219.
[5] القاعدة المراكشية لابن تيمية 5/ 197 من مجموعة الفتاوى.
[6] منع جواز المجاز لمحمد أمين الشنقيطي ص 3.

فإن قيل: إذا منعتم المجاز في آيات الصفات فما معنى الحقيقة فيها؟.. فالجواب: أن الصفات تختلف حقائقها باختلاف موصوفاتها فللخالق جل وعلا صفات حقيقة تليق به، وللمخلوق صفات حقيقة تناسبه وتلائمه، وكل من ذلك حقيقة في محله.

"وحاصل تحرير الحق في مسألة آيات وأحاديث الصفات على وجه إشكال فيه – على نحو ما أجمل الشيخ الشنقيطي – مبني على أمرين:

الأول: الإيمان بكل ما ثبت في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة على وجه الحقيقة لا المجاز"1، إذ "لو كان يراد بها ذلك لبادر النبي إلى بيانه لأنه لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة إليه كما تقرر في الأصول، ولاسيما في العقائد"2.

"الثاني: نفي التشبيه والتمثيل عن كل وصف ثبت لله في كتاب أو سنة صحيحة، فمن نفى وصفا ً أثبته له الله لنفسه أو أثبته له رسوله فهو معطل، ومعلوم أنه لا يصف الله أعلم الله من الله ولا يصف الله بعد الله أعلم به من رسوله (أأنتم أعلم أم الله.. البقرة/ 140)، ومن شبه وصف ربه بصفات المخلوق فهو مشبه ملحد، وكل تعطيل ناشئ عن تشبيه، ومن آمن بصفات الله منزها ً عن التشبيه و التمثيل بصفات الحوادث، فهو مؤمن موحد سالم من ورطة التشبيه والتعطيل، جامع بين الإيمان والتنزيه"3.

******

خاتمة

وبعد الكلام عن مسائل التفويض والتأويل وجعل مراد الصفة على غير ظاهرها هيا بنا نتأمل ما جناه هذا القول بذلك على أصحابه:

أولا ً: - روح التناقض: فإنه فضلا ً عن عظم الذنب لعدم اعتناق فهم السلف الصالح – على نحو ما أوضحنا – لمن قامت عليه الحجة، فإن التناقض يحيط بالقائل به من كل جانب، ونأخذ على سبيل المثال ما ذكرناه في مبحثنا هذا للإمام البنا.

التناقض الأول: معلوم أن التفويض شيء والتأويل شيء آخر وإخراج الصفات عن ظاهرها إلى المجاز شيء ثالث، ويختلف كل واحد منها عن الآخر، إذ لكل معناه ومفهومه وأسبابه الخاصة به، ومع هذا نرى الإمام البنا – وكذا السائرين على دربه كالأستاذ سعيد حوى وغيره – يقول بالتفويض تارة، فيذكر: "أن البحث في مثل هذا الشأن مهما طال فيه القول، لا يؤدي في النهاية إلا إلى نتيجة واحدة، هي:

---

[1] منع جواز المجاز ص 54 وينظر دعوة التوحيد د. خليل هراس ص 15: 19.
[2] نفس المصدر ص 62.
[3] منع جواز المجاز ص 54 وينظر دعوة التوحيد ص 15: 19.

التفويض لله تعالى"[1]، ثم ينسب ذلك إلى السلف[2].. وبالتأويل أخرى، فيقول رحمه الله: "وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل"[3].. وبأن المراد من الصفة غير ظاهر معناها ثالثة، فيقول: "وخلاصة هذا البحث أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق"[4].. بل إن الإمام يجمع بين الثلاثة ويزكيها في أقل من صفحتين هما 330، 331 من مجموعة رسائله.. وهذا هو التناقض الأول .

والتناقض الثاني: أنه – رحمه الله – ينسب كل هذا للسلف والخلف على حد ٍّ سواء، والنصوص السالفة الذكر تبين هذا، وذلك على الرغم من اختلاف منهج السلف عن منهج الخلف وتباينهما، إذ البون بينهما شاسع والفارق بينهما كبير كما رأينا.

أما التناقض الثالث: فهو: أنه إذا كان ثمة اتفاق أو حتى شبه اتفاق بين فهم السلف وفهم الخلف في مسألة الصفات يصل إلى الحد الذي لا يستحق الخلاف فيما بينهما ضجة ولا إعناتا ً[5]، فلم إذا ً التفرقة؟!، وفيم افترق هؤلاء عن أولئك؟!، وما معنى أن يعقد البنا بينهم المقارنات بمثل قوله: "إن رأى السلف من السكوت وتفويض علم المعاني إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالإتباع"[6].

والتناقض الرابع: أننا أصبحنا لا ندري إذا أردنا أن نتبع أو الأعلم.. هل نعتنق تفويض الصفات، أم نقول بتأويلها، أم نتبع طريقة إخراجها عن ظاهرها، علما ً بأن كل واحدة من هذه الثلاث قال به السلف والخلف على حد قول البنا وكل من نافح عنه؟!، وهل نكون بذلك متبعين للسلف أم سائرين على درب الخلف؟!، وماذا لو أحببنا أن نجمع بين الأسلم والأعلم معا حتى نأخذ بالأحوط في مسائل ديننا ومعتقدنا؟!.

والتناقض الخامس: أن تزكية رأى السلف في السكوت وتفويض علم المعاني إلى الله تبارك وتعالى حسما ً لمادة التأويل والتعطيل[7]، فضلا ً عن أن هذا غير صحيح، فإنه يتناقض مع التماس العذر للمتأولين في بعض الصفات كأحمد بن حنبل – رغم عدم صحة ما روي عنه وعدم إساغته – ولنا هنا أن نتساءل: لمَ لم ْ يحسم الإمام أحمد وهو إمام أهل السنة مادة التأويل والتعطيل هذه، بأن يقول هو الآخر بالتفويض؟، وماذا تعني عبارة: "حسما ً لمادة التأويل والتعطيل" وقد أجاز البنا نفسه التأويل، ونص عليه في قوله: "واتفق السلف والخلف على أصل

---

[1] مجموعة الرسائل للإمام حسن البنا ص 329.
[2] مجموعة الرسائل ص 329.
[3] نفس المصدر ص 330.
[4] نفس المصدر ص331.
[5] ينظر مجموعة الرسائل ص 330.
[6] مجموعة الرسائل ص 330.
[7] نفس المصدر ص 330 .

التأويل"1؟.

التناقض السادس: أن البنا – وعلى نحو ما فصلنا القول – أنكر اعتقاد السلف بمجازية الصفات التي قال بها الخلف، وأكد على ذلك في الوقت الذي نسب للسلف الزعم بأن "مراد الصفة غير ظاهرها"، وهو الطريق المفضي والمؤدي للقول بالمجاز ، فيكون البنا بذلك قد نفاه عنهم أولا ً ثم أثبته لهم بعد ذلك.. أفلا يكون هذا هو التناقض بعينه؟!.

التناقض السابع: أن البنا أثبت التأويل حين قال: "اتفق السلف والخلف على أصل التأويل"[2].. بينما نفاه في موضع آخر حين قال: "نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل"[3].. فأيهما نصدق وبأيهما نأخذ؟!.

إن روح (النزاع والخلاف والجدال والإعنات) على حد تعبير الإمام والذي يخشى هو منها، ويخشى من الوقوع فيها، خلقها – والحق يقال – هذا التناقض العجيب الذي كان من الممكن حسمه في عبارة واحدة وهي: (القول بوجوب إثبات الصفات بلا تشبيه ولا تأويل، ونفي معرفة كنهها وقيامها بذاته سبحانه من غير تعطيل)، فهذا باختصار هو مذهب سلف الأمة.. ولقد صان الله عقيدة الإسلام في الصدر الأول عن المفاسد والتشويش حتى ظهرت البدع والفرق، فكان الانحراف الخطير، الذي كان من نتائجه القول بالتأويل والزعم بأن رأى الأسلم والخلف أعلم، ولهذا وجد من يؤمن بأسماء الله دون صفاته، ومن يؤمن بصفات لله دون صفات، وهذا كله انحراف عن الدين القويم، وتحريف للكلم عن مواضعه وإتباع لغير سبيل المؤمنين، وأحسن من ذلك كله أن نعود للحنيفية وعقيدة الفطرة (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله.. الروم/ 30).

وهذا هو معنى قول عمر بن عبد العزيز: (عليك بدين الأعراب والصبيان في الكتاب) لأن الله فطرهم على الحق، ومن قبله قال عمر: (تُركتُم على الواضحة ليلها كنهارها كونوا على دين الأعراب والغلمان في الكتاب)، (عليكم بدين العجائز)

ثانيا: لوازم شنيعة : ناهيك عما يترتب على القول بالتفويض أو التأويل أو خروج معاني الصفات عن ظواهرها من لوازم شنيعة.. إذ إن القول بالتفويض يستلزم كما قلنا: أن الله خاطب عباده بما لا يفهمون معناه، وأن نبيه محمد وجبريل عليه السلام، بل وجميع الأنبياء والملائكة لا يفهمون معاني آيات الصفات.. كما يستلزم أن يكون الأنبياء أنفسهم قد تكلموا بما لا يعقلون، وبعثوا بتبليغ العباد وتكليفهم بما لا يفهمون، وأن يكون الله قد أنزل نحو مائة آية عبثاً لا تفيد العباد عقيدة ولا ديناً، كما أن ذلك يتناقض مع قول الله تعالى: (إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلك تعقلون.. يوسف/ 2)، وقوله: (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب

[1] نفس المصدر ص 330 .
[2] مجموعة الرسائل للإمام جسن البنا ص 330.
[3] نفس المصدر ص 269.

أقفالها.. محمد/ 24).. كما يستلزم ذلك، استجهال السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان – هؤلاء المرضي عنهم – وأنهم كانوا يقرؤون الآيات المتعلقة بالصفات و لا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به، وأنه النبي كان يتكلم أيضاً بذلك ولا يعلم معناه[1].. كما يستلزم تكذيب الله الذي "أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله وأخبر أنه بيان وهدى وشفاء لما في الصدور، وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ومن أعظم الاختلاف: اختلافهم في باب الصفات والقدر والأفعال، واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدى ولا شفاء ولا بيان"[2].. هذه كلها لوازم شنيعة بإجماع الأمة.. ناهيك عما يستلزمه ذلك من جعل الصفات من المتشابه، وادعاء التشابه وأنه لا يعلمه إلا الله يستلزم بدوره: "الإعراض عن ذكره – جل وعلا – وعدم الاشتغال به، وحاشا لله أن يكون في كتابه ما أمر المسلمين بالإعراض عنه وعدم التشاغل به، أو أن يكون سلف الأمة وأئمتها أعرضوا عن شيء من كتاب الله لاسيما الآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته، بينا الأمر على خلاف ذلك فما منها آية إلا وقد روى الصحابة فيما يوافق معناها ويفسروه عن النبي وقد تكلموا في ذلك بما لا يحتاج معه إلى مزيد وهكذا أئمة السنة وأخيار الأمة"[3].

كما يستلزم القول بالتأويل التفرقة بين صفات الله وأفعاله، على الرغم من أن دلالة القرآن على قدرته وعلمه وحياته كدلالته على استوائه وإثبات الوجه والنزول و اليد والمجيء إليه سبحانه.. كما تتضمن دعوة القائلين بالتأويل، السقوط في عدة محاذير سبق الإشارة إليها[4] وتتخلص في: اعتقاد أن ظاهر كلام الله ورسوله في الصفات محال باطل، وفي تعطيل حقائق هذه الصفات بناءً على هذا الفهم الخاطئ ، وفي نسبة الله تعالى إلى ضد البيان والهدى والإرشاد لأن ذلك يتضمن أنه كانوا أعلم منه وأفصح وأنصح للناس، وفي التلاعب بالنصوص وانتهاك حرماتها[5]، وفي أن صاحب التأويل لا يمكنه إقامة الدليل السمعي على مبطل أو منكر للبعث أو الحشر مثلا ً لأنه يتأول هو الآخر كصاحبه كل ذلك[6].. وهذه أيضا كلها لوازم شنيعة.

وكذا القول بأن مراد الصفات غير ظاهرها، ينافي قصد البيان والإرشاد، كما يستلزم أن يكون الله قد انزل في كتابه وسنة نبيه من هذه الألفاظ ما يضلهم ظاهره ويوقعهم في التشبيه والتمثيل.. وأن يكون سبحانه قد ترك بيان الحق ولم يفصح به بل رمز إليه وألغزه إلغازاً.. وأن يكون سبحانه قد كلف عباده ألا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه ولم

---

[1] ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 62.
[2] نفس المرجع ص 123.
[3] الفتاوى الكبرى لابن تيمية 296/5 بتصرف يسير.
[4] في السبب الأول من أسباب التأويل بالفصل الثاني من الكتاب فليرجع إليه.
[5] ينظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص 37.
[6] ينظر مختصر الصواعق ص68 وما بعدها.

يجعل معها قرينة تفهم ذلك.. كما أن كمال تيسيره للذكر ينافي حمله على التأويل المخالف لحقيقته وظاهره[1].. كما أن القول بذلك يلزم منه إنشاء وضع جديد لذلك اللفظ.. وأن الله أراد بهذه الألفاظ خلاف معانيها المفهومة منها عند التخاطب.. كما يلزم القول بذلك أن تكون الصفات حقيقة في المخلوق مجازاً في الخالق، وهذا من أبطل الأقوال وأعظمها تعطيلا فلا يكون رب العالمين موجوداً حقيقة ولا حياً حقيقة.. إلخ، وفي ذلك من الخطورة على عقيدة التوحيد ما فيه.

فهل نكون بعد ذلك كله منصفين إذا قلنا أن عقيدة مدرسة الإخوان لا تصلح أن تكون منهجا للمسلمين في هذا الزمان، وأنه يجب عليهم أن يرجعوا عن ذلك إلى عقيدة أهل السنة وسلف الأمة؟.. إن ما ذكرناه في هذا البحث فيه دلالة قاطعة على أن من الأمور أموراً لا ينبغي أن يسعنا فيها الخلاف، أو أن نردد حيالها قاعدة ا لإخوان الذهبية: (يعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه).. ذلك أن الخلاف في مثل ذلك الأمور عظيم وجد خطير، نبه إليه الشيخ الطحاوي وحذر منه، فأبان أن فيه ضرب لكتاب الله بعضه ببعض، كما أبان أن الاختلاف في الكتاب على نوعين: اخت لاف على تنزيله، واختلاف في تأويله، ثم أوضح أن "جميع أهل البدع مختلفين في تأويله مؤمنون ببعضه دون بعض، يقرون بما يوافق رأيهم من الآيات، وما يخالف: إما أن يتأولوه تأويلا ً يحرفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا: هذا متشابه لا يعلم أحد معناه فيجحدوا ما أنزله من معانيه، وهو في معني الكفر في ذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معني هو: من جنس إيمان أهل الكتاب كما قال تعالي: (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً.. الجمعة/ 5)، وقال تعالي: (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني.. البقرة/ 78) – أي لا يعلمون – إلا تلاوته من غير فهم معناه"[2].

وخلص الإمام الطحاوي من ذلك، إلى أن الخلاف هنا من قبيل اختلاف التضاد لا التنوع.. وكان قد أوضح قبل ذلك أن الأمور التي تتنازع فيها الأمة: إذا لم ترد إلي الله والرسول لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون علي غير بينة من أمرها، فإن رحمهم الله أقر بعضهم بعضاً ولم يبغ بعضهم علي بعض، وأن "الناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون، فالعادل فيهم: هو الذي يعمل بما وصل إليه من أثار الأنبياء ولا يظلم غيره، والظالم: هو الذي يعتدي علي غيره، وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون كما قال تعالي: (وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم.. آل عمران/ 19)، وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل لأقر بعضهم بعضاً"[3].. كما نبه أيضاً علي مثل هذه القواعد الذهبية لدى أهل السنة: ابن فوزان عضو هيئة كبار

---

[1] ينظر مختصر الصواعق ص 38، 40.

[2] شرح العقيدة الطحاوية ص 524، 525.

[3] شرح العقيدة الطحاوية ص520.

علماء السعودية حين قال: إن "قضية الصفات من قضايا العقيدة التي لا يجوز الخ
لاف فيها"[1].

وتأتي خطورة التنازع في مسائل الصفات، في أنها من أعظم مسائل الاعتقاد و التوحيد، "ولقد تنازع السلف في كثير من مسائل الأحكام، ولم يتنازعوا بحمد الله في مسائل التوحيد بل أثبتوها وصدقوا بها بغير تأويل ولا تبديل ولا تكذيب، فسمُوا: أهل السنة والجماعة، خلافا لأهل البدعة والافتراق.. ذلك أن الخلاف في الفروع دائر بين الخطأ والصواب، وصاحبه دائر بين الأجر مع العذر والأجر مع الشكر.. أما الخلاف في أصول الدين فدائر بين الحق والضلال، وصاحبه دائر بين الكفر والإيمان بين الهلاك والنجاة، ولا سبيل إليها إلا بإتباع مذهب السلف، والمراد بمذهب السلف في العقائد: هو ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم وأخيار التابعين لهم بإحسان وأئمة الدين ممن شهد لهم بالأمانة وعرف عظم شأنهم في الدين"[2].

<u>ثالثا نحو بعث إسلامي رشيد على منهاج النبوة :</u>

على أن ثمة شبهات قد يثيرها البعض للحيلولة دون الحديث عن هذا الأمر من العقيدة، وهو توحيد الله في ذاته وصفاته وأفعاله.. وحتى لا يُظن بنا ظن السوء أو يُتقول علينا أننا دعاة فرقة أو أننا نقصد من وراء تجلية هذا الأمر الخطير و الجانب المهم في عقيدة التوحيد: التشكيك في عقائد المسلمين أو تحطيم رموز الحركات الإسلامية، كان لزاماً علينا أن نثير هنا بعض الشبهات حتى نرد عليها ونقطع فيها الشك باليقين.

<u>أما الشبهة الأولى:</u> فندع ابن القيم يسردها ويجيب عليها.. يقول رحمه الله: "إن قال قائل: الخوض في مسائل.. الصفات والإيمان يورث التقاطع والتدابر، فيجب طرحها والإعراض عنها.. فالجواب: أن هذا في المسائل المحدثة، فأما هذه المسائل فلابد من قبولها على ما ثبت بها النقل عن رسول الله وأصحابه، ولا يجوز لنا الإ عراض عن نقلها ورواياتها، كما في أصل الإسلام والدعاء إلى التوحيد وإظهار الشهادتين.. وقد بينا أن الطريق المستقيم مع أهل الحديث وأن الحق فيما رووه ونقلوه"[3].. هكذا نص عليه ابن القيم عليه من الله سحائب الرحمة والرضوان.. وفي معناه يقول الشيخ ابن باز رحمه الله: "الواجب على المسلمين رد ما تنازعوا فيه في العقيدة وغيرها إلى الله سبحانه وإلى رسوله ، وبذلك يتضح الحق لهم وتجتمع كلمتهم عليه ويتحد صفهم ضد أعدائهم، أما بقاء كل طائفة على ما لديها من باطل وعدم التسليم للطائفة الأخرى فيما هي عليه من الحق، فهذا هو

---

[1] تنبيهات في الرد علي من تأول الصفات لابن باز وابن فوزان ص59.
[2] المهدي حقيقة لا خرافة لأحمد ابن إسماعيل ص 11، 12.
[3] مختصر الصواعق المرسلة ص 625.

المحظور المنهي عنه، وهو سبب تسليط الأعداء على المسلمين، واللوم كل اللوم على من تمسك بالباطل وأبى أن ينصاع إلى الحق.. أما من تمسك بالحق ودعا إليه وأوضح بطلان ما خالفه، فهذا لا لوم عليه بل هو مشكور وله أجران أجر اجتهاده وأجر إصابته للحق"[1].

أما الشبة الثانية: والتي يمكن للبعض أن يثيرها وهي أننا بذلك نبغي الغمز في رموز الحركات الإسلامية، فمعاذ الله أن يكون هذا هو هدفنا.. بل إن مقصدنا أسمى من هذا بكثير، إن مبتغانا النصح لك مسلم، بما هدانا الله إليه عملاً بقول رسول الله (الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟، قال: لله ولكتابه ولرسوله و لأئمة المسلمين وعامتهم)[2]، وأخذاً بنصيحة ابن رجب الحنبلي التي يقول فيها: "الواجب على كل من بلغه أمر الرسول وعرفه أن يبينه للأمة وينصح لهم ويأمرهم بإتباع أمره، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة فإن أمر رسول الله أحق أن يعظم ويقتدي به من رأي أي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأً"[3]، وقد فعلنا ذلك بعد أن وجدنا من يستن بسنن الرجال فيقرأ في كتب المحدثين ورسائل المعاصرين، ويترك العمل بنصيحة عبد الله بن مسعود: (من كان مستنا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد).. ونصيحة علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (إياكم والاستنان بالرجال، فإن كنتم فاعلين فبالأموات لا بالأحياء).

وعلى ذلك فليس ثمة ما يمنع من اتخاذ قادة ينظمون العمل الإسلامي الرشيد حتى يُمكن لدين الله في أرضه بل لا بد من ذلك، ولكن شريطة أن يسيروا على الهدى المستقيم، وإلا لوجب على هؤلاء القادة أن يتمثلوا كلمة أبي بكر وكذا عمر وغيره: (إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني)، وعلى التابعين أن يقولوا الحق ولو على أنفسهم، وألا يخشوا في الله لومة لائم، كما أن عليهم أيضاً أن يردوا الأمر إلى نصابه ويرجعوه إلى سلف الأمة وأمنائها على الوحي.. ذلك "أن الله تعالى أبى ألا يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار، لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفاً عن سلف وقرناً عن قرن إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون عن أصحاب النبي وأخذه الصحابة عن رسول الله ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله الناس من الدين المستقيم والصراط القويم، إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث"[4].. ليس ثمة غضاضة أن يسعى المسلم لأن يخطط لمستقبل أمته، ولأن يقيم دين الله وخلافته في أرضه، ولأن يسلك في

---

[1] تنبيهات علي من تأول الصفات لابن باز وابن فوزان ص17.
[2] المسند 4/ 102.. وفي الصحيحين عن جرير بن عبد الله قال: (بايعت رسول الله على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم).
[3] إيقاظ الهمم لابن رجب الحنبلي .
[4] مختصر الصواعق المرسلة ص 622.

سبيل ذلك – ليكون بحق (سليم العقيدة) (صحيح العبادة) ولينأى بنفسه عن الهوى والابتداع في دين الله – يسلك طريق أهل السنة وأصحاب الحديث.

وإنما الممقوت هو: افتراض العصمة في زعمائنا ومربينا ومرشدينا، إذ تلك – مع قول نبينا : (كل ابن آدم خطاء) – هي عقيدة الشيعة.. وفي التحذير من مغبة الوقوع فيها، يقول الإمام مالك بن أنس رحمه الله: (كل رجل يؤخذ من كلامه ويرد ، إلا صاحب هذه الروضة الشريفة)، ويشير إلى قبره .

الممقوت هو: السير وراء أخطاء هذه القيادات مهما وصلت درجة تقواها ومهما بلغت من جليل أعمالها، وجعل هذه الأخطاء مناهج حياة والعيب يكمن في الدفاع عنها وعدم معالجتها وتداركها وتنبيه الناس إليها وتحذيرهم منها.

الممقوت هو: التقليد الأعمى في أمور العقيدة والشريعة، وهذا علم من أعلام الهدى وهو الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة يقول لأحد تلامذته: (لا تقلدني و لا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا)، ويقول: (الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي وأصحابه، ثم من هؤلاء من التابعين بخير)، ويقول: (من قلة فقه الرجل أن يقلد في دينه الرجال)، ويقول ابن الجوزي: (في التقليد إبطال منفعة العقل)، وهذان هما الإمامان محمد بن الحسن، وأبو الحسن يخالفان شيخهما أبا حنيفة في نحو ثلث المذهب، وكتب الفروع كفيلة ببيان ذلك، هذا في أمور الشريعة فما بالك في أمور العقيدة.

الممقوت هو: اتباع الهوى وتجنب الهدى، ونظرة تأمل لقول الله سبحانه: (ولو اتبع الحق أهوائهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن.. المؤمنون/ 71)، وقوله: (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله.. الأ نعام/ 153)، نرى أن طريق الحق واحد، وأن طرق الهوى وطرق الشيطان متعددة ومتشعبة.. والاعتصام والخلافة المنتظرة لا ولن تكون إلا طبقا لهذا الحق المبين الذي قال عنه أحكم الحاكمين: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله ورسوله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر..النساء/ 59)، وقال (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله.. الشورى/ 10).. لا ولن تكون إلا على منهاج النبوة والفهم الصحيح للإسلام.

الممقوت هو: الإعراض عن النصيحة وعدم النزول والانصياع للفهم الصحيح المواكب لفهم السلف رضوان الله عليهم، وذلك في جو الحب في الله الذي دعا إليه البنا نفسه رحمه الله، وإلا فما فائدة التناصح إن لم يصحح مُصيبُنا لمخطئِنا؟!.. وأين يقع ذلك الذي يتأبى عن النصح من قول الله تعالى متحدثاً عن بعض مظاهر النفاق: (وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم.. البقرة/ 206)؟!، والحمد لله الذي جعلنا في هذا البحث العقدي لا نصدر عن هوى في نفوسنا، إنما نتربع فيه على موائد علمائنا الأفذاذ الذين لم يخشوا في الله لومة لائم، أئمة الإسلام وأعلام الهدى وسلف الأمة وربانيوها.

الممقوت هو: الافتتان بالرجال ومناهجهم فيما يخالف ما كان عليه سلف الأمة وا

لإصرار والتمسك بها وكأنها وحي من السماء، وفي ذلك يقول عليه السلام: (إنه من يعش بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور)، ويقول ابن عمر رضي الله عنهما: (أيها الناس إنكم ستحدِثُون ويُحدَث لكم، فإن رأيتم محدثة فعليكم بالأمر الأول).. وسعياً لهذا (كان إجماع علماء الأمة على وجوب الإنكار على من ترك الدليل لقول أحد من العلماء كائناً من كان، وعلى أنه لا يسوغ التقليد إلا في مسائل الاجتهاد التي لا دليل عليها)، وكان ما قال الشافعي: (أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ، لم يكن ليدعها لقول أحد)، وذاك من أعظم ع لامات أهل السنة ومن أعظم ما يميزهم.

الممقوت هو: الدفاع بالباطل عن زلات علماء ومجتهدين لو علموها لتراجعوا عنها في حياتهم وتبرئوا منها بعد مماتهم، والحق أن الذين يفعلون ذلك يحملون أنفسهم وأئمتهم أوزاراً وأوزاراً مع أوزارهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.. وهذا هو ا لإمام الشافعي رحمه الله يعلمنا أحياء وأمواتاً كيف يكون الأمر، فيقول: (كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد مماتي).

الممقوت هو: تعظيم الذوات والمغالاة في حبهم والإطراء والثناء عليهم إلى الحد الذي ينسينا قولة الحق أو سماعه أو الانصياع له، وعن ذلك جاء نهيه عليه السلام متحدثا عن نفسه وهو سيد ولد آدم وخاتم الأنبياء والمرسلين ليكون النهي عن إطراء غيره من باب أولى فيقول: (لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد الله ورسول)، ولقد نعى القرآن قوماً اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، وراحوا يحبونهم كحب الله، ويتبعونهم في مخالفة أوامر الله ونواهيه، وفيهم وفي أمثالهم صدق قول القائل: (حبك للشيء يعمي ويصم)، ورحم الله ابن عباس حين قال: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء: أقول ق ال رسول الله ، وتقولون قال أبو بكر وعمر)، وأحمد حين قال: (عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته ويذهبون إلى رأي سفيان الثوري)، ولا غرو فهم الذين تعلموا من القرآن قوله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم.. النور/ 63)، والفتنة: الشرك.. فلعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك[1]، وقد عمت البلوى بهذا المنكر خصوصاً ممن ينتسبون إلى العلم أو التصوف.

ما أحرانا كي نتجرد لاتباع الهدى وتجنب الهوى، أن نرتبط بالحق الذي جاءنا من عند الله، لا بأشخاص قد يخطئون وقد يصيبون، ولقد فقه هذا المعنى علماء الإسلا م وهاهو الشيخ سعيد النورسي التركي أجزل الله مثوبته يوصي تلاميذه بقوله:

[1] ينظر في هذه الأقوال ونحوها: مختصر الصواعق ص 563، وفتح المجيد ص 395 وما بعدهما، كما ينظر في ذلك سائر كتب الاعتقاد.

(إياكم أن تربطوا الحق الذي أدعوكم إليه بشخصي الفاني، ولكن عليكم أن تبادروا فتربطوه بينبوعه الأقدس: كتاب الله وسنة نبيه ، ولتعلموا أنني لست أكثر من دلال على بضاعة الرحمن جل جلاله، ولتعلموا أنني غير معصوم وقد يفرط مني ذنب أو يبدو مني انحراف فيتشوه مظهر الحق الذي ربطتموه بي بذلك الذنب أو الانحراف).

ما أحرانا كي نتجرد لمعرفة الحق، أن ننصت لكلمة قالها أحد تلامذة السلف لأستاذه وشيخه في مسألة وجد أن الحق فيها بجواره دون معلمه وشيخه: (نحن نحب شيخنا ولكن حبنا للحق أعظم)، وأن نتذكر مقولة أحد العلماء المخلصين حين عرف خطأه في مسألة فقال: (إذاً أرجع وأنا من الأصاغر، ولأن أكون ذنبا في الحق أحب إلي من أن أكون رأسا في الباطل).

ولا أظن أن شيئاً ولا أحداً يمنعنا – إذ ما لاحظنا هذه القواعد والضوابط – من تصحيح المسار، وتجديد حركة البعث الإسلامي الرشيد، وتقويم ما اعوج من ذلك على هدى من منهاج النبوة الساطع وعلى درب سلف الأمة من صحابة النبي الكرام وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.. فاللهم اجعلنا من هؤلاء واجعلنا ممن يقيمون حدودك، وينتهون عن نواهيك واحشرنا معهم في مستقر رحمتك، واقبضنا إليك غير مفتونين ولا خزايا، ولا مبدلين ولا مغيرين يا رب العالمين.. اللهم آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

****

أهم مراجع البحث

1- الإبانة عن أصول الديانة للإمام أبي الحسن الأشعري – المكتبة السلفية. القاهرة. ط2/ 1397.

2- الإجابات للأستاذ سعيد حوى ط. دار السلام القاهرة.

3- الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية. مكتبة أنصار السنة المحمدية. القاهرة ط2/ 1366.

4- ابن تيمية موقفه من الفكر السلفي د. عبد الفتاح أحمد فؤاد. دار الدعوة الإسكندرية/ 1987.

5- اجتماع الجيوش على غز المعطلة والجهمية لابن القيم. دار الفكر. القاهرة 1401.

6- أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم. دار الحديث القاهرة.

7- إلجام العوام عن علم الكلام لأبي حامد الغزالي ت. صفوت جودة ط1/ 1425. دار الحرم للتراث القاهرة.

8- باعث النهضة الإسلامية ابن تيمية السلفي د. محمد خليل هراس ط2/ 1405 مكتبة الصحابة بالقاهرة.

9- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة للشيخ عبد المتعال الصعيدي ط مكتبة الآداب بالقاهرة.
10- تأويل لمشكل القرآن. لابن قتيبة.
11- تحكيم الناظر فيما جرى من الاختلاف بين أمة أبي القاسم لصالح بن أحمد م. التوعية الإسلامية بالقاهرة.
12- التحف في مذاهب السلف للإمام الشوكاني ت. شريف هزاع ط1/ 1411 دار فجر.
13- تنبيهات هامة على ما كتبه الصابوني للشيخ ابن باز مكتبة المعارف بالرياض سنة 1406.
14- تنبيهات في الرد على من تأول الصفات للشيخ ابن باز وابن فوزان ط. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء بالرياض ط 1405.
15- الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية للشيخ عبد الرحمن ناصر السعدي م. دار المعارف 1406.
16- دعوة التوحيد.. أصولها والأدوار التي مرت بها د. محمد خليل هراس م ابن تيمية ط1/ 1407.
17- دراسات في الآيات وأسماء الصفات لمحمد أمين الشنقيطي.
18- ذم التأويل لموفق الدين بن قدامة المقدسي ت. بدر عبد الله البدر الدار السلفية ط1/ 1406.
19- الرد على من أنكر توحيد الأسماء والصفات لعبد الرحمن عبد الخالق. الدار السلفية الكويت ط1/ 1406.
20- الرسالة التدمرية في تحقيق الإثبات لأسماء الله وصفاته. المكتبة السلفية ط4/ 1405.
21- الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله لابن تيمية المكتبة السلفية بالقاهرة ط2/ 1397.
22- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم المطبعة المصرية ومكتبتها.
23- شرح حديث النزول لابن عبد البر. ت. عبد المحسن الزكري ط1/ 1424 الدار الإسلامية بالقاهرة.
24- شرح العقيدة الطحاوية للإمام الطحاوي تخريج الألباني م الدعوة الإسلامية بالقاهرة.
25- الصفات الإلهية بين السلف والخلف لعبد الرحمن الوكيل.
26- العقائد للأستاذ حسن البنا ت. رضوان محمد رضوان ط. دار الدعوة بالقاهرة.
27- العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، م السلفية بالقاهرة ط9/ 1399.
28- العقيدة في الله د. عمر الأشقر مكتبة الفلاح.

29- عقيدة المؤمن للشيخ أبي بكر الجزائري ط. دار الفكر العربي.
30- علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين، لرضا بن نعسان ط1/ 1402 مطابع التراث بمكة المكرمة.
31- الفتاوى الكبرى لابن تيمية. دار المعرفة بيروت.
32- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ط. دار إحياء التراث العربي بيروت.
33- فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين دار الصفوة بالقاهرة ط1/ 1406.
34- الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ط3/ 1398 م السلفية با القاهرة.
35- فضل علم السلف على الخلف لابن رجب الحنبلي مكتبة الكليات الأزهرية با القاهرة.
36- القاعدة المراكشية لشيخ الإسلام ابن تيمية.
37- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لمحمد صديق حسن خان القنوجي دار الكتب السلفية ط1/ 1404.
38- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لمحمد بن صالح العثيمين دار الكتب السلفية ط1/ 1406.
39- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب التي وصف بها نفسه للحافظ ابن خزيمة ت. خليل هراس دار الكتب العلمية بيروت 1403.
40- كتاب الصفات للدارقطني ت. د. علي الفقيهي ط1/ 1403 دار إحياء السنة النبوية.
41- مجموعة الرسائل للأستاذ حسن البنا ط. دار الشهاب.
42- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم مكتبة المتبني بالقاهرة 1400.
43- معارج القبول شرح سلم الوصول للشيخ حافظ بن أحمد حكمي الناشر جماعة إحياء التراث.
44- منع جواز المجاز المنزل للتعبد والإعجاز لمحمد الأمين الشنقيطي مؤسسة القرطبي بالقاهرة.
45- منهج علماء الحديث والسنة من أصول الدين د. مصطفى حلمي دار الدعوة الإسكندرية 1982.
46- موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول لشيخ الإسلام ابن تيمية.
47- النصيحة في صفات الرب جل وعلا للإمام الجويني.
48- (وقفات مع كتاب للدعاة فقط). لمحمد بن سيف العجمي. مكتبة الحنفاء.

محتويات الكتاب

إهداء
تقديم
الفصل الأول
مبحث في تفويض علم الصفات إلى اللّه
المسألة الأولى: القول بتفويض علم الصفات إلى اللّه
المسألة الثانية: نسبة التفويض إلى السلف.
المسألة الثالثة: الاستدلال الخاص من القرآن والسنة على التفويض.
الفصل الثاني:
مبحث في تأويل الصفات في حقه سبحانه وتعالى.
المسألة الأولى: الزعم باتفاق السلف والخلف على أصل التأويل.
المسألة الثانية: الاعتقاد بأن رأي السلف أسلم ورأي الخلف أعلم.
المسألة الثالثة: نسبة التأويل على الإمام أحمد.
الفصل الثالث:
مبحث في مجازية الصفات وإخراجها عن ظاهرها.
1- تحقيق القول في عبارة (أن مراد من الصفات غير ظاهرها).
2- الأدلة على ضرورة اعتقاد أن المراد من الصفات ظاهرها.
3- ما يستلزمه القول بأن مراد الصفة غير ظاهرها.
4- الوقوع في القول بمجازية الصفات.
خاتمة
روح التناقض
لوازم شنيعة
نحو بعث إسلامي رشيد على منهج النبوة.